الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر1

كلية العلوم الإسلامية

قسم: العقائد والأديان

منهج الشيخ العربي التباني في نقد الدرس العقدي

مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم الإسلامية

تخصص: عقيدة

إعداد الطالب: الكرد أحمد

السنة الجامعية : 1437هـ -1438هـ/ 2016 م- 2017م

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الجزائر -1-
كلية العلوم الإسلامية
قسم: العقائد والأديان

منهج الشيخ العربي التباني في نقد الدرس العقدي

مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم الإسلامية

تخصص: عقيدة

إعداد الطالب: الكرد أحمد

الأستاذ المشرف	الدكتور عمار جيدل

لجنة المناقشة	رئيس اللجنة	أ.....
	أعضاء اللجنة	أ .....
		أ .....
		أ .....

السنة الجامعية: 1437هـ 1438هـ / 2016م – 2017م.

شكر وتقدير

كل الشكر والتقدير والامتنان **للأستاذ الدكتور**: **عمار جيدل** على كل ما قدمه من مجهودات وحرصه على إتمام وإنجاح هذا العمل.

كما أشكر الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على كرم قبولهم قراءة هذه الأطروحة ومناقشتها وإثرائها.

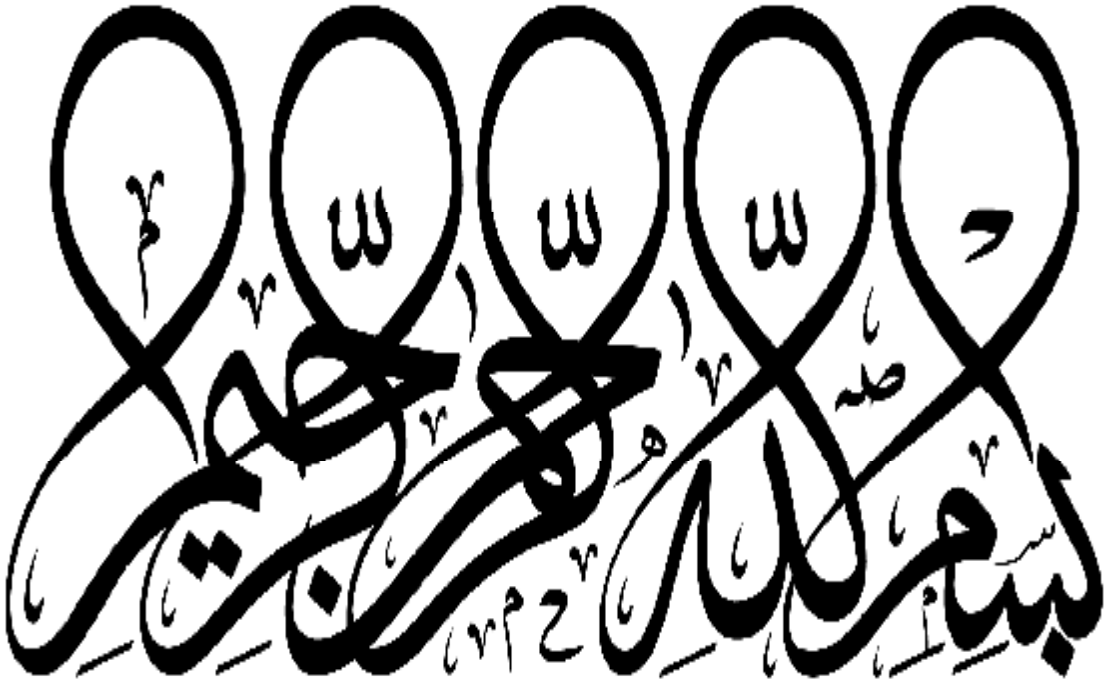
بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمـــة:

سبحان من أنطق هذا الوجود ليشهد أنه خلق بقدرة الواحد الأزلي الموجود؛ فلو أزال العبد حجاب الغفلة وألقى السمع وهو شهيد، لعلم علم اليقين أنه لم يُخلق عبثا، بل مطالب بالقيام بمهمة التكليف، حتى إذا حان وقت العرض ينبأ بما قدم و أخر، ثم يجزيه الجزاء الأوفى، فيتقرر مصيره: شقي أو سعيد. فمن طلب جِوار الرحمن مع أهل الفرقان في أعالي الجنان، فلا بد له من معرفة مولاه سبحانه وتعالى بمقتضيات هذه المعرفة، وفق ما بينه الله تعالى على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم، وقد جرت سنة الله تعالى بوجود مشتغلين بتحريف كثير من المعارف الدينية، الظانين بالله ظن السوء، ثم يحسبون أنهم على شيء، وأنهم يحسنون صنعاً، إذ لا يستلزم من أداء رسول الله صلى الله عليه وسلم مهمة التبليغ الكامل عن الله تعالى ألا يظهر الطاعنون في دين الإسلام، ممن ينتسبون إلى الإسلام أو ممن لا ينتسبون إلى الإسلام.

وجناية هؤلاء على دين الإسلام بحسب قبح تلك المطاعن التي يلوون بها ألسنتهم، ويـــأبى الله تعالى أن يكون المتطاولون سببا في إضعاف نور الدين، فضلا عن إطفائه كلية، لذلك فإنه يجند أولياءه المخلصين الذين بذلوا أرواحهم وأموالهم لإعلاء كلمة الحق، ودحض شبه الباطل، بعز عزيز، أو بذل ذليل، فهؤلاء هم أنصار الله، وخلفاء الأنبياء والمرسلين، جلسوا مكانهم على كرسي الهدى ينفون عن الدين تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين، ومن بين هؤلاء المجندين لنصرة دين الله تعالى ورسوله عليه السلام الشيخ محمد العربي التباني أحد أعلام الجزائر، فقد عُرف الشيخ بنقده القوي والتفصيلي لدرس العقائد المتداول في زمانه وخاصة في الحجاز، حيث كان مدرسا وموجّها، فما مسالك نقده لدرس العقائد في عصره وبلد إقامته؟ ولا يمكن الخلوص إلى المطلوب قبل التعريف بعصره و شخصه، لهذا سندرس هذه الشخصية العلمية من جانب معرفي خاص، ثم نركز على بيان منهجه في نقد المخالفين في درس العقيدة. وقد تم اختيار هذا الموضوع لأسباب عديدة منها:

أولا: بخس المراجع المختصة بأعلام الجزائر حق الشيخ محمد العربي التباني- رحمه الله تعالى- وذلك بعدم إدراجه مع أقرانه من سائر علماء الجزائر، فقد بحثت في كتب تراجم أعلام الجزائر فلم أجد فيها جملة واحدة تذكر هذا العالم، كأنه لم يأت إلى هذه الدنيا.

ثانيا: ولائي لعلماء الدين الجزائريين الذين صنعوا التاريخ في أحلك الظروف السياسية، وهذا دليل رباطة جأشهم وتجلدهم في سبيل حفظ الدين والشرف، لذلك استحقوا الإكبار والتمجيد، وتجسيد ذلك: بإبراز ما امتازوا به من دفاعهم عن الدين، لا سيما من غُيِّبَ منهم عن الساحة الفكرية الدينية كالشيخ محمد العربي التباني- رحمه الله تعالى-.

ثالثا: إن هذا الموضوع موائم للقدرات الفكرية، وللتكوين المعرفي لدي في درس العقيدة.

أما الأهداف المرجوة من هذا البحث فتتمثل في إبراز التراث الفكري الجزائري، لإعادة بناء الثقة في نفوس طلبة العلم الجزائريين، بتوظيف مواهبهم الفكرية لتمحيص الأراء العقدية، ثم تأسيس ما يصح منها باستقلالية فكرية تامة.

كذلك تطوير مهارات الحجاج لتوظيفها ضد المثيرين للشبه المستهدفة للعقيدة الإسلامية في المستقبل.

- إظهار زيف ما كان يظنه كثير من الناس أنه صحيحا فيما يتعلق بالروايات الثالبة أو الطاعنة في أخلاق أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم.

- بيان الفكر العقدي لمدرستين عقديتين: الأشاعرة والحنابلة غير المشبهة، وذلك لوجود أسباب تقريب الرؤى العقدية، إذ لا مطمع لأعداء الأمة الإسلامية في توظيف الانقسام المذهبي لخدمة أغراضهم المتمثلة في الهيمنة على مقدرات الأمة الإسلامية.

هذا ولا يمكن إنكار بعض الصعوبات الموجودة في هذا البحث والمتمثلة في البحث عن المراجع، حيث لم أجد المراجع الرئيسة في المكتبات القريبة من مترلي، فأضطر إلى التنقل إلى مراكز علمية بعيدة للحصول على المراجع التي يتطلبها.

يمكن القول أن الدراسات الأكاديمية لم يسبق لها عرض آراء الشيخ التباني- رحمه الله تعالى- في أي فرع من فروع المعرفة الدينية. سواء رسائل الماجستير أو الدكتوراه، إلا أنه لا يجوز إنكار ما دبجته أقلام بعض الأساتذة الجزائريين في مقالات مجموعة في كتاب واحد بعنوان: "الشيخ محمد العربي التباني، حياته وآثاره"؛ حيث أشارت بعضها إلى منهج التباني- رحمه الله تعالى- في النقد التاريخي على سبيل الإجمال، والبعض الآخر منها لخص بعض الآراء العقدية للشيخ التباني بإيجاز في كتابه" براءة الأشعريين من عقائد المخالفين"، إذ لم يوجد مقال واحد عرض عرضاً دقيقاً ومفصلاً لمنهج نقده للمخالف في أهم محاور درس العقيدة، وقد اهتديت بفضل الله تعالى إلى هذه الدراسة غير المتناولة من قبل ليكون عرضي لمنهجه النقدي في درس العقيدة حجة دامغة لكل مسلم يشهرها لإبهات بعض أهل الباطل الكائدين للإسلام.

وقد وظفت في هذا البحث منهجا تحليليا نقديا مقارنا، وذلك بإيراد المعطيات الفكرية وتحليلها تحليلا وافيا ثم تمحيصها بواسطة أدلة وبراهين تكون صحيحة ومقنعة، مع مقارنتها بغيرها من الحقائق المعرفية لإثبات ما أريد الخلوص إليه من الحقائق المنضوية في المحاور الرئيسة لدرس العقيدة الإسلامية.

ذكرت بعد المقدمة الفصل الأول وخصصته لما يُحتاج إليه في بناء البحث، فتضمن المبحث الأول: التعريف بالشيخ التباني، حيث مهدت لذلك بالإشارة إلى الحالة السياسية والثقافية في الجزائر والحجاز في القرن التاسع عشر ميلادي، ثم التطرق إلى ميلاد الشيخ وحياته العلمية، تحصيله العلمي، مكانته العلمية، إسهاماته، فوفاته.

أما المبحث الثاني: فقد حددت فيه مصطلحين رئيسين في عنوان الدراسة، مع بيان الأسس التي لها علاقة وثيقة بهذين المصطلحين، لابتناء الآراء العقدية عليها، ومن أبرز هذين المصطلحين: التي حددتها: المنهج والنقد، حيث اشتمل على أربعة مطالب: الأول: المنهج لغة واصطلاحا، الثاني: أهمية المنهج، الثالث: مقاصد المنهج، الرابع: النقد لغة واصطلاحا، ثم انتقلت إلى الفصل الثاني وحددت فيه: الدرس العقدي ومصادر العقيدة في ثلاثة مباحث، الأول: الدرس العقدي، حيث اشتمل على مطلبين، الأول: العقيدة في اللغة والاصطلاح،

والثاني: الدرس العقدي. أما المبحث الثاني لهذا الفصل فقد بينت فيه طبيعة النص العقدي في مطلبين، الأول: النصوص القطعية في العقيدة والثاني: النصوص الظنية في العقيدة. أما المبحث الثالث: فحددت فيه مصادر العقيدة والاعتقاد، حيث اشتمل على مطلبين، الأول: مصادر العقيدة والثاني: مصادر الاعتقاد. وبعد العرض التأصيلي الذي اشتمل عليه الفصل الأول والثاني انتقلت إلى صلب الدراسة المندرجة في الفصل الثالث والرابع، والخامس، فقد عرضت في الفصل الثالث منهج نقده للمخالف في محور الإلـــهيات، في مبحثين: الأول: عرض مسالك الرد على المخالف في باب الأسماء والصفات، حيث اشتمل هذا المبحث على ثلاثة مطالب: المطلب الأول: عرض مقالات المخالف ثم إبطالها، الثاني: بيان مآلات قول المخالف ونقد الرّواية، الثالث: ايراد أصل انحراف المخالف، وفي المبحث الثاني عرضت مسالكه في الرد على المخالف في باب التوحيد: في مطلبين: الأول: التنويع في ضروب الإستدلال، الثاني: استصحاب بعض المقررات العقلية، أما الفصل الرابع فقد اشتمل على عرض منهج نقد المخالف في محور النبوات، في مبحثين، الأول:الطرق النقلية في الرد على المخالف في ثلاثة مطالب: المطلب الأول: المسلك اللغوي، الثاني: المسلك النقلي، الثالث: مسائل مندرجة ضمن حقوق النبي صلى الله عليه وسلم، أما المبحث الثاني فتضمن الاحتجاج باللغة وأقوال الموافقين في مطلبين، الأول: إيراد واستصحاب القواعد اللغوية والثاني: انتخاب بعض أقوال الموافقين. أما الفصل الخامس: فعرضت فيه منهجه في نقد المخالفين في مسائل التكفير والمحور المتعلق بالصحابة- رضي الله عنهم-، حيث اشتمل هذا الفصل على مبحثين: الأول: مسالك نقد المخالفين في مسائل التكفير، ارتسمت في ثلاثة مطالب: الأول: إيراد مواضع الرمي بالتكفير، الثاني: تعليقه على كلام المكفرين، الثالث: الاعتضاد بردود الموالفين.

أما المبحث الثاني لهذا الفصل فقد عُرض فيه مسالك نقد آراء الطاعنين في الصحابة وقسمته إلى أربعة مطالب: الأول: بيان كلام الطاعنين، الثاني: عرض كلام الطاعنين على نصوص الكتاب والسنة، الثالث: المحاكمة إلى الموثوق من الأخبار والروايات التاريخية، الرابع: بيان وجه تناقضات وأغلاط الطاعنين في الصحابة، الخامس: استصحاب المقدمات العقلية الضرورية.

واختتمت هذا البحث بخاتمة أجملت فيها أهم النتائج فيما يخص مهارات توظيف مسالك النقد وعلاقتها بمضامين الدرس العقدي عند المخالف. وقد اقترحت بعد ذلك موضوعين للبحث والدراسة لأهميتهما في الساحة الفكرية الإسلامية، ثم أوردت بعد ذلك ملخصا لهذا البحث تضمن الإطار الفكري الذي يندرج فيه هذا البحث، ثم بينت أهم ما تضمنه من محاور رئيسة، وأهم مسالك النقد المتبعة في كل محاور البحث.

أما فيما يخص مصادر ومراجع هذا البحث فقد كان كتابا ((براءة الأشعريين من عقائد المخالفين)) و ((تحذير العبقري من محاضرات الخضري)) مرجعين أساسيين اعتمدتهما في استخراج واستنباط مسالك النقد عند الشيخ التباني -رحمه الله تعالى-. ولا يسعني في خاتمة هذه المقدمة سوى فائق التقدير والاحترام للأستاذ المشرف الدكتور عمار جيدل – بارك الله في عمره- الذي لم يأل جهدا في إرشادي إلى اتباع الدقة المنهجية في كل مراحل هذا البحث، وإلى الوالدين الكريمين اللذين ساهما في بناء خزاني العلمي لنيل الكرامة في الدارين، فأسأل الله تعالى أن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم، هو ولي ذلك والقادر عليه، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

الفصـــــــل الأول: مقـــدمـــــات أســـاسيـــة في البحث

المبحث الأول: التعريف بالشيخ وعصره

المطلب الأول: الحالة السياسية والثقافية في الجزائر والحجاز خلال القرن التاسع عشر ميلادي.

المطلب الثاني: نشأة الشيخ وتحصيله العلمي.

المطلب الثالث: مكانته العلمية.

المبحث الثاني: المنهج والنقد

المطلب الأول: المنهج لغة واصطلاحا.

المطلب الثاني: أهمية المنهج.

المطلب الثالث: مقاصد المنهج.

المطلب الرابع: النقد لغة واصطلاحا.

المطلب الأول: الحالة السياسية والثقافية في الجزائر والحجاز خلال القرن التاسع عشر ميلادي.

أولا: الحالة السياسية:

1- الحالة السياسية في الجزائر:

شهدت الجزائر خلال القرن التاسع عشر ميلادي إرهابا سياسيا جسده الاحتلال الفرنسي ضد الشعب الجزائري، من خلال عملية الإبادة الجماعية، والتنكيل بالمواطنين الجزائريين في السجون بغية إخضاع الشعب الجزائري لحكم المحتل خضوعا تاما، ويستشهد في هذا المقام تدمير الاحتلال للقرى والمساكن، وإتلاف المزارع، ومصادرة الأراضي، فترتب على ذلك انتشار الثالوث الأسود (الفقر والمرض والجهل)[1]. هذا و لم يتمكن العدو الفرنسي من اخماد إرادة الشعب الجزائري المتمثلة في المقاومة الميدانية والفكرية، وليس أدل على ذلك من الخسائر الباهضة التي تكبدها العدو الفرنسي، حيث بلغ عدد المعارك التي خاضها الثوار ضد جيش الاحتلال حوالي ثلاثمائة معركة، استشهد فيها حوالي ستون ألف جزائري، كما قُتل أكثر من عشرين ألف جندي من جنود الاحتلال، فقد استغرقت السيطرة الفرنسية على كامل التراب الجزائري أكثر من ستين سنة[2]. و لم يقتصر الشعب الجزائري على مقاومة العدو مقاومة عسكرية ميدانيا، وإنما استمات في نضاله الفكري إذ لم يفتر عن صناعة شخصيات إسلامية تقود عملية التحرير من خلال مزاولة التعليم الديني، بغية نسف مشروع الاحتلال الفرنسي المتمثل في التخطيط لإخضاع الشعب الجزائري له فكريا، كي يعترف بشرعية جريمة سرقته لهذه الأرض الطاهرة، لذلك كان حريا بالباحث أن يتطرق بالتفصيل إلى ذلك فيما سيأتي.

---

[1] انظر تركي رابح، الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح والتربية في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، ط4، 1981م، ص 46.

[2] انظر تركي رابح، المرجع نفسه، ص 46.

2- الحالة السياسية في الحجاز:

شهدت الحجاز ظروفا سياسية حالكة حيث دارت رحى الحرب بين الشريف حسين بن علي (شريف مكة) والدولة العثمانية، حيث سار الشريف بن علي بقواته وضرب حصارا على المدينة المنورة تـــمهيدا لطرد العثمانيين منها، إلا أن الباشا فخري تمكن من صد قوات الشريف حسين سنة 1916م، فاضطر للإستسلام في نهاية المطاف في العاشر من يناير سنة 1919م.

لم تعترف بريطانيا بشرعية إمارة الباشا على الحجاز، فعملت على دعم الهاشميين وآل سعود بغية دحر العثمانيين وإزالة حكمهم من الحجاز، فتغلب الهاشميون، إلا أنَّ آل سعود تمكنوا من إخضاع الحجاز تحت إمارتهم،بناءً على اتِّفاق خاص مع الملك عبد العزيز آل سعود .[1] إذن عرفت الحجاز أحداثا دامية قبيل رحيل الشيخ التباني إليها.

ثانيا: الحالة الثقافية:

1- الحالة الثقافية في الجزائر:

سجل التاريخ إجراءات الإرهاب الفكري الذي حاول تجسيده العدو الفرنسي، متمثلا في التنصير والفرنسة، فقد سعى لإنجاح هذين المبدأين من خلال إصداره في الثامن من سبتمبر لعام ثلاثين وثمانمائة وألف ميلادي أمرا يقضي بالاستيلاء على الأوقاف الإسلامية التي تمول الخدمات الدينية والثقافية، والتعليمية للمسلمين الجزائريين[2]. كذلك منعه التعليم الديني المأخوذ من الكتاتيب والزوايا، إلا أن هذا الإرهاب الفكري ألهب إرادة شرفاء الجزائر في إعداد جيل متعلم يقهر عدوه وينفيه كلية من أرض الجزائر بسلاح العلم.وأظهر الشواهد على ذلك: بروز كثير من رجال العلم والنضال الفكري ضد المحتل الظالم، من أبرز هؤلاء

---

[1] المدينة المنورة، ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، تاريخ الدخول إلى الموقع: 2016/10/13م.

[2] انظر تركي رابح، المرجع نفسه، ص 43.

رجال العلم الأفذاذ: محمد بن مصطفى الخوجة[1] الذي برز بعد منتصف القرن التاسع عشر ميلادي، فقد كان ملتهب الذكاء، شديد الشكيمة، سلفي العقيدة، صريح القول، فصيح العبارة، له خبرة بالسياسة وآداب اللغة العربية، وأسرار الشريعة وأحكامها. ومن أهم مؤلفاته: إقامة البراهين العظام على نفي التعصب الديني في الإسلام، طُبع في الجزائر سنة 1319هـ/ 1902م.

- الإكتراث في حقوق الإناث، طبع بالجزائر سنة 1313 هـ/ 1895م.

-اللباب في أحكام الزينة واللباس و الإحتجاب، طبع بالجزائر سنة 1325هـ/ 1907م.

-نبذة وجيزة في معنى الدين والفقه، طبع بالجزائر سنة 1324هـ/ 1902م.

وقد برز كذلك في تلك الفترة الشيخ أبو القاسم محمد الحفناوي[2] الذي برع في القفه والتوحيد، واللغة والصرف، والمنطق والحساب، وعلوم البلاغة، زاول تدريسه لمختلف الزوايا فتخرج على يديه عدد وافر من الطلبة، كان وئيدا في إلقاء الدرس، لا يتسرع، متعمقا في البحث، كثير التأمل.

ومما يفتخر به كذلك الشيخ حسن بن بريهمات الجزائري[3] الذي كان متمكنا من العلوم العقلية والنقلية، متفوقا على كثير من أقرانه المعاصرين.

يمكن القول أن النصف الثاني من القرن التاسع عشر ميلادي تميز بوجود نوابغ علمية جزائرية اعتنت بتدريس مختلف العلوم الدينية والعقلية: كالفقه والتفسير، والعقيدة والمنطق،

---

[1] هو أحد علماء الدين الجزائريين ولد سنة 1865م وتوفي سنة 1915م، انظر عبد الرحمان بن محمد الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، دار الثقافة، بيروت، ط6، 1403هـ/1983م، ج4، ص 448.

[2] ولد بقرية الديس قرب بوسعادة سنة 1850م، أجاد عدة فنون، توفي سنة 1942م، انظر عبد الرحمان الجيلالي، المرجع نفسه، ج4، ص 425.

[3] من أبرز الشخصيات العلمية والأدبية، ولد بالعاصمة قبل 1855م، لازم الشيخ مصطفى الحاج أحمد الحرار، المعروف بالقاضي الحرار، انظر عبد الرحمان الجيلالي، المرجع نفسه، ج4، ص 436.

والفلك والحساب، لذلك فإن الشيخ التباني- رحمه الله- كان فكره امتدادا لفكر شيوخ عصره، مسكون بهم تحصين الأمة بالثوابت الدينية الكفيلة بإفشال مشاريع الاحتلال الثقافية والعسكرية، وهذا ما سيتضح من خلال التطرق إلى حياته العلمية كما سيأتي.

2- الحالة الثقافية في الحجاز:

شهدت مكة والمدينة المنورة إزدهارا علميا في شتى الفنون الدينية والدنيوية، فقد أنشأ العثمانيون مكتبات ومدارس وقفية في الحجاز، وخصصوا مرتبات للعاملين المدرسين فيها، ويصادق على ذلك بالقول أنه قد بلغ عدد مدارس الصبيان بمكة المكرمة عام 1301هـ ثلاث وثلاثون مدرسة، أربع منها في سوق الليل، وخمس في القرارة، وثلاث في القشاشية، وخمس في شعب عامر، وأربع في الشبيلية، وثلاث في حارة الباب، وست في الشامية.

وقد درست عدة فنون دينية في مدرسة قريبة من المسجد الحرام، من بين هذه الفنون: التوحيد والحديث، والتفسير، وفروع الفقه وأصوله على المذاهب الأربعة.كما دُرست فنون اللغة العربية، من نحو وصرف.

وبعد الحرب العالمية الأولى ارتفع المستوى الثقافي الديني في الحجاز، فقد كلّف الملك عبد العزيز آل سعود الشيخ "كامل قصاب"[1] بمهمة النهوض بالتعليم في الحجاز سنة 1926م.[2] يمكن القول أن الازدهار العلمي الذي شهدته الحجاز ساهم في نبوغ الشيخ التباني -رحمه الله- وهذا ماسيتضح فيما يأتي من مطالب هذا المبحث.

لا ريب أن أساطين العلوم الدينية لم يخرجوا من بطون أمهاتهم علماء يعلمون الناس مختلف الفنون الدينية، وإنما مَرُّوا بأطوار متعددة، استحقوا من خلالها رتبة العلماء، والشيخ

---

[1] ولد بدمشق عام 1873م، انتدبه السوريون سنة 1915م في مصر للتشاور مع الشريف حسين لأخذ رأيه عن المفاوضات القائمة بينه وبين الإنجليز، أسس جمعية الفتاة العربية، توفي سنة 1954م.

[2] جوانب من الحياة العلمية في الحجاز، شبكة الألوكة، تاريخ الدخول إلى الموقع: 2016/10/13م.

التباني- رحمه الله تعالى- لم يكن بدعاً من العلماء، حيث أن علمه كان محصلا بالتدريج، وقد ارتبطت غزارة علمه بطريقة التلقي العلمية، أو بالمصادر التي تلقَّى منها مختلف الفنون، فإن طريقة تلقيه العلوم بمثابة القاعدة الأساسية للكفاءة المعرفية ثم النقدية، لذلك كان حريا بالدارس للخبرة المعرفية للشيخ التباني في أي مجال من مجال المعارف الدينية الإسلامية، أن يكون له إحاطة بمراحل تحصيله العلمي، وكيفياته، وما نتج عنه من إضافات علمية، ليكون القارئ خبيرا بالأصول الفكرية عند الشيخ، فتكون له استقلالية في الحكم على الآراء التي قررها الشيخ في مختلف العلوم الدينية، لذلك يحسن بالباحث عرض مراحل التحصيل العلمي للشيخ التباني- رحمه الله تعالى- وكيفية التحصيل العلمي ومؤلفاته، حيث يندرج ذلك في المطلب الثاني من المبحث الأول لهذا الفصل.

المطلب الثاني: نشأة الشيخ وتحصيله العلمي.

أولا: ميلاده

ولد الشيخ محمد العربي التباني سنة خمس عشر وثلاثمائة وألف للهجرة النبوية الموافق لسنة ثمان وتسعين وثمانمائة وألف ميلادية بقرية(السلخة) أولاد عبد الواحد، ناحية رأس الوادي، حيث كانت هذه المنطقة تابعة لولاية سطيف في زمن ميلاد الشيخ، وهي حاليا تابعة لولاية برج بوعريريج.

ومعلوم أنه في هذه الفترة التي ولد فيها الشيخ- رحمه الله تعالى- كانت الجزائر تحت سلطة الاستدمار الفرنسي الذي عمل على إزالة منابع العلم، وبالأخص العلوم الدينية، وكان ذلك من أعظم التحديات التي واجهت الشيخ -رحمه الله تعالى-[1]

ثانيا: حياته العلمية.

لم تحل سياسة الاحتلال الفرنسي في مكافحة التعليم الديني دون تلقي الشيخ- رحمه الله تعالى- للمبادئ الأساسية للعلوم الدينية، فيأبى الله إلا أن يتم نوره ولو كره الكافرون، فقد استهل الشيخ حياته العلمية بحفظ القرآن الكريم الذي هو أصل العلوم الدينية، وأول مصدر علمي ينهل منه أصول الهدى والفضيلة وهو ابن اثني عشرة سنة، ثم أتبع ذلك تلقي قواعد العلوم الدينية التي اشتملت عليها بعض المتون المختصرة، كالرحبية في الفرائض، والجزرية في القراءات، وبعض مبادئ العقائد، والنحو والفقه[2]، فكانت هذه المرحلة مرحلة التأهيل العلمي للشيخ التباني- رحمه الله تعالى-، فمن جمع الأصول ضمن الوصول، ومن حُرِمَ الأصول حُرِمَ الوصول، إذن فمن خلال هذا العرض يتضح أن للشيخ- رحمه الله تعالى- منهج صحيح في تلقي العلوم الدينية.

---

[1] انظر، مجموعة من الأساتذة، الشيخ محمد العربي التباني، حياته وآثاره، وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، سطيف، 2013م، ص 32- 40.

[2] يراجع الشيخ التباني، محادثة أهل الأدب وأنساب جاهلية العرب، مطبعة حجازي، القاهرة، 1951م، ص 133.

ثالثا: تحصيله العلمي.

إن مرحلة التحصيل العلمي للشيخ التباني- رحمه الله تعالى- أهلته لتوسيع مداركه العلمية، فرحل إلى تونس، أثمرت رحلته إلى تونس زيادة الإلمام بكثير من المسائل في مختلف علوم الدين، ذلك أنه مكث أشهراً يتتلمذ على بعض مشايخ جامع الزيتونة، فنهل كثيراً من علمهم الفياض في النحو والفقه والصرف، ومعلوم أن النحو والصرف من مفاتيح العلوم الدينية، فبواسطتهما يفهم الخطاب الرباني الذي تترتب عنه الأحكام الشرعية المتعبد بها.[1]

ومع اقتراب الحرب العالمية الأولى عام أربع عشر وتسعمائة ميلادية شدَّ الشيخ الرِّحَال إلى المدينة المنورة ليحصل في هذه الفترة على نصيب وافر من العلم، حيث لازم فيها بعض أساطين العلم، منهم العَلامَة الشيخ أحمد بن محمد خيرات الشنقيطي[2]، فقرأ عليه «مختصر العلامة خليل » في فقه المالكية بشرح الدَّردير، والرسالة البيانية، وسيرة ابن هشام، وقطعة من أشعار الصَّحَابة، وديوان النابغة، والمعلقات السَّبع، وسنن أبي داود، وقد قرأ على العلامة المحقق حمدان بن أحمد الونيسي القسنطيني[3] تفسير الجلالين، وألفية ابن مالك بشرح ابن عقيل[4].

---

[1] انظر التباني، المرجع نفسه، ص 134.

[2] بحثت فلم أعثر على ترجمة له.

[3] ولد سنة 1272هـ/1856م بقسنطينة ولا يُعرف الكثير عن نشأته وتكوينه، عُين مدرسا بالجامع الكبير بقسنطينة سنة 1881م، درس عدة فنون أهمها: النحو والحساب، والأدب العربي والفقه، والتوحيد، هاجر إلى المدينة المنورة وتوفي بها سنة 1338هـ/1920م. انظر أعلام وشخصيات الجزائر، مدونة عبد النور التاريخية، تاريخ الدخول إلى الموقع: 2016/06/29م.

[4] انظر التباني، المرجع نفسه، ص 134، 135.

وممن لازمه وقرأ عليه الشيخ عبد العزيز الوزير التونسي[1]- رحمه الله تعالى-، حيث قرأ عليه جزءاً من موطأ الإمام مالك-رحمه الله تعالى- بشرح الزَّرقاني، وقطعة من مختصر العَلامَة خليل في الفقه المالكي، وقطعة من ألفية ابن مالك بشرح الأشموني، من باب الإضافة إلى باب المنادى. و لم يقتصر في قراءته على ما ذكر من المشايخ، بل قرأ على آخرين، من أبرزهم: الشيخ محمد محمود[2]، قاضي قرية شنقيط، قرأ عليه المعلقات السبع، ونظم أنساب العرب للحافظ البدوي الشنقيطي. ينبغي أن يشار إلى أن الشيخ-رحمه الله تعالى- قرأ على عدد من المشايخ المتون العلمية نفسها في مختلف المواد، لأن ذلك يمكِّنه من الضبط الجيّد إضافة إلى الإلمام بعدد كثير من الفوائد، فإن كثرة الفوائد التي يحصلها المتعلم سبب في زيادة درجة نبوغه العلمي وإبداعه في المستقبل[3].

هذا و لم تخمد الظروف السياسية الصعبة التي مرت على المدينة المنورة وبعض بلدان المشرق العربي عزيمة الشيخ التباني- رحمه الله تعالى-؛ فقد كان حريصاً على صيد ما تَقَرُّ به عيون الأبرار، من غنائم علمية نفيسة، وليس أدلَّ على ذلك من توجهه إلى إحدى مدن العلوم الدينية دمشق، حيث اقتصر نشاطه العلمي فيها على الاطِّلاع على الكتب الموجودة في مكتبة الملك الظاهر، وزيارة دار الحديث الأشرفية، فبالرغم من الظروف السياسية الصعبة التي مرَّت بها المنطقة إلا أن الشيخ ظل ثابتاً على مبدأ الاستمرار على طلب العلم قصد هداية الناس-هداية بيان- إلى العقائد الصحيحة، وإبطال الأفكار المفسدة لهذه العقائد الصحيحة[4].

---

[1] بحثت فلم أعثر على ترجمة له.

[2] هو محمد محمود بن أحمد بن محمد الشنقيطي، ولد قرب (جونابة) التابعة لمنطقة آفطوط بموريطانيا، سنة 1829م، عمل مدرسا في البلاد التي زارها كالحجاز ومصر والمغرب العربي، توفي بالقاهرة سنة 1904م، معجم البابطين للشعراء، تاريخ الدخول: 2016/07/02م.

[3] يراجع التباني، محادثة أهل الأدب وأنساب جاهلية العرب، نفس المعطيات السابقة، ص 135.

[4] يراجع التباني، المرجع نفسه، نفس المعطيات السابقة، ص 135، 136.

وقد كان الشيخ شجاعاً فذّاً، ذلك أنه خاطر بنفسه بحثاً عن الحق، إعلاءً لكلمة الحق، حيث ارتحل من دمشق إلى مكة المكرمة، بالرغم من أن هذا المسلك مليء بالمخاطر لاشتعال الحرب في تلك المنطقة، فقد وصل مكة بعد شهرين من المخاطر، حيث مكث أكثر من شهر عند عرب الحويطات.[1]

وتمثل نشاطه العلمي بمكة المكرمة بحضوره لدروس العلاَّمَة المحقق الشيخ عبد الرحمَّان الدَّهَّان[2]- رحمه الله تعالى- فقرأ عليه شرح الشيخ زكريا الأنصاري على إساغوجي بحاشية العطَّار، كما أنه نهل فوائد جمَّة من الشيخ مشتاق أحمد الهندي[3]، من خلال شرحه شرح القطبي على الشمسية[4].

إذن فمن خلال هذا النصيب العلمي الوافر الذي حاز عليه الشيخ التباني استحق أن يكون مرجعا علميا بارزا في عملية الاحياء الديني الشامل.

---

[1] الحويطات: قبيلة عربية متواجدة في شمال غرب الجزيرة العربية، شمال المدينة المنورة وبالقرب من الأردن. انظر ويكيبيديا، الحويطات، تاريخ الدخول إلى الموقع: 2016/10/17م.

[2] ولد بمكة سنة 1283هـ أجاد عدة فنون شرعية، درّس في باب السليمانية في المسجد الحرام، توفي سنة 1341هـ. انظر معجم البابطين،تاريخ الدخول: 2016/07/02م.

[3] بحثت فلم أعثر على ترجمة له.

[4] يراجع التباني، المرجع نفسه، ص 136.

المطلب الثالث: مكانته العلمية.

أولا: ثناء العلماء على مواهبه العلمية.

نال الشيخ التباني-رحمه الله تعالى- نصيباً وافراً من تزكية العلماء، لنبوغه وامتيازه بإتقان كثير من الفنون في علوم الشريعة، فقد ظل مرابطاً في سبيل إعلاء كلمة الله تعالى، ورد الأباطيل القادحة في الدّين، فكان حرياً بالتبجيل والتقدير، وقد نصره وأعلى شأنه الشيخ إبراهيم فطاني[1]، المدرس بالمسجد الحرام، وقاضي المحكمة المستعجلة، حيث زفه بأبيات فقال:

(يا صاحب التحذير حسبك	أن قد نصرت الحق غير مقصر
ورددت كيد الملحدين	بأدلة هي كالصباح المسفر
لله درك من أديب عالم	ومؤرخ ومحدث متبحر
شهدت بفضلك هيئة	بالحرم الشريف وبالفلاح الأشهر
قضيت عمرك مرشداً ومعلماً	في حكمة ونزاهة وتحرر
فجزاك ربك عن جهادك	خير الجزاء فقر عينا وأبشر)[2]

وممن أبرز قدر الشيخ التباني- رحمه الله تعالى- وأفاض في مدحه لاستحقاق ذلك عن جدارة، الشيخ يوسف عبد الرزاق[3] أحد علماء الأزهر، حيث قرَّرَ أن الشيخ التباني- رحمه الله تعالى- كان مرجعاً علمياً بارزاً، مميزا صحيح الآراء من ضعيفها، تَخَرَّج على يديه

---

[1] ولد سنة 1902م، نبغ في عدة فنون إسلامية، درّس بالمعهد العلمي السعودي واشتغل بالمحكمة الشرعية بمكة المكرمة، له بعض المؤلفات من أهمها: الفتوحات الرمضانية، النفحات الربانية، توفي سنة 1993م. معجم البابطين، تاريخ الدخول 2016/07/02م.

[2] انظر التباني، تحذير العبقري من محاضرات الخضري، منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، تلمسان، ط1، 2011، ج1، ص15.

[3] ولد سنة 1907م، ونشأ في بلدة المشهد وهي من قرى الناصرة بفلسطين، تلقى مبادئ الكتابة والقراءة، والعلوم، أنهى دراسته في الناصرة ثم التحق بالأزهر، حصل على العالمية المصرية، أهم مؤلفاته: لباب الشذور في النحو، منهل الظمآن في فقه السنة والقرآن. انظر فضل حسن عباس، رابطة العلماء السوريين، تاريخ الدخول: 2016/07/02م.

نخبة من أفاضل العلماء. وهؤلاء المتخرجين على يديه ما بلغوا مرتبة العلماء إلاَّ لكونهم قد لاَزَمُو رجلاً ملمّاً بالعلوم الدينية؛ فألَمُّوا بما أَلَمَّ؛ فاستحقوا أن يكونوا في زمرة العلماء[1].

وقد أشار يوسف عبد الرزاق إلى هذه الفكرة قائلا:« ولقد منَّ الله عليَّ، ولله الفضل والمنَّة، أن يسَّر لي حضور بعض دروسه في الحرم المكي المبارك، فألفيته بحرا زخارا، تتفجر ينابيع العلوم من شفتيه الطاهرتين، فأذكرني ذلك بقول الشاعر:.

«كانت محادثة الركاب تخبرنا عن جعفر بن فلاح أحسن الخبر

حتى التقينا فلا والله ما سمعت أذني أحسن ممـــا قـــد رأى بصـــري»[2].

وممن شهد له بالكفاءة العلمية العالية الشيخ إسحاق عزوز[3] عضو مجلس الشورى ومدير مدرسة الفلاح بمكة المكرمة-رحمه الله تعالى-، فقد صرح بأن الشيخ التباني قد برع في نقد الروايات التاريخية، كما أنه كان غزير العلم، موسوعة في العلوم الدينية، فإذا تكلم في أصول الفقه يظن من لا يعرفه أنه من أهل هذا الفن، كأنه متخصص فيه، وإذا تكلم في علوم الحديث يحسبه من لا يعرفه أنه من الأعلام المحدثين[4].

ومن خلال إجالة النظر في تزكيات العلماء للشيخ التباني يتَّضح أنَّ أمثال الشيخ التباني-رحمه الله تعالى- في ذلك الزمان قليلون؛ إذ يمتاز الشيخ بما لم يمتز به أمثاله، فإنه قد جمع بين المهارة الفائقة في التحقيق في الروايات التاريخية، والمهارة في سائر الفنون الإسلامية، فمثلما له ملكة في البناء الصحيح للمعارف، له ملكة يتبين له من خلالها ما يخفي عن غيره،

---

(1) انظر التباني، تحذير العبقري من محاضرات الخضري، نفس المعطيات السابقة، ج1، ص 16.

(2) انظر التباني، المرجع نفسه، نفس المعطيات السابقة، ج1، ص 17.

(3) هو اسحاق عقيل هاشم بن محمد بن هاشم، ولد بمكة سنة 1330هـــ، عُين مدرسا بمدرسة الفلاح بمكة المكرمة عام 1348هـــ، وفي28 شعبان سنة 1380هـــ عُين وكيلا لإمارة منطقة مكة المكرمة، واستقال منها في محرم 1381هـــ. معجم البابطين، تاريخ الدخول: 2016/07/02م.

(4) انظر التباني، المرجع نفسه، نفس المعطيات السابقة، ج1، ص 14.

من وجوه الخطأ الموجودة ضمن الروايات التاريخية، والآراء المندرجة في أقسام مختلفة من أقسام الشريعة الإسلامية.

ثانيا: إسهاماته العلمية.

قدَّم الشيخ العربي التباني- رحمه الله تعالى- خدمة جليلة القدر للإسلام، فقد شغل وظيفة الأنبياء والمرسلين، لينفع الله تعالى بعلمه جمهوراً غفيراً من المسلمين، وذلك بتدريسه، وبيانه لحدود ما أنزل الله على رسوله، فاشتغل بهذه المهنة في مدرسة الفلاح بمكة المكرمة، سنة ثمان وثلاثين وثلاثمائة وألف، يعلِّم عدة متون دينية منها: النحو والبيان، والفقه، والحديث، والتفسير، والفرائض، والصرف، والتاريخ الإسلامي، والتجويد، والسيرة النبوية، فضلاً عن تدريسه بمدرسة الفلاح، فقد درَّس في المسجد الحرام، الحديث والتفسير، والبلاغة والتاريخ الإسلامي، وقد مَنَّ الله- تبارك وتعالى- عليه، فدرَّس شروح كتب كبار العلماء منها: موطأ الإمام مالك- رحمه الله تعالى-، والصحيحان، وتفسير النسفي، والبيضاوي، وابن كثير، وسيرة ابن هشام، وعقود الجمان، والإتقان في علوم القرآن[1].

وبالنظر إلى منهج التدريس الشامل الذي طبقه الشيخ التباني- رحمه الله تعالى- يمكن القول أنه قد أحيا جيلاً ربانياً، يحيا من بعده بنور الهدى والفضيلة، كما أعجز عقول الذين قصدوا تشويه الصورة الحسنة لدين الإسلام، يحصر عقولهم بإلزامات لا يقدرون على ردِّها، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء، والله ذو الفضل العظيم.

ومن أجلِّ إسهاماته العلمية التي يمكن لكل مسلم الانتفاع بها، أينما كان، وفي أي زمان كان، تلك المؤلفات التي فيها ما يكفي من الحجج والبراهين المقنعة لحفظ الدين، وإفحام أعدائه على اختلاف مذاهبهم، وهي كتب نافعة في بابها، كثير منها مطبوع:

---

[1] يراجع التباني، محادثة أهل الأدب بأخبار وأنساب جاهلية العرب، ص137.

*** المؤلفات المطبوعة:**

- تاريخ العرب قبل الإسلام.
- حلبَة الميدان ونزهة الفتيان في تراجم الفتاك والشجعان.
- إتحاف ذوي النجابة بما في القرآن والسنة من فضائل الصحابة.
- تنبيه الباحث السريّ إلى ما في رسائل وتعليقات الكوثري[1].
- تحذير العبقري من محاضرات الخضري، أو إفادة الأخيار ببراءة الأبرار، أو النصيحة والاستدراكات على كتاب المحاضرات للخضري.
- براءة الأشعريين من عقائد المخالفين، وصدر باسم مستعار هو أبو حامد مرزوق.
- اعتقاد أهل الإيمان بنزول المسيح ابن مريم عليه وعلى نبينا السلام آخر الزمان[2].
- محادثة أهل الأدب بأخبار وأنساب جاهلية العرب.
- خلاصة الكلام فيما هو المراد بالمسجد الحرام[3].
- إسعاف المسلمين والمسلمات بجواز القراءة ووصول ثوابها إلى الأموات[4].
- التعقيب المفيد من هدي الزرعي الشديد.
- النقد المحكم الموزون على كتاب الحديث والمحدثين، وصدر أيضا باسم أبي حامد مرزوق، وهذه الكتب قد طبعت.

---

[1] تنبيه الباحث السِّري إلى ما في رسائل وتعليقات الكوثري، القاهرة، مطبعة الأنوار، ط2، 1959م.

[2] اعتقاد أهل الإيمان بنزول المسيح ابن مريم عليه وعلى نبينا السلام آخر الزمان، مصر، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، 1950م.

[3] خلاصة الكلام فيما هو المراد بالمسجد الحرام، مصر، مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، 1950م.

[4] اسعاف المسلمين والمسلمات بجواز القراءة ووصول ثوابها للأموات، طبعة خاصة على نفقة الشيخ إسماعيل جمال الحريري، ط6، 1414هـ.

*** مؤلفاته غير المطبوعة:**

- براءة الأبرار ونصيحة الأخيار من خطل الأغمار.
- مختصر تاريخ دولة بني عثمان.
- إدراك الغاية من تعقب ابن كثير في البداية.
- تاريخ العرب قبل الإسلام[1].

ثالثا: وفاته.

بعد عمر طويل قضاه الشيخ في نصرة الدين، تعلما وتعليما، وعملا، قبض الله سبحانه وتعالى روحه في الثاني والعشرين من شهر ربيع الأول لعام تسعين وثلاثمائة وألف للهجرة، الموافق للتاسع والعشرين من شهر ماي، عام سبعين وتسعمائة وألف ميلادي، وصلي عليه بالمسجد الحرام، ودفن بمقبرة المعلاَّة في شعبة النور، بجوار قبر السيدة أسماء(ذات النطاقين)، وقد شيعه عدد كبير من الناس لسيرته العطرة.

وإذا كانت الأمة قد افتقدت عالما رفيع القدر، فإنها لم تفتقد ميراثه العلمي الذي ليس حكرا على أحد، أو على طائفة مخصوصة من هذه الأمة، بل نفعه شامل لكل موحد من هذه الأمة الإسلامية إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، يلحقه ثواب ما ترك من علم ينتفع به[2].

وبالنظر إلى سيرة الشيخ العاطرة فإنَّه جدير بالدراسة في مختلف مجالات العلوم الدينية التي كتب الشيخ فيها.

---

[1] انظر بحوث مجموعة من الأساتذة، نفس المعطيات السابقة، ص 78.

[2] يراجع المرجع نفسه، ص79، 80.

المبحث الثاني: المنهج والنقد

جرت سنة الله تعالى بميل عقلاء بني آدم لدرك الحقائق التي يسبقها الإلحاح الفطري ببعض الأسئلة المتعلقة بالقضايا العظمى للوجود، تُرْسَمُ وِفقها الصورة الذهنية الدَّالة على الإجراءات المطلوبة في كيفية تسيير مواقف الحياة، بما يتناغم مع موقع الإنسان في هذا الوجود. وليس أظهر على العدالة الإلهية من امتياز الإنسان عن سائر الخلق بما يَكْمُلُ بِهِ نِصَابَ التَّفْضِيل، بآلة متكاملة، تشتمل على قدرات، تُيَسِّرُ له مزاولة مهمة البحث عن حقيقة الموجودات، أو إثبات أفكار وحقائق في مختلف العلوم والفنون، دون تعدي حدود طوره. وقد سبق في أذهان الرَّاسخين في العلم، قبل التَّجَرُّد للبحث، ضرورة التَّفكير في المنهج، واعتماده أصالة، وإذا كان عنوان الأطروحة الذي يتكون من مصطلحات مفتاحية، من بينها: " المنهج "، حيث فهم المذكرة فهما دقيقاً موقوف على الفهم الدَّقيق للمصطلحات المفتاحية الواردة في عنوانها، ذلك أن العنوان ينتظم فهما، حيث تُفهم هذه المصطلحات، ليكون مثيراً لدافعية عقول الـــمُتَمَعِّنِينَ بالنَّظرِ إلى موضوع لم يسبق تصوره في أذهانهم، فَضْلاً عن سابق المعرفة التفصيلية به، إلى التساؤل عن التعريف المانع الجامع للمصطلحات المفتاحية الأولى من كلمات هذا البحث، فما هو المعنى اللغوي والاصطلاحي لكلمة منهج ؟

هذا ما سَيَتَّضِحُ في بداية هذا المبحث، كونه مصطلحاً مفتاحيا، حيث فهم البحث بدرجة حَسَنَة موقوف على فهم" المنهج" لغة واصطلاحا، المندرج في المطلب الأول من المبحث الثاني كما يلي:

المبحث الثاني: المنهج والنقد

المطلب الأول: المنهج في اللغة والاصطلاح.

أولاً: المنهج لغة.

أورد صاحب لسان العرب سَبْعَ معان لِكَلِمَةِ منهج، تَتَقَارَبُ مَدْلُولاَتُها تارة وتتمايز تمايزاً بيِّنا تارةً أخرى، لتغير مباني الكلمة فتقول: - أَنْهَجَ الطّريق أي وضح واستبان، ومن معانيه كذلك: المــَسْلَكِيَة، إذا قُلْتَ نهجت الطريق، أي أنك سلكته.

وإذا حذف الميم منه وحَرَّكَتْ نُونَهُ الفتحة بالتشديد مع تسكين هائه نحو: النَّهْجُ فإنَّه يُفصح عن الطريق المستقيم.

ومنها: الانبهار إذا قيل: أَنَهَجَ، ونَهِجَ الرَّجُلُ.

كما ورد أيضا أنه إذا قيل: النَّهِيجُ، ينصرف الذهن إلى الرَّبْو، وتواتر النَّفَس من شدة الحركة. أما إذا قلت:" ضَرَبْتُهُ حَتَّى أَنْهَجَ "، و" أَنْهَجَ الثَّوْبُ "، فالأول يَدُلُّ على الانبساط أو البكاء، والثاني يدُلُّ على البَلْي وعدم التشقق[1].

يتضح مما عُرِضَ آنفا تنوع المعنى اللغوي لكلمة" منهج "، وذلك لطروء الاشتقاق، إضافة لتغير شكل الكلمة وحركات الحروف، كما أن الاستعمال اللفظي لهذه الكلمة يدل غالباً على وضوح السبيل، حيث يمكن الجمع بين المعنيين- السبيل المسلوك ووضوح السبيل- ذلك أنه لا يتصور سلوك طريق يتعذر معه الوصول لما يراد، لعدم وضوح الدَّلائل الموصلة في ذهن السالك، فكان من متطلبات سلوك الطريق الوضوح الذي يضمن به الوصول. ومن ثمَّ فإنَّ المعنيين متلازمان، لا يمكن الفصل بينهما لمن أراد الوصول إلى المطلوب.

---

[1] راجع لسان العرب، أبي الفضل بن منظور، دار بيروت للطباعة والنشر، لم يذكر رقم الطبعة وتاريخها وبلد الطبع، م2، ص 383.

من القضايا المرفوضة عقلا اتباع الباحث لمسلك غير واضح الدلائل، فإن ذلك مدعاة لتضييع ما عزَّ من المطالب العالية، ومن ثمَّ لزم بالضرورة أن يكون على علم مسبق بأن هذا الطريق المتبع واضح الدلائل التي من خلالها يصل إلى ما عزَّ من المطالب الشريفة[1].

ويصادق على ذلك، بما ورد في القرآن، مؤيداً للمعنى الغالب الاستعمال للفظ "منهج" حيث نص تفسير قوله تعالى: ﴿.... لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ....﴾[2].

على أن المراد بـــ" المنهاج: " السبيل[3] والسنة، لما جاء عن ابن عباس رضي الله عنهما.

ثانيا: المنهج اصطلاحاً:

يمكن توظيف المدول اللغوي لمصطلح" منهج " للوصول إلى المدلول المتداول عند أرباب العلوم والفنون المتعددة، ويتم ذلك من خلال الإحاطة بالوظائف الرئيسة للعلوم، وبذلك يُعْلَمُ أنَّ المدلول الاصطلاحي يؤطِّر المدلول اللُّغوي في الغالب الأعم، حيث ينحصرمحدَّداً في مجال المعارف والعلوم. وقد تباينت الآراء حول الحد الاصطلاحي المانع الجامع، وذلك لاختلاف مجالات البحث التي يختص بها كل باحث، منهم من وَسَّعَ حَيِّزَ ما

---

(1)

السير في مسلك تخفى معالمه ... هذا عبث عقلي يمانعه

بل تضييع ما عز مغانمه ... السير مع الوضوح حتم يقارنه.

هذان البيتان من وحي الباحث.

(2) سورة المائدة، جزء من الآية: 48.

(3) انظر الحافظ عماد الدين ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، صححها لجنة من الأساتذة، مأخوذة من مخطوطة دار الكتب المصرية، دار الثقافة، بئر مراد رايس، الجزائر، لم يذكر ترتيب الطبعة وسنتها، ج2، ص 367.

يَصْدُقُ عليه، مع وجود شيء من الإبهام، وذلك بتقرير ينصُّ على أنه: **"مجرد طريق يُتَّبع من قبل الباحث بُغْيَةَ الوصول إلى الحقيقة التي لها صلة بعلم من العلوم الإنسانية أو الكونية، أو العقلية، أو علوم الشريعة"** [1]. ثمَّ إنَّ النَّظر الدّقيقِ فِي فحوى هذا المفهوم يُبَيِّنُ الإجمال المتعلق به، حيث يَسْتَمِرُّ الذهن في التساؤل عن المقصود بكلمة طريق ؟ وهل كل طريق يصح أن يكون طريقاً للبحث؟ ثمة كذلك إشكال يتمثل في إيراد لفظ" الحقيقة " مطلقا غير مقيد بما جرى عليه العمل في عرف الباحثين.

لذلك، يمكن القول: أن طرح هذه الإشكالات من مسلك فك الإشكال، فإنَّ هناك فرقاً بين طريق البحث في ذاته، وبين المعايير التي يهندس وفقها طريق البحث. ويؤيد ذلك، ما قصه الرَّبُّ- تعالى وتقدس- في شأن الظالمين، حيث اتبعوا طرقاً في البحث لإثبات صحَّة دينهم الذي هم عليه، يتمثل فيما يلي: كل ما يحدث في الكون يكون بالمشيئة الإلهية.

والشرك الذي نقترفه حادث من الحوادث الكونية، وإذا كان حادثا، فإنَّ وقوعه بسبب المشيئة الإلهية كسائر الحوادث، حيث قال تعالى: ﴿سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشۡرَكُواْ لَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشۡرَكۡنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمۡنَا مِن شَيۡءٖۚ كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡ حَتَّىٰ ذَاقُواْ بَأۡسَنَاۗ قُلۡ هَلۡ عِندَكُم مِّنۡ عِلۡمٖ فَتُخۡرِجُوهُ لَنَآۖ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنۡ أَنتُمۡ إِلَّا تَخۡرُصُونَ ١٤٨﴾[2] إذن فنسبته لله، فنحن مسيرون، وبما أننا مسيرون من الله، فلا تثريب فيما يظهر أنه من الكبائر العظام، وهذا مدعاة حسب ظنهم، للاستمرار على هذا الصنيع.

وإن كان هذا المسلك مقدمته صحيحة، وفيه من لزوم النتيجة لمقدمتها، ولكن هؤلاء لو علموا أنهم لا يعلمون كثيراً مما أنزل من الكتاب، لتبين لهم عقلا أن هذا طريق إثبات

---

[1] راجع الدكتور علي سامي النشار، نشأة التفكير الفلسفي في الإسلام، دار السلام للطباعة، والتوزيع والترجمة، القاهرة، ط1، 1429هـ- 2008م، ج1، ص26.

[2] سورة الأنعام، الآية: 148.

صحة شركهم مَبْنِيٌ على أصول فاسدة، تتقرر بالقول: أنهم اتخذوا صحة المقدمة- وقوع الحوادث بالمشيئة الإلهية- خِدمَةَ لأمر باطل، يقرون ببطلانه في عقولهم، لكن كبرهم وتعصبهم للآباء، يجحد ما شهدت به عقولهم.

حيث قال الحق تعالى: ﴿ قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُۥ لَيَحْزُنُكَ ٱلَّذِى يَقُولُونَ فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَٰكِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ يَجْحَدُونَ ﴿٣٣﴾ ﴾.[1]

فبمثل ما استخدموا المقدمة الصحيحة في إثبات أمر فاسد، يمكن أن تستخدم في إثبات صحة التوحيد، بالقول: أنه ما دام الله شاء لنا أن نعبده وحده لا شريك له، فيستحيل لنا أن نشرك به شيئا، وما دام شاء لنا ذلك، فهو دليل على صحة ذلك، لأن الله هو الذي يسيرنا. فلمَّا كانت أفعالنا منسوبة إليه، فلا ضير علينا. كذلك جهلهم بوجود مجال الاختيار عند الإنسان لقوله تعالى:﴿ لِمَن شَآءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ ﴿٢٨﴾ ﴾[2]. الأمر الأخر: أنهم أثبتوا ما علم انتفاؤه، كأنهم اطلعوا على ما كتبه الله تعالى من الحوادث المتعلقة بهم وبمصيرهم، وقد قال الله تعالى:﴿ قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ ۚ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ ﴿٦٥﴾ ﴾[3].

فالعلم بمصير الإنسان في الآخرة، وعلى أي دين سيموت، من المسائل الغيبية، فلا يتيسر لأحد العلم به استقلالا إلاَّ بإعلام الله تعالى لخواصِّ خواصِّهِ إذا شاء فيما شاء.

حيث قال عزَّ وجلَّ:﴿ عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا ﴿٢٦﴾ ﴾[4]. ﴿ إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ فَإِنَّهُۥ يَسْلُكُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِۦ رَصَدًا ﴿٢٧﴾ ﴾[5].

ومن ثَمَّ، فإن مسلك إبطال هذا المسلك يكون بإبطال الأسس المراعاة في وضع طريق لإثبات فكرة: صحة شرك المشركين، من خلال وضع الأسس المبطلة لهذه الأسس،

---

(1) سورة الأنعام، الآية: 33.

(2) سورة التكوير، الآية: 27.

(3) سورة النمل، الأية: 65.

(4) سورة الجن، الأية: 26.

(5) سورة الجن، الأية: 27.

متمثلة في ضرورة العلم بوجود استطاعة الإنسان، كذلك الإقرار بجهل الإنسان بمصيره في الآخرة، ثمَّ الاعتراف أنه بمثل ما في مقدور الإنسان فعل الشرك، بمقدوره إفراد الله بالعبادة محبة وتعظيما.

فبنقيض الأسس المراعاة في وضع الطريق التي تخلص إلى الشرك بالله تعالى، يوضع طريق أهل الحق والفرقان، الذي يخلص إلى إثبات بطلان الاحتجاج بالمشيئة الإلهية التي فرح بها من كفر، نصرة للشرك بالله تعالى، واستمرارا في الفرية العظمى، بأن جعلوا لمن لا يملك لنفسه ضراً ولا نفعاً نصيبا من التأليه القلبي والفعلي، ظلما وزوراً.

ويؤيد مسلك أهل الحق- أنصار محمد صلى الله عليه وسلم- الذي تم وضعه استئنافا، وفق معايير صحيحة، مَا أثبته الحق تبارك وتعالى في كتابه حيث قال:

﴿ ãøÓ« `Ï $ZÐøSm Ÿwr $Rãt/#ä Iwr $Yò2 žõ& $B ª!$ä$© q9 ¢qäžõ& ûïÏ%©$#ãqà¼™ ﴾

Ðuãe ôÏ Nà2 ‰Zã @d @è $Z™Ù ¢qè=E 4®m Ôûïü% `Ï šú ïÏ%©$ >¤. š• Ï9ºx Ÿ2

ÇïÍÈ bqß¹ãøÐ ÝwÎ) ÔÇR& ÞÎr £ä9$ÝwÎ) šc qãèÏG? bÎ $Z9 qçã_Ì÷ç ù(1).

وبذلك يظهر تطابق وموافقة العقل السليم للنقل الصحيح، وبناءً على ذلك، فإن هندسة طريق البحث لإثبات الحقائق يكون وفق مقاييس العقل السليم، ذلك أن مقاييس العقل السليم هي القاعدة الرئيسة والصحيحة، وقد علم بالبداهة العقلية أن الشيء الذي أسس على الصحيح هو مظنة بلوغ النتائج الصحيحة، والذي أسس على الباطل فباطل وفاسد، وقبح هذا الباطل بقدر قبح الباطل الذي أنشئ عليه، مصداقا لقوله تعالى: ﴿.. .ZJÎ

ÞÎf±. ÞÏ•Îz ÞJÎ. ÆVBr ﴾ .(2)﴿ ÇïÍÈ ä‹$Jï¡9$ 'Î $gãèÙr ÞÏÎ$0 $gèÐ& ÞÏ•ÎÛ ÞÎf±. ÞÏ•ÎÛ

ÇïÍÈ 9#•% `Ï $g9 $B ÇÚöF{$É ù `Ï ÞÏV9ç_ $ÞÏ•Îz(3).

إذن، ظهر للعقول كيف قضى الحق تعالى وأثبت، وقرَّر عدم التسوية، فظهر التعارض والتقابل السليم في التقييم والمآل بين فكر وضع مسلكه على أصول فاسدة، وفكر

---

(1) سورة الأنعام، الأية: 148.

(2) سورة إبراهيم، الأية:24.

(3) سورة إبراهيم، الأية: 26.

وضع مسلكه على أصول صحيحة، لذا كان حريا بالباحث، ضبط طريق البحث عن الحقائق وجعله محكوماً بأصول صحيحة.

ولم يبق في هذا العرض، سوى إراحة الذِّهْنِ من اللُّبس، حيث يحتمل دخول ما لا يراد دخوله من المعاني في كلمة" الحقيقة "، لذلك ينبغي ضبط وتحديد ما يتناوله لفظ" الحقيقة " من المفاهيم، مع حصر أقسامها.

وقد أزال الشيخ محمد سعيد رمضان البوطي- رحمه الله تعالى- الإشكال المتمثل في عدم الضبط والإبهام اللّذان أربكا العقل، من خلال النَّظر في الحدِّ الاصطلاحي لكلمة" منهج " فقد أعمل الشيخ فكره في وضع كلمة" منهج " في إطار حد اصطلاحي جامع مانع، ييسر على الباحث وضع الطريق المنهجي المتّبع، يَرْبَحْ من خلاله الوقت والجهد الفكري، وبالتالي يزاول العملية المنهجية في البحث عن الحقائق بشكل آلي، وفق هدف محدد وواضح، حيث ألمح إلى الحد الاصطلاحي للمنهج من خلال سياق كلامه، بأنه: **توظيف وإعمال لجملة من القواعد بغية التحقق من ثبوت صحة نسبة كلام منقول إلى ذلك العَالِمِ، واعتماد براهين مقبولة عقلاً، ترتبط فيما بينها بواسطة علاقة التلازم، تنتج عنها بالضرورة تلك الحقيقة المعرفية، المراد إثباتها في الدراسات المتعلقة بعلوم الشريعة أو بعلوم الكون**[1].

يرتسم في الذهن أن الشيخ البوطي- رحمه الله تعالى- قد حدّد بوضوح، شقين رئيسين متمايزين، الأول: التحقق من صحة نسبة الكلام إلى قائله وما يندرج فيه من فحص السند والمتن وفق قواعد أهل الفن، والثاني: براهين عقلية أو نقلية، أو كونية، لإثبات ما كان يجهله الباحث من حقائق، أو توظيف جملة من البراهين المتضايفة لإثبات ما سلَّمَ به الباحث، ويمكن أن يكون الشَّقُّ الثاني خادما للشَّقِّ الأول، ومن أظهر ما يُضْرَبُ من الأمثال في هذا

---

[1] يراجع، د. محمد سعيد رمضان البوطي، كبرى اليقينيات الكونية، دار الفكر المعاصر، بيروت، دمشق، تصوير عن الطبعة الثامنة، 1982 م، بتاريخ 1422هـ الموافق لـ 2001م، ص34.

المقام: النصوص التوراتية التي شهد الحق تعالى بتحريفها، وأنها كتبت بأيدي بعض الشخصيات اليهودية[1].

فإنَّ أقوى البراهين العقلية في إثبات تحريف هذه النصوص، نسب اليهود القبائح إلى الله تعالى[2]، فإن العقل الصحيح يقضي باستحالة نسبة أدنى العيوب للإله الحق، فَضْلاً عن إجازته ما نسبوه له من المطاعن التي يتنـــزه عنها أراذلهم، فضلا عن كبرائهم، فكيف يصح نسبه هذا النص التوراتي إلى الله، وفيه من الترهات ما يستحي الشريف أن يتكلم به أو يُنسب إليه؟! فلازم نسبته إلى الله، أن الله تعالى يسُبُ نفسه!-حاشاه سبحانه وتعالى- بل هذا من أقبح الباطل المثبت قطعاً استحالة نسبة التوراة التي بين يدي اليهود إلى الله تعالى، ومن ثَمَّ نستشف علاقة التكامل بين أنموذجين متباينين من النماذج المندرجة ضمن طريق البحث عن الحقيقة: بمثل ما تكون البراهين العقلية موظفة في القسم الخاص بالشق المنهجي الذي يُعْنَى بالتحقق من صحة نسبة المتون إلى بعض المؤلفين،فإن الحقائق المقررة بالبراهين العقلية المكتوبة في ذلك المتن، يفحص سندها وفق قواعد التحقق في صحة نسبة المخطوطة أو الوثيقة إلى المؤلف، أو العالم، ضمانا لحق الملكية الفكرية، خاصة في مجال الدراسات الإنسانية والاجتماعية، وبالأخص الروايات التاريخية. ثمَّ إن النظر بعقل فاحص ممحص في الحد الاصطلاحي الذي صنعه الشيخ البوطي- رحمه الله تعالى- للفظ" المنهج "يظهر لنا فائدة حريٌّ بالباحث أن يلتفت إليها، حيث أن اختلاف العلوم من حيث المواضيع، ليس مانعاً من اتفاقها من حيث الغرض، فإن العلوم باختلاف مجالاتها، تريد تحقيق غرض شريف في أصل الوضع، مشترك، يتمثل في خدمة البشرية، بإثبات الحقائق التي تريح ضمائرهم من الإشكالات المتعلقة بقضايا الوجود.

---

[1] ينظر في سورة البقرة، الأية: 78.

[2] ينظر في نص التوراة، سفر التكوين، الإصحاح 32، العدد: 24، 29.

إن ترسم غرض البحث المشار إليه آنفاً في الذهن، يستوجب الاستدراك على الحدين المعروضين فيما يتعلق بالمنهج، وذلك لاستنتاج أحد اللّوازم الرئيسة لغرض خدمة الإنسانية، بإثبات الحقائق، فإن خدمة الإنسانية وقف على إثبات الحقائق المزيلةلإشكالات الوجود، وإثبات الحقائق وقف على عنصر رئيس مكمل للعناصر الرئيسة في تحقيق الغرض، يتمثل في الإرادة، فالوصول إلى الهدف أو عدم الوصول إليه، يكون بحسب درجة الإخلاص، فإن الباحث المخلص متطهر من كل حقير يسد طريق البحث.

وأظهر ما يستشهد به، في هذا المقام، تحقيق تلامذة محمد- صلى الله عليه وسلم- أشرف غرض معرفي في التاريخ، من خلال توظيف مسالك منهجية[1]، أعز الله تعالى بها كلامه، فحافظوا على ثبوت القرآن، يقرأ كما أنزل، كأنه الآن نزل. فقد شهد لهم رب السموات العلى بالإخلاص لقوله تعالى:﴿ ïøã ©$ {r‰g»ã $B {q‰¹ A‰`í ûüÏBs3$ `Ï ﴾[2] فمكنهم الإخلاص وحب حفظ الدين من تحقيق ما حققوه، بصرف طاقاتهم وأوقاتهم في التجرد للتفكير في رسم الطريق الفني ذهنيا، وتجسيده عملياً، لتحقيق أشرف مشروع في الحياة، فكلما كان الإخلاص لله تعالى كان البحث أقرب إلى الموضوعية، إذن فالإخلاص يبعث على العناية الفائقة بمزاولة العملية المختصة بالرَّسم النظري لطريق إثبات الحقيقة، من خلال نقد المتون أو البرهان على فكرة قد سلّم بها الباحث إبتداءً.

إذن، فعلى ضوء الأهمية البارزة لروح الإخلاص، يمكن حل إشكال النقص والفراغ اللفظي الموجود في إطار الحدِّ الاصطلاحي للمنهج بوضع العنصر المكمل، كجزء رئيس من أجزاء الحد، يجعل الصورة الذِّهنية للحدِّ الاصطلاحي مكتملة مضبوطة، خالية من الإشكالات.

وبناءً على المناقشات السابقة، يمكن وضع حدٍّ اصطلاحي يتم فيه درك ما فات في الحدين السالفي الذكر، مع مراعاة الدِّقة، والوضوح، حيث يكون هذا الحَدُّ أنموذجاً متداولاً

---

[1] انظر، صحيح البخاري: كتاب فضائل القرآن، باب نزول القرآن بلسان قريش، رقم: 4699.

[2] سورة الأحزاب، الأية: 23.

عند الباحثين، فيكون الحدُّ الاصطلاحي للمنهج وفق الصِّيَاغَة الجديدة: **"الطريقة المضبوطة المتبعة التي هي مظنة إثبات صحة نقل أو فكرة سندا ومتنا، والبرهنة على ما كان من جنس الدعاوى قدر الطاقة البشرية".** وقولنا مظنة، إشارة إلى الربط الجعلي بين المقدمات والنتائج، إذ الغالب الخلوص إلى النتائج يكون بما يناسبها من مقدمات، وحركة الفكر منها إلى النتيجة، ولكنها ليست حتمية، ذلك أنَّ الإقناع المؤسس على اليقين شأن معرفي نسبي، شأن النهي، مما يجعل الإخلاص لله أمرا أساسيا في الخلوص إلى المطلوب من المنهج والمباحثة.[1]

وإذا كانت التعاريف الإصطلاحية تتقارب في المعنى رغم وجود بعض الفوارق بينها في الضبط،فإن تمام الإحاطة الدقيقة بمفهوم المنهج في سياق هذا البحث لا يتم إلا ببيان المراد بالمنهج عند الشيخ التباني-رحمه الله تعالى-.

من خلال النظر الدقيق في كتاب((براءة الأشعريين من عقائد المخالفين)) يستشف أن الشيخ التباني –رحمه الله تعالى-أراد بالمنهج: اختيار المسالك النقلية والعقلية المتعددة ذات الميزة المختلفة، المناسبة لإبطال ما قرره المخالفون من آراء تندرج ضمن محاور العقيدة الإسلامية، من توابع الأصول العقدية، وفق متطلبات الإبطال، حيث يقرر الشيخ أنه قد

---

(1)

يـــا طالـــب الحـــق الـــثمين قـــدره ... إِنَّـــــهُ عزيـــــز صـــــعب منالـــــه.

ســـــابق بهمَّـــــة العـــــالي شـــــأوه ... إنَّ الهمَّـــــــــــة أولى مراحلـــــــــــه.

وبمهـــــــارة تُرْســـــــم مســـــــالكه ... تـــــلازم بـــــين المســـــالك يُحَصِّـــــلُهُ.

وســـــطوع الـــــبراهين دلائلـــــه ... نَقَّاشَـــــــةٌ في العقـــــــل صـــــــورتهُ.

والبحـــــث مســـــدود مســـــالكه ... دون إخـــــلاص يضـــــيء آفاقـــــه.

هذه الأبيات من وحي قريحة صاحب هذا البحث.

وصل إلى ما أراد[1]، حيث يمكن تأييد ذلك أوعدم تأييده من خلال النظر في مسالك إبطاله الموظفة، وهذا ماسيتضح فيما سيأتي من فصول هذا البحث.

من خلال وضوح المعنى الاصطلاحي المبين لكلمة "منهج" تستشف الأهمية البارزة للصناعة المنهجية، حيث سيتمُّ عرضها وفقاً لخطة البحث.

إن رسم العلماء لمناهج قبل مزاولة البحث المعرفي دليل على أهميته، فنسبته إلى البحث كنسبة المخطط إلى البناء، لذلك ينبغي أن توضح هذه الأهمية في العناصر التالية:

المطلب الثاني: أهمية المنهج.

أولا: الأهمية العامَّة:

للمنهج أهمية شاملة لجميع الفنون والمعارف العلمية تتمثل فيما يلي:

- أساس التثبت والإثبات للمعارف والعلوم.
- أساس الفهم عن الله وعباده ومكونات شريعته.
- أساس الاستفادة مما ورد به النقل والعقل.
- فحص وتمحيص ما ورد في النقول وجادت به العقول.
- يفتقر التخطيط للمنهج لتنفيذ المشاريع، فلا خلوص إلى المطلوب بدونه.
- يحتاج إليه في تبليغ المفاهيم وتطبيق البرامج.
- الحضارة قوامها المنهج، فلا حضارة من غير منهج، بل هو روحها[2]

ثانيا: الأهمية الخاصة بدرس العقائد:

1- إثبات مصادر أصول الاعتقاد:

أ- القرآن وثبوته:

يمكن للمبدع في رسم المسالك المنهجية المتعلقة بالمعرفة العقدية الإسلامية توظيف مسلك مناسب يتوصل من خلاله إلى إثبات نسبة القرآن الكريم لله تعالى، فيكون بذلك قد

---

[1] انظر التباني، براءة الأشعريين من عقائد المخالفين، منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، تلمسان،2011م، ج1، ص7.

[2] راجع منهج البحث في العلوم الإسلامية، محمد الدسوقي، دار الأوزاعي، ط1، 1404هـ، 1984م، ص(9- 13).

أثبت صحة القاعدة التي تبنى عليها الأصول العقدية، وما بني على الصحيح فهو صحيح، وسيأتي بيان ذلك إن شاء الله فيما سيأتي.

ب- السُّنَّة وثبوتها:

لا يمكن حصر أهمية المنهج في إثبات صحة نسبة القرآن الكريم لله تعالى، وإنما يوظف لإثبات صحة نسبة الروايات إلى النبي صلى الله عليه وسلم، ودليل ذلك: ما وضعه علماء الحديث من قواعد في غاية الدقة، يشهد بصحتها العقل الصحيح، لموافقتها التامَّة لمقررات العقول، حيث من خلال عمليتي: الرسم النظري لهذه القواعد، ثم التطبيق العملي لها يمكن معرفة ما يُقبل وما يُرد مما نُسب إلى النبي صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير.[1]

2- يقينية أصو ل الاعتقاد:

توظيف المسلك الصحيح المتوصل به لإثبات صحة مصادر أصول الاعتقاد (القرآن والسنة) يستلزم يقينية أصول الاعتقاد المتمثلة في: التوحيد والنبوات، والمعاد، والعبادات، ذلك أن العقول شاهدة بأن الله تعالى منـــزه عن الخطأ، ويقتضي ذلك يقينية ما قرره الله تعالى في كتابه، وعلى لسان رسوله -صلى الله عليه وسلم- من الأصول الاعتقادية.

3- قطعية التعبد بالظن في الاعتقادات:

يفرض الفكر المنهجي على الباحث النظر الدقيق في نصوص العقيدة، حيث يترتب عن دقة النظر دقة الفهم الذي يتوصل به الباحث إلى استنباط حكم عقلي مفاده: قطعية التعبد بالظن في الاعتقادات. ولا يتيسر الوصول إلى هذا الحكم إلا من خلال النسق المنهجي المتبع. بيان ذلك: قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ۝٢ ﴾ [2].

---

[1] انظر أبي عمرو بن الصلاح، علوم الحديث، تعليق: اسماعيل زرمان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1425هـ/2004م، من الصفحة: [15-30].

[2] سورة الأنفال، الأية: 2.

تدقيق النظر في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَـٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾ يوصل العقل إلى أن الإيمان يزيد وينقص، وإذا كان الإيمان يزيد وينقص فإن ذلك يستلزم أن يكون إيمان العبد دون مرتبة اليقين، وإذا كان دون مرتبة اليقين، فإنه يكون في مرتبة الظن الراجح أو الظن، حيث جعل الله سبحانه وتعالى ما كان دون درجة اليقين من الإيمان الظني الغالب مقبولا، بدليل أنه أثبت له وصف الإيمان بقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾.

إذن من خلال توظيف هذا المسلك المنهجي يتضح شرعا وعقلا أن الله سبحانه وتعالى قد تعبدنا بالظن في الاعتقادات، حيث يترتب عن هذا الحكم التشديد على أولئك المستهينين بحرمة دماء المسلمين، حيث سأتطرق بالتفصيل إلى تعريف الظن ومآلات معرفة النصوص الظنية عمليا ونظريا فيما سيأتي من هذا البحث إن شاء الله.

لا يمكن توحيد الآراء المعرفية حول مسائل العقيدة الإسلامية إذ لم نسلِّم بقينية المقدمات التي تُبنى عليها تلك الآراء المعرفية، حيث لا يمكن أن يتوصل إلى نتائج صحيحة وما يترتب عنها من إقناع العقول إلا بإثبات يقينية النص كمنطلق للوصول إلى تلك القناعات العقدية، لذلك يكون البدء بأهمية الفكر المنهجي في إثبات رسوخ المقدمات، إذ لا يتم مطلوب إثبات رسوخ المقدمات إلا به، وما لا يتم المطلوب إلا به فهو مطلوب، حيث سيتناول ذلك في العنصر الموالي.

4- رسوخ المقدمات وقطعيتها:

القرآن الكريم أصل تبنى عليه أصول العقائد والاجتهاد الفقهي، لذلك فإنَّ إثبات قطعية ثبوته لله تعالى، موجب لإثبات أصول العقائد وأصول الأحكام المتعبد بها أو صحتها، بحسب وضوح الدّلالة، أمَّا إذا ثبت ما يدل على التشكيك في صحة هذا الأصل، فإن العقائد والأحكام الشرعية، والقصص، والوعد والوعيد المنبنية على القرآن الكريم تنتقل من درجة القطع إلى درجة الظن المفضي إلى عدم يقينية الحقائق الإيمانية الثابتة في القرآن الكريم.

كذلك فإنَّ ثبوت نبوة محمد صلى الله عليه وسلم، وما يترتب عليها من ثبوت وجوب العمل بما أثر عنه من قول أو فعل، أو تقرير، مَوْقُوفٌ على ثبوت قطعية نسبة القرآن لله تعالى، ذلك أن القرآن الكريم معجزة صُدِّقَت بها نبوة محمد صلى الله عليه وسلم، فإن

بطلان نسبة هذا المصدر لله تعالى يستلزم بطلان ما تضمنه من إثبات نبوة محمد صلى الله عليه وسلم، لذلك كان إثبات يقينية ثبوت نسبة القرآن لله تعالى من أولى متطلبات الوظيفة الرسالية، وإثبات ذلك يستلزم عملا ممنهجاً، تَتَّضِحُ في خطواته دلائل قطعية على ثبوت نسبة القرآن الكريم لله تعالى.

وبناءً على ذلك تبرز أهمية الفكر المنهجي المجسد عملياً في مصنفات علوم القرآن، حيث وُظّف مسلك في الإثبات يتضح فيه أنَّ الخطوة اللاحقة برهان صحة الخطوة السابقة لها، فيورد ما يقطع الذهن بصحته من المنقول، مؤيداً بما يقطع الذهن بصحته من حقائق، ثمَّ يكتمل البناء المنهجي بما يوجب بالاضطرار العقلي واليقين القلبي التَّام أن القرآن الكريم الذي يقرأ اليوم تنـــزيل رب العالمين، فتمحو القناعة اليقينية من الذهن سؤالا واحدا يكون مسلكاً للتشكيك في صحة هذا الإثبات، فَضْلاً عن توارد الشبهات بكل صورها.

لا يخفى على غالب متعلمي أمة محمد صلى الله عليه وسلم أن القرآن الكريم حُفِظَ في الصدور قبل أن يحفظ في السطور، فلا يحتاج أن يحرسه أحد، ذلك أن المحفوظ في الصدر يستحيل أن يزال منه حرف واحد، فضلا عن إزالة عشره، أو تغييره، فكيف إذا حفظ الجمع الغفير الأول من الأمة المحمدية ثم تلقاه عن الجمع الغفير الأول جمع غفير ثاني يحفظونه بكل وجوهه؟، فيتوالى هذا التلقي والحفظ متسلسلا إلى عصرنا هذا، إذ يحيل العقل اتفاق هؤلاء على الكذب لوجود تلك الكثرة الكاثرة[1].

إذن توظيف هذا القانون العقلي المعلوم عند جميع عقلاء بني آدم أنه مفيد للقطع واليقين بالضرورة العقلية، كان نتيجة المهارة المنهجية المستنتجة من خلال المسالك القطعية، التي هي أقطع يقينا وصحة من المسالك الفكرية الدالة على ثبوت صحة نسبة ذلك المشَكِّكِ لأبيه، فلو لم يكن إلا قانون التواتر- الموظف بمقتضى الرؤية المنهجية- مفيدا للقطع واليقين

[1] محمد عبد العظيم الزرقاني، مناهل العرفان في علوم القرآن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط4، ص 138، بتصرف.

لكان لِزاما على كل مشكك أن يسكت أو يُقِرَّ ويُسَلِّمَ تسليما بيقينية ثبوت القرآن الكريم الذي بين أيدينا- اليوم- إلى الله تعالى.

وقد وظف الشيخ التباني مسلك التواتر في سياق إبطاله لآراء المثبتين الجهة لله تعالى، حيث قال: (...فلو استظهروا بجميع أهل الأرض على إثبات أي لفظ من هذه الألفاظ بإسناد صحيح عن أي واحد من أتباع التابعين لم يستطيعوا ذلك، فضلا عن اثباته عن الصحابة رضوان الله تعالى عليهم أجمعين، فضلا عن اثباته عن الذي لا ينطق عن الهوى صلى الله عليه وسلّم...)). وقال في موضع آخر: ((يبرأ كتاب الله تبارك وتعالى وسنة نبيه محمد صلى الله عليه وسلم الصحيحة، و المسلمون جميعا، وفي مقدمتهم الصحابة الكرام رضوان الله عليهم أجمعين و التابعون، وأتباعهم، والأئمة المجتهدون، وأحمد بن حنبل من هذا الهذيان.....)).[1] يستنبط من خلال كلامه أنه قد وظّف مسلك التواتر، فجمهور علماء عصره تلقوا عن الطبقة التي فوقهم وصولا إلى الأئمّة الأربعة، والأئمة الأربعة تلقوا عن تابعي التابعين، وتابعو التابعين تلقوا عن التابعين، والتابعون تلقوا عن الصحابة، والصحابة تلقوا عن النبي صلّى الله عليه وسلّم فكرة انتفاء ثبوت الجهة لله تعالى حسب رأي التباني. إذن هذه السلسلة المتصلة المتمثلة في تلقي الكثرة الكاثرة عن الكثرة الكاثرة دون انقطاع يخلص الشيخ من خلالها إلى قطعية انتفاء ثبوت الجهة لله تعالى.

5- التحليل الدقيق للعرض والنقد:

إن توصل الفكر الإسلامي إلى نتائج صحيحة في كثير من الأحيان في مختلف أبواب المعرفة، كان نتيجة اعتمادة على قواعد منهجية مضبوطة لبلوغ حقائق معرفية.[2]

---

[1] انظر التبَّاني، برآءة الأشعريين من عقائد المخالفين، نفس المعطيات السَّابقة،ج1، ص11 .

[2] انظر عثمان بن علي حسن، منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد عند أهل السنة والجماعة، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض، ط4، 1418هـ/1998م، م1، ص 21.

وليس أدل على ذلك مما وضعه علماء الملة من قواعد صحيحة للوصول إلى الحقيقة المعرفية، فالسبر والتقسيم[1] مثلا من المسالك التي أبدعها العلماء للوصول إلى نتائج صحيحة، حيث يتمثل في حصر الأقسام بين النفي والإثبات حتى يحصل المطلوب.[2]

ويتجلى هذا عند الشيخ التباني،في سياق إبطاله للرواية التي تنص على علم كعب باليوم الذي يموت فيه عمر رضي الله عنهما،حيث حصر أوصاف ما سلَّم به وأبطل مايستلزم البطلان،وبيان ذلك:-إخبار كعب عمر باليوم الذي سيموت فيه لايخلو من ثلاث:

- أن يكون كعب متآمرا لعدم إبلاغه مع علمه المسبق،أو أن يكون: جبانا،حيث يخاف من الإبلاغ خوفا من بطش المتآمرين به، وهذان الوصفان باطلان،يمتنعان على كثير من الناس فضلا عن صحابي جليل القدر.

- أن يكون كاذبا فيما ادعى، بالنظر إلى الظرف القصير الذي أخبر أنه سيموت فيه، وهذا باطل، لثبوت عدالة الصحابة، كما سيبين في الفصل الرَّابع من هذا البحث.

- أن يكون عمر-رضي الله عنه-ساذجا، يسمع خبرا يهدّد حياته ومصير الأمة، ثم لا يتحرَّى، فكيف إذا حدَّد له وقت موته؟.وهذا ممتنع على من دونه من الأمراء، فكيف بمن امتد الإسلام في عهده إلى مشارق الأرض ومغاربها، واشتهر بما لم يشتهر به أشهر القادة في تاريخ قادة الأمم من الذَّكاء الشديد والفطنة،والجرأة في حسم الأمور؟ فإنَّ العقل يحكم باستحالة هذه الأوصاف على عمر رضي الله عنه.[3]

---

[1] هناك تعريف أدق لمسلك السبر والتقسيم، حيث عرفه أحد العلماء أنه: يتمثل في بحث الناظر عن المعاني في الأصل، ويتتبعها واحدا واحدا، ويبين خروج أحادها عن الصلاح للتعليل به إلا واحدا يرضاه. وينقسم إلى قسمين: قطعي وظني، فالقطعي: ما كان فيه حصر الأوصاف وإبطال الباطل منها قطعيين، والظني: إذا كان حصر الأوصاف وإبطال الباطل منها ظنيين، أو أحدهما ظني. انظر ، أبي المظفر السمعاني المروزي، القواطع في أصول الفقه، تحقيق أبي سهيل صالح سهيل علي حمودة، دار الفاروق، عمان، ط1، 1432هـ/2011م، م3، ص 979، 453.

[2] انظر ابن جزي، تقريب الوصول إلى علم الأصول، تحقيق الدكتور فركوس، دار الثراث، حيدرة، الجزائر، ط1، 1990م، ص 145.

[3] يراجع التبَّاني، تحذير العبقري من محاضرات الخضري، منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، تلمسان، 2011م، ج1، ص300،301 .

ويكفي لبطلان هذه الرّواية وجود أحد هذه الأوصاف، فضلا عن جميعها.وإذا علم ببطلان هذه الأوصاف عقلا وشرعا، وحسًّا، فإنه يُجزم ببطلان ما سلَّم به المخالف من اخبار كعب لعمر باليوم الذي سيموت فيه،وهذا يستلزم بالضرورة عدم إخبار كعب عمر باليوم الذي سيموت فيه.إذن من خلال مسلك السبر والتقسيم برَّأ الشيخ التباني كعبا وعمر مما رماه به المتحاملون.

إذن يستفاد من توظيف الشيخ التباني لمسلك السبر والتقسيم التحليل الدقيق للآراء المندرجة ضمن توابع مسائل العقيدة الإسلامية، فكلما كان التحليل دقيق للآراء العقدية كان الحكم صحيحا،لخضوع ذلك التحليل إلى ما تقرر عقلا، فلزم عنه الحكم اليقيني المؤسَّس على اليقين العقلي.

6- إقناع العقول:

إن توظيف النسق المنهجي ييسر على الباحث إقناع العقول وإراحتها من عنت الحيرة والشك، فبحسب درجة الارتباط بين المقدمة والنتيجة وصحتهما تكون درجة الصحة، وعكس ذلك صحيح. ويتجلَّى ذلك عند الشيخ التبَّاني في مسألة التقسيم الثلاثي للتوحيد، حيث نصَّ على انتفاء التقسيم الثلاثي للتوحيد من خلال العلاقة بين اللازم والملزوم، فقد أشار إلى أنَّه لو سلَّم بجواز التقسيم الثلاثي للتوحيد كمقدِّمة، فإنَّ النتيجة تكون في قوله تعالى: ((يا أيها الناس اعبدوا إلاهكم...))، وفي قوله تعالى:((ألم تر إلى الذي حاجَّ إبراهيم في إلاهه...)) لارتباط المقدِّمة بالنتيجة، فإذا انتفى اللازم انتفى الملزوم[1]، فيتعيَّن انتفاء فكرة التقسيم الثلاثي للتوحيد، وبذلك خلص إلى ثبوت التلازم وعدم الانفصال بين الأقسام الثلاثة للتوحيد.

كما وظَّف الشيخ هذا المسلك في سياق رده على من أثبت الجهة (ابن تيمية ومن نصر مذهبه)، حيث ابتدأ بمقدِّمة مفادها: تسليم العقول أنَّ الصعود يكون للأجسام.

---

[1] انظر التباني، براءة الأشعريين من عقائد المخالفين، نفس المعطيات السَّابقة،ج1 ، ص127.

وإذا كان الصعود للأجسام، فإنَّ الكلام لا يمكن أن يصعد لأنَّه ليس جسما، وإذا علم انتفاء صعوده، فإنَّ المراد بقوله تعالى: ﴿إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ..... ﴿١٠﴾﴾ [1] قبول الله تعالى للأعمال، فلزم عن تأويل الصعود بالقبول، انتفاء الجهة عن الله تعالى، ذلك أنَّ الصعود يكون نحو اتجاه (من الأسفل إلى الأعلى)، والقبول لا يمكن أن يتَّجه إلى اتِّجاه معين كما هو الحال بالنسبة للصعود. وإذا انتفى الصعود الذي يكون من الأسفل إلى الأعلى، فإنَّ ذلك يستلزم انتفاء علوِّ الله تعالى فوق عباده واستقراره على عرشه-حسب ما خَلُصَ إليه التبَّاني. [2] إذن فلزم عن مقدِّمة ثبوت الصعود للأجسام دون الكلام انتفاء الجهة عن الله تعالى، من خلال التَّلازم الضروري بين المقدِّمة والنتيجة،كما سبق بيان ذلك. وليس هذا فحسب، بل نسج على نفس المنوال في سياق إبطاله لآراء المشبِّهة في باب التَّنـــزيه، حيث رتَّب نتيجة تلزم لزوما ضروريا عن مقدِّمتين كما يلي:

- أخذ المشبِّة عن اليهود في باب الصفات الإلهية.
- أفكار اليهود في باب الصِّفات الإلهية محرَّفة وباطلة.
- النَّتيجة:بطلان آراء المشبِّهة المتلقَّاة عن اليهود بالضَّرورة.[3]

من خلال إيراد نماذج من توظيف الشيخ التبَّاني نسق منهجي يلاحظ فيه لزوم النَّتيجة عن المقدِّمة، لارتباطها بالمقدِّمة ارتباطا ضروريا تُقرِّره عقول عقلاء بني آدم، وإذا تقرَّر ذلك في عقولهم، أقنع العقل بفكرة عقدية، ذلك أنَّه من المسالك الواضحة والمطابقة للنَّسق العقلي البشري في تقرير الحقائق الإيمانية، وبذلك تتأكَّد أهمِّية المنهج المتمثِّلة في الإقناع ومن ثمَّ الامتثال.

---

[1] سورة فاطر، الأية: 10.

[2] راجع التباني، براءة الأشعريين من عقائد المخالفين، ج1، نفس المعطيات السابقة، ص 102، 103.

[3] انظر التبَّاني، المرجع نفسه، نفس المعطيات السَّابقة،ج1، ص14.

المطلب الثالث: مقاصد المنهج:

معلوم أن الله سبحانه وتعالى قد زوَّد الإنسان بالمؤهلات التي تمكنه من اختيار طريق فكري لا تقتصر قيمته في تلك التطبيقات- المبينة فيما سبق- المثبتة لأهمية توظيف المسالك المنهجية، بل تبرز في المقاصد الرئيسة التي يحققها المنهج، ويمكن إبراز مقاصد منهج الإسلام فيما يلي:

أولا: حفظ الدين:

إن إثبات يقينية نسبة القرآن الكريم إلى الله تعالى بواسطة منهج دقيق وصحيح- كما سبق- يستلزم هذا الإثبات أن يكون القرآن الذي يقرأ اليوم سَليماً من التحريف، وإذا كان سالماً من التحريف معنى ذلك أنه محفوظ لا تغيير فيه، وبالتالي فإن أحكام الدين محفوظة، لأنها صادرة عن أصل محفوظ، فإذا تغير متن هذا الأصل تغيرت تبعا لتغيره.

ثم إن فقدان أمة محمد صلى الله عليه وسلم الثقة في مصداقية قدسية التنزيل القرآني يفضي إلى إشاعة الفساد، وضروب المنكرات، إذ لا عاصم من شرور الفساد والإباحية، إلا تنزيل رب العالمين، ولا يمكن أن يكون عاصما إذا لم يقطع أهل الملة الإسلامية بأنه كلام الله تعالى المتضمن لأحسن الأحكام، وأصدق الأخبار، ودليل ذلك قوله تعالى: ﴿ NõßSù& ÇÎÈ bqãZÏ‰qãÊöqù)ÏJø$VÕãn «!$`Ï ß¡ô¹& ôBr bqèZ¯ ÏŠÎhg»f ø¿$ ﴾[1].

وقال تعالى:﴿ ïf‰f ûÏ/ $JÏ $ÏÏÁã á›qã Ï‰è/ .`Ï AÌRé$7»FÅ2 $YèÜ™ $RÎ $YBöq)»f ¢qø% ÇÌÈ ßÉGóÏ 9ƒÌÛ 4<Îr ÈÏs¿’<Î ü Ï‰ö ﴾[2].

---

[1] سورة المائدة، الأية: 50.

[2] سورة الأحقاف، الأية: 30.

وكيف يكون هادياً إلى صراط مستقيم إذا حرفت أحكامه، وعُدِلَ عنه إلى ما يناقضه من أحكام الباطل ؟

فكان المنهج الموظف لحفظ القرآن الكريم برهانا على تحقيق الوعد الإلهي الموافق للمقصد الرئيس للمنهج. وهذا مستفاد من قوله تعالى: ﴿ ÇÌÈ bqàÿî»t: ¼ã9 $Rf r •ãè!$$ZØR ßtã $Rf ﴾[1].

وحفظ القرآن مستلزم لحفظ الدين لأن القرآن جامع لأحكام الدين، ولا بدَّ من أسباب يحدثها الله تعالى لحفظ كتابه، من بينها: تهيئة الله تعالى أهل الفكر المنهجي ليحققوا بمنهجهم أعظم المقاصد التي أرادها الله تعالى، متمثلة في حفظ الدين الذي عليه مدار السعادة الإنسانية في الدارين، إذ لا تتحقق الحياة الطَّيِّبَةُ أبدا في دين وقع فيه التحريف، كما أن الحياة تحكم بسلطان الدين الإسلامي بناء على ما نصت عليه الآية السالفة، وحكم الحياة بسلطان الدين وقف على حفظ تعاليم وأحكام الدين، إذن فكان حفظ أحكام الدين أعظم مقصد ضروري لانبناء مقصد ضروري عليه، يتمثل في الإدارة الدينية للحياة، وإذا كان الله سبحانه وتعالى قد هيأ رجالا لحفظ القرآن، فإنه سبحانه قد أتم نعمته على عباده بما يوجب اكتمال حفظ الدين، حيث تحقق هذا المقصد العظيم مكتملا بتهيئته عزَّ وجلَّ لرجال عزموا على تحقيق ما كتبه الله تعالى على أيديهم، وذلك بتوظيفهم لفن منهجي خاص، لحفظ كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم من التحريف.[2]

وقد اعتمد الشيخ التبَّاني على نصوص من الكتاب والسنَّة لإثبات ماذهب إليه مقرِّراً أنَّه مصدر يقيني تحفظ من خلاله عقائد العوام الذي يترتَّب عنه حفظ دينهم، ذلك أنَّ العقائد أصل يُبْنى عليها الدِّين، حيث قال الشيخ في هذا الشَّأن ((...ودعَّمْتها بكثير من

---

[1] سورة الحجر، الأية: 9.

[2] انظر، عمر بن محمد البيقوني، البيقونية في مصطلح الحديث، شرح الشيخ العثيمين، ت أبو عبد الله الجليمي، دون ذكر ترتيب الطبعة، دار الإمام مالك، البليدة، الجزائر، 2002م، ص 3، 4، 5، 6.

الكتاب الحكيم وسنته عليه الصَّلاة والسَّلام، فجاءت حصناً منيعاً لا يُرَام.....)).[1] فسياق كلامه يدلُّ على التَّعجيز والتَّحصين، تعجيز المخالف على نفي ماقرَّره وتحصين العوام من شبهات المخالف، حفظاً لعقائدهم المستلزم حفظ دينهم، من خلال توظيفه لمسلك ملزم يتمثَّل في الكتاب والسنَّة الصحيحة.

ثانيا: إزالة الفكر الضِّرَار.

يحقق المسلك البرهاني- في إثبات حقيقة دينية ونفي ما يضادها- مقصدا هاما، متعلقا بإيمان العبد، حيث يعمل لترسيخ الإيمان بالمسائل الدينية الكبرى، فإنه إذا تم ترسيخ الإيمان وفقا لما أثبته البرهان بخصوص حقيقة من الحقائق، فإن هذا الترسيخ طارد لكل شبهة تشوش على الأصل المقتنع به مثلما قد سبق عرضه.ويتجلَّى ذلك عند الشيخ التبَّاني من خلال بيانه فساد شبهة الحلولية، حيث اتَّبع مسلكا عقلياً دقيقاً يتمثَّل في التَّفريق العقلي الدَّقيق بين إضافة الصِّفة لموصوفه وإضافة المخلوق لخالقه، وبناءً على ذلك يتعيَّن أن تكون إضافة الرُّوح إلى الله تعالى في قوله تعالى: ﴿وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِي....﴿٧٢﴾﴾ [2]

إضافة مخلوق لخالقه على وجه التَّخصيص والتَّشْريف، لا إضافة الرُّوح كصفة لله تبارك وتعالى، فإنَّ ذلك يستلزم حلول روح الإله في جسم الإنسان،فيترتَّبُ عن ذلك ادِّعاء الألوهية، أو تشبيه الله تعالى بالإنسان، فتُفتَّحُ أبواب الشَّرِّ والفساد، فلا تغلق إلاَّ بأمر ربِّ العباد. وقد دعَّم الشيخ التبّاني ذلك بمسلك التَّحقيق في الأخبار الدَّالَّة على التَّشبيه، حيث خَلُصَ إلى عدم صحَّة هذه الأخبار وفقاً لقواعد المحدِّثين.[3] يستشفُّ ممَّا سبق استنباطه تحقيق الفكر المنهجي – عند التبَّاني – لمقصد إزالة الفكر الضِّرار المفضي إلى التَّشويش العقدي، المترتِّب عنه إخضاع الأمَّة لفكر هدَّام يفسد حياتها.

---

[1] انظر التباني، براءة الأشعريين من عقائد المخالفين، نفس المعطيات السابقة، ج1، ص 07.

[2] سورة ص، الأية: 72.

[3] انظر التباني، المرجع نفسه، نفس المعطيات السابقة، ج1، ص 26.

ثالثا: الأمن من الاضطراب الداخلي.

إن تأسيس الآراء العقدية وفق مسلك منهجي يمتاز بالدقة، والصحة البرهانية، ملزم لوحدة الرأي، ذلك أن تلك الآراء قد أسست على أصول معترف بيقينيتها وبالأخص القرآن الكريم، كما سبق الإشارة إلى ذلك.

إنَّ مقصد توحيد الآراء مستلزم لانتفاء الخلاف المفضي للتطاحن الذي يهدد الاستقرار الأمني للمجتمع الإسلامي، فيكون بذلك المنهج الموظَّف قد حقق بالضرورة مقصدا ضروريا يتمثل في دوام الأمن من الاضطراب الداخلي. ويتجلَّى ذلك عند الشيخ التبَّاني من خلال توظيفه لمسلك منهجي يحقِّقُ مقصد الأمن من فتنة الاقتتال والتطاحن، حيث قرَّر انتفاء ماذهب إليه المخالف من عدم وجود نصٍّ من القرآن يدلُّ على تعيين خليفة رسول الله – صلّى الله عليه وسلَّم- على أمَّته بعد موته، فأورد ما احتجَّ به المخالف للاحتجاج على المخالف، حيث ساق قوله تعالى:﴿ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ ۚ.....﴿٧﴾﴾ [1]، ثم ساق وجوه دلالة السنَّة على تعيين خليفة الرَّسول صلَّى الله عليه وسلَّم.[2] فإذا كانت السنَّة وحي من الله تعالى لرسوله، فإنَّها ملزمة لتوحيد الآراء الدينية مثل إلزام القرآن الكريم، وإذا توحَّدت الآراء الدينية حول هذه المسألة، فإنَّ ذلك يؤمِّن الأمَّة من الاختلاف المفضي إلى الإخلال باستقرار المجتمع الإسلامي، وبذلك تحقِّق الرؤية المنهجية عند الشيخ التبَّاني مقصد حفظ كيان الأمَّة الإسلامية في كلِّ عصر ومصر.

---

[1] سورة الحشر، الأية: 7.

[2] يراجع التباني، تحذير العبقري من محاضرات الخضري، نفس المعطيات السابقة، ج1، ص 219، 220.

رابعا: حفظ المقاصد الضرورية:

إن التقسيم المنهجي الظاهر في القرآن الكريم، حيث كل آية تندرج في مجال خاص من مجالات المعرفة: عقائد[1]، عبادات[2]، معاملات[3]، مواثيق[4]، زهد[5]، أخلاق[6]، قصص[7]، مواعظ[8]، إذ العلاقة بين هذه الأقسام علاقة تكامل ليتحقق رعاية مصالح العباد في العاجل والآجل. وبيان ذلك: أنه يستنبط من هذا التقسيم المشار إليه أعلاه أن هذه الشريعة الإسلامية جاءت لحفظ الدين والنفس، والعقل والمال، والنسل، (إذ لا يتصور إمكان حفظ النفس والمال دون حفظ العقل، ولا حفظ للنسل دون حفظ الدين والعقل)[9].

ومن ثمَّ فإنَّ هذا التقسيم المنهجي المتكامل كفيل بحفظ المقاصد الضرورية لحياة الإنسان في العاجل والآجل. وظَّف الشيخ التبَّاني ما يحقِّقُ هذا المقصد، من خلال مسلك إحالة المشبِّهة للنَّظر في تداعيات آراءهم على مستوى الواقع، حيث فسَّروا قوله تعالى: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا ٧٩﴾ [10] قعود النَّبي صلَّى الله عليه وسلَّم مع الله على العرش، فترتَّب عن قولهم حدوث مقتلة بين هؤلاء المشبِّهة والمنـــزِّهين الله تعالى عن هذا البهتان العظيم، فاسْتُحِلَّتْ دماء عصمها الله تعالى ظلما وعَدْواً، إذ أنَّ فساد عقيدة هؤلاء المفضي لفساد دينهم،

---

[1] تراجع سورة الإخلاص.

[2] تراجع سورة الإسراء، الأية: 78.

[3] تراجع سورة البقرة، الأية: 282، 283.

[4] تراجع سورة الأنفال، الأية: 56، 57، 58.

[5] تراجع سورة الحديد، الأية: 20.

[6] تراجع سورة لقمان، الأية: 18، 19.

[7] تراجع سورة الكهف، من الأية: (9-27)، (32-44)، (60-98).

[8] تراجع سورة ق، الأية: 19، 37، 41، 45.

[9] انظر ابراهيم بن موسى الشاطبي، الموافقات في أصول الشريعة، تعليق: محمد الخضر حسين، محمد مخلوف العدوي المالكي، عبد الله دراز، تحقيق أحمد مصطفى الطهطاوي والدكتور سيد زكريا سيد الصباغ، دار الفضيلة للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2010م، م1، ج2، ص 9، 10، 12، 16.

[10] سورة الإسراء، الأية: 79.

ترتَّب عنه إهلاك النَّفس، فاستُحِلَّتْ الأموال بالباطل تبعاً لاسْتِحْلاَلِ الدم.[1] إذن فهذا المسلك الموظَّف من قبل الشيخ مُوقِّعٌ في ضمائر هؤلاء تلك الحوادث الأليمة، كأنَّهم يرون ماسيحدث رأي العين لو روَّجوا ماروَّجه أسلافهم، أمَّا إن رجعوا إلى صواب التَّنـــزيه، سلموا شرَّ هذه الفتنة، وبقيت دماؤهم وأموالهم، وأعراضهم مصانة، لاسبيل لأحد عليهم، وبذلك يُحَقِّق المنهج الموظَّف من قبل الشيخ مقصدا جليل القدر، يتمثَّلُ في حفظ المقاصد الضرورية للحياة، إذْ لاحياة كريمة إلاَّ بها.

يستلزم تكامل المصطلحات المفتاحية من حيث الوضع، التكامل الضروري في تحقيق الفهم الجيد للعنوان المترتب عنه الفهم الدقيق لصلب البحث، وليس ذلك وقفاً على إيضاح مصطلح "المنهج" فقط، بل يقتضي إيضاح جميع المصطلحات المفتاحية، حيث سيُتَنَاوَلُ مصطلحين مفتاحيين بالإيضاح والتحليل، ليكتمل المفهوم من عنوان البحث، فيكون مفتاحاً للفهم الشامل لمضمون البحث، وهذان المصطلحان هما: النَّقْدُ والدَّرْسُ العقدي، حيث يندرج النقد في المطلب الثاني من المبحث الأول لهذا الفصل كما يلي:

المطلب الرابع: النقد في اللغة والاصطلاح.

أولا: النقد لغة:

تتنوع المعاني اللغوية لهذه الكلمة بحسب السياق، فتارة يراد بها: الاختبار والتمييز، مثاله: نَقَدْتُ الدّرَاهِمَ والدَّنَانِيرَ، أي ميزت زائفها عن غيره من المصادق عليه قانونا، وتارة يراد به التأمل والتدبر إذا قيل:" نقدت النصيحة النفيسة للعالم ".

والتثبت كقولك:" نَقَدْتُ الكَلاَمَ الذي قُلْتُهُ " أي تَثَبَّتُ من صحته قبل قيله.

---

[1] انظر التباني، براءة الأشعريين من عقائد المخالفين، نفس المعطيات السابقة، ج1، ص 23.

كما يراد به الاستنباط، والتَّقْلِيبُ، الحَكُّ، السَّبْرُ والعَجْمُ، حيث يمكن وضوح أحد هذه المعاني بواسطة القرائن الدَّالة على أحدها في سياق الكلام.[1]

إذن فهذان المعنيان من أبرز المعاني لكلمة (نقد).

ثانيا: النقد اصطلاحاً:

تستعمل المعاني اللغوية لكلمة (نَقَدَ) مُكَيَّفَةً مع أبرز ما يتناول عند أهل العلوم والفنون، حيث يُراد به: **(فحص وتمحيص الحقائق والأفكار، المنقولة عن العلماء، أو الحقائق المُسَلَّم بها)**[2]، فإن الحقائق الواردة، إذا أسندت إلى النُّقَّادِ، إما أن تكون صحيحة فلا تُصحح، أو تكون خاطئة، فيردُّ على المتبَنِينَ لها بإبطالها، فيكون الإبطال تصحيحاً لها، لأن إبطال صحة أي فكرة بما يُعَارِضُها يقتضي إثبات صحة المـــُعَارض لها، إذن فالأفكار والحقائق المعرفية تقبل أو تبطل على أساس النظر والتمحيص العقلي، لا على أساس التقليد أو الميولات الذاتية المبنية على الظنون المنتقدة للمصداقية، فإن إخضاع الأفكار إلى النقد العقلي يزيل غبش التغير المستمر للأحكام حول الحقائق العلمية، فإن الحقائق العلمية إذا تغيرت باستمرار فإنه يستحيل الاستفادة من حقيقة علمية واحدة لعدم ثبوت صحة إحدى هذه الحقائق، ففكرة أن الإنسان أصله قرد، لو لم تُخْضَع إلى النقد العقلي لتساوى الرَّأْي الباطل مع الرأي الصواب في الصحة حول هذه القضية، ومن ثمَّ فالنظر العقلي يوضح صحة أو خطأ هذه القضية البارزة[3].

وإذا كانت المسلمات المعرفية ينبغي إخضاعها إلى النقد العلمي، فإن المنبري لهذه الصناعة ينبغي أن تكون له كفاءة عالية في هذا المجال.

---

[1] نقل عن د. رفيق العجم، موسوعة مصطلحات الفكر العربي الإسلامي الحديث والمعاصر، مكتبة لبنان، لم يذكر بلد الطبع، ط1، 2002، ج2، ص 1091، بتصرف.

[2] انظر ادريس خضير، دعائم الفلسفة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1978م، ص 197.

[3] المرجع نفسه، ص 197.

إنَّ ما يهمُّ الباحث في هذه الدِّراسة الإحاطة بمفهوم النقد عند الشيخ التبَّاني، حيث يمثِّلُ ذلك مفتاحاً لفهم ماسيأتي من فصول هذا البحث فهماً دقيقاً. يُستَنْبَطُ من خلال النَّظر الدقيق في كتاب ((برآءة الأشعريين من عقائد المخالفين)) مفهوم النَّقد عند الشيخ التبَّاني - رحمه الله تعالى- بالقول أنَّه دقَّة الفحص لآراء المخالفين في المسائل الخمسة التَّابعة لأصول العقيدة الإسلامية: التنـــزيه والتَّقسيم الثُّلاثي للتوحيد، ومايندرج ضمن حقوق النَّبي صلَّى الله عليه وسلَّم، ومسائل التَّكفير، ومنزلة الصحابة. وقد حاكم آراء المخالفين المندرجة ضمن هذه المسائل إلى عدَّة مصادر نقلية وعقلية موثوقة، إضافة إلى نظره الدَّقيق في الإطار الزَّماني والمكاني لها، فما كان موافقاً لهذه المصادر الموثوقة قُبِلَ، وما كان مخالفاً رُدَّ و لم يُقْبَلْ،[1] بالإضافة إلى فحص الرِّوايات التَّاريخية وفق قواعد المحدِّثين،إذا تعلَّق الأمر بما نُسِبَ إلى الصَّحابة رضي الله عنهم، وتدعيم ذلك بشواهد النُّقول والعقول للخلوص إلى صِحَّتها أو بطلانها.[2] وبيان ذلك من خلال بعض النَّماذج، فمثلا: بعد عَرْضِهِ لمقالات المشبِّهة يحاكمها إلى الكتاب والسنَّة، والاجماع، حيث يقول: ((يبرأ كتاب الله تبارك وتعالى وسنَّة رسوله محمَّد صلَّى الله عليه وسلَّم الصحيحة، والمسلمون جميعا وفي مقدِّمتهم الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين، والتَّابعون وأتباعهم ،والأئمَّة المجتهدون، وأحمد بن حنبل -رضي الله عنهم أجمعين -من هذا الهذيان، فلا صلة بين من يعتقده وبين الشَّريعة المطهَّرة.))[3]

وفي مسألة التَّقسيم الثُّلاثي للتَّوحيد يلاحظ أنَّه ينظر بدقَّة في قياس المخالف: فيبيِّن أنَّه غير صحيح، مُدلِّلاً على ذلك بعدَّة وجوه منها:أنَّهم ذهبوا إلى استواء المسلمين والمشركين في معرفة تفرُّدِ الله تعالى بالرُّبوبية، وجهل الفريقين استحقاق الله تعالى لِكُلِّ أنواع العبادة، ثُمَّ بيَّن أنَّ هذا القياس مفتقد لشرط الاشتراك في العِلَّة، ذلك أنَّ المسلمين أقرَّت قلوبهم بالتوحيد، بخلاف قلوب المشركين التي لم تقبل التوحيد، والاختلاف الواضح في العلَّة

---

[1] انظر التباني، براءة الأشعريين من عقائد المخالفين، نفس المعطيات السابقة،ج1، ص 13، 125، 221، براءة الأشعريين من عقائد المخالفين، ج2، ص07.

[2] انظر التباني، تحذير العبقري من محاضرات الخضري، نفس المعطيات السابقة، ج1، ص 230، 231.

[3] انظر التباني، براءة الأشعريين من عقائد المخالفين، نفس المعطيات السابقة، ج1، ص 13.

بينهما يقتضي فساد قياس المسلمين على المشركين، فَيَبْطُلُ التَّقسيم الثلاثي للتوحيد لبطلان قياس أصحاب القسمة الثُّلاثية.[1] يُستشفُّ ممَّا سبق استنباطه أنَّ المنهج النَّقدي عند الشيخ التبَّاني يتمثَّل: في الايراد التَّفصيلي لآراء المخالف ثم النَّظر الدَّقيق في فحواها ومراميها، وبعد ذلك يثبت بطلان ما رآه باطلاً، من خلال توظيف المسالك الأنسب لإثبات ما رآه باطلاً من الآراء العقدية، وهذا ماسيتَّضِح من خلال ماسيأتي من فصول هذا البحث.

[1] انظر التباني، المرجع نفسه، نفس المعطيات السابقة، ج1، ص 147.

الفصـــــــل الثانـــي:

حقيقة الدرس العقدي ومصادر العقيدة

الفصل الثاني: الدرس العقدي ومصادر العقيدة.

المبحث الأول: العقيدة والدرس.

المطلب الأول: العقيدة في اللغة والاصطلاح

أولا: العقيدة لغةً.

يرد لفظ العقيدة في سياقات مختلفة يستلزم تنوع معانيها، حسب ما يقتضيه السياق، فتطلق تارة ويراد بها التعصيب، إذا قيل: "عقد التَّاجَ فوق رأسه ". ومن معانيها: القلادة، إذا قيل:" رأيته لبس عُقْدَةً "[1].

وفي قوله تعالى: ((والَّذِينَ عَقَّدَتْ أَيْمَانُكُمْ...)) .

وقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ عَقَدَتۡ أَيۡمَٰنُكُمۡ....٣٣﴾ [2]

فمن هذين النَّصَّيْنِ جمع ابن عباس رضي الله عنهما بين الميثاق والأيمان.

فقوله تعالى:﴿ Nà6 ZaJ‹ ÓN‰)ã ﴾. يقصد به توكيد القسم، أما ((عَاقَدَتْ اَيْمَانُكُمْ..)). فيقصد به توثيق العهد.[3] ومن معانيها كذلك: القصد والنية وذلك في قوله تعالى:﴿ w ¨ŠÄÏ{#sã ¨Ÿ2 ÇÚö‘F{$# ¨ŠÄÏ{#sã ©!$# ¨ŠÄÏ{#sã

يمكن القول أنه حتى وإن تنوعت المعاني اللغوية للفظ (عقيدة) فإنها تشترك في تقديس ذلك الشيء المعقود، ويظهر ذلك من خلال الاستعمالات المتنوعة لهذا اللفظ.

ثانيا: العقيدة اصطلاحاً:

يمكن توظيف المعنى اللغوي لكلمة عقيدة في صياغة المعنى الاصطلاحي، بالقول بأنها التصديق الجازم بكل ما صح عن الله ورسوله من الأخبار والأحكام وتجسيد ما كلف التصديق به عمليا كأداء الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، ونحو ذلك، فإنه يؤدي هذه الشعائر وغيرها وفقاً لتصديقه الجازم بوجوبها، فتكون العقيدة بهذا النظر جامعة بين الجانب النظري والعملي، أما بالنظر إلى الجانب النظري فإنه يراد بها التصديق الجازم بالدين كله كالتصديق بوحدانية الله تعالى، ووجود الملائكة، وإنزال الكتب، وإرسال الرسل، واليوم الآخر، والقدر خيره وشره، وأركان الإسلام[1]. يستشف من هذا التعريف وجود التلازم بين التصديق والعمل، فتكون الشريعة الوجه الظاهر للعقيدة، والعقيدة هي الوجه الباطن للشريعة. وهناك من صاغ لها حدا اصطلاحيا آخر، حيث عرفها عمر سليمان الأشقر بأنها: (أمور تصدق بها النفوس وتطمئن إليها القلوب، وتكون يقينا عند أصحابها، لا يخالطها ريب ولا شك)[2].

أما عبد اللطيف السلطاني فقد أشار إلى أنها ذات طابع عملي، مبينا أماراتها العملية في الواقع، فهي حسب رأيه عقد القلوب على ثوابت وأفكار يموت أصحابها دونها، يبذلون حياتهم لنصرتها والعمل بها، ونشرها بطيب نفس[3]، وقد جسد ذلك أصحاب النبي –صلى الله عليه وسلم- مصداقا لقوله تعالى ﴿ [illegible] ﴾[4]. يمكن القول أن الشيخ الأشقر قد ركز على عنصرين رئيسين

---

(1) يراجع د. عبد المجيد عمر النجار، الإيمان بالله وأثره في الحياة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1997م، ص 10.

(2) انظر عمر سليمان الأشقر، العقيدة في الله، دار النفائس، عمَّان، ط11، 1418هـ/1998م، ص 11.

(3) انظر عبد اللطيف سلطاني، في سبيل العقيدة الإسلامية، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة، ط1، 1402هـ/1982م، ص 22.

(4) سورة التوبة، الأية: 88.

للعقيدة، حيث عرفها من حيث الإطار العام و لم يحدد طبيعة الأمور التي ينبغي تصديقها، كما يمكن أن يبرِّر تركيزه على عمل العقل والقلب بأن التصديق القلبي والاقتناع العقلي موجب للعمل بلوازم تلك المسائل التي صدّق العبد بها وتيقنها، بينما جعل الشيخ سلطاني الإقامة العملية للأفكار والحرص الشديد على نصرتها دليل على اليقين القلبي بصحتها، فدرجة الحرص تكون بقدر درجة اليقين. إلا أن هذا التعريف ليس مانعا، إذ لم يحدد طبيعة الأفكار التي ينبغي نصرتها. يمكن أن يستدرك على التعاريف الثلاثة السابقة بما ذهب إليه الشيخ عبد الحميد بن باديس- رحمه الله- الذي أشار إلى ما أغفلته هذه التعاريف الثلاث فقد رأى أن العقيدة هي إيمان بأصول الدين الستة، حيث يتم ذلك بواسطة عقد القلب ونطق اللسان، وعمل الجوارح، فيتمسك قلب المرء بما صدّق به من وحدانية الله تعالى ووجود الملائكة، وإنزال الكتب، وبعثة الرسل، ومجيء يوم الحساب، والقدر خيره وشره، معترفا بلسانه، عاملا بمقتضيات تصديق القلب واعتراف اللسان.[1]

من خلال النظر فيما ذهب إليه الشيخ ابن باديس – رحمه الله- يستلهم أنه قد حدد بدقة المسائل التي يُفرض على كل مكلف الإيمان بها، والتي هي من أصول العقيدة الإسلامية، كذلك الإفادة العلمية بأن العقيدة تتجسد من خلال عمل العناصر الثلاث، التي لها علاقة وثيقة فيما بينها، فيولى لها إهتماما بالغا دون غيرها، من خلال فهمها والعمل بها، وتعليمها للعوام. ويتضح وجه استدراكه على التعاريف السابقة في بيان العلاقة بين القلب واللسان والجوارح، بيانه: بأن تصديق القلب بوحدانية الخالق تعالى يحرك اللسان للنطق بالشهادتين، كما يحرك البنان للعمل بمقتضيات التصديق. وإن كان تعريف عبد الحميد بن باديس أقرب إلى الضبط من التعاريف المشار إليها آنفا، فلا يمنع ذلك من الاستدراك عليه إذ أن التصديق ينبغي أن يصاحبه قبول ما رآه حقا من المسائل الإيمانية، إذ لا ينفع المرء إيمانه دون الرضا القلبي بأن يكون مؤمنا

---

[1] نقل عن الشيخ عبد الحميد بن باديس، العقائد الإسلامية من الأيات القرآنية والأحاديث النبوية، تعليق وتحقيق: محمد الحسن فضلاء، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة، ط1، 1406هـ/1985م، ص 42، 43، بتصرف.

بوحدانية الله تعالى وسائر أركان الإيمان لقوله تعالى: â ÏNqã=B 'Î ‹rêãZƒ Ó9r& ÏNqã=B 'Î ‹rêãZƒ Ó9r& â ÏNqã=B 'Î ‹rêãZƒ Ó9r& â ÏNqã=B 'Î ‹rêãZƒ Ó9r& â

الكتب، واليوم الآخر، والقدر خيره وشرِّه.[1] يتضح من خلال استنباط مفهوم العقيدة عند الشيخ التبَّاني، أنَّه قصرها على الجانب النَّظري دون الجانب العملي، وقد يبرَّرُ ذلك: إمَّا أنَّه أراد الاختصار،أو أنَّه رأى إدراك الجانب العملي يتمُّ بقليل من النَّظر العقلي، فمن ترسَّخ إيمانه بالله تعالى، امتثل لجميع أحكام ربِّه تعالى في كلِّ شؤون حياته امتثالاً تامًّا.

ثالثا: الفرق بين العقيدة والاعتقاد.

يمكن حصر فرق دقيق بين العقيدة والاعتقاد، بالقول أن الاعتقاد مقصور على تصديق القلب لتلك الحقائق الجوهرية، أما العقيدة فهي تلك الحقائق الدينية التي دل على صحتها العقل، فصدقها القلب لتطبق سلوكا في الواقع، إذن، فالعقيدة تتشكل في العناصر الثلاث المتكاملة فيما بينها بدءاً بالتصور العقلي، ثم التصديق القلبي، ثم ترجمة ذلك إلى سلوك عملي، أما الاعتقاد فيتعلق بجزء واحد من الأجزاء الثلاثة المشكلة للعقيدة، ألا وهو القلب[2].

المطلب الثاني: الدرس العقدي.

أولا: الدرس لغة.

يراد به عدة معان لغوية مختلفة باختلاف السياق، فإذا قيل:" دَرَسَتْهُ الرِّيحُ " يفهم منه المحو والإزالة.

وإذا تعلق بالطعام فالمعنى مغاير للمعنى الأول، إذا قيل: "دَرَسَ الطَّعَامُ يَدْرسُهُ " أي:أنه قد داسه. وقد ورد لفظ" الدّرس " في قوله تعالى:﴿ ...Mø‘Š ¢qäã‹ÏÜr Ms?Fy$#ur ÇÚö‘F{$# ﴾.[3]

ويراد به أنك تعلمت وقرأت يا محمد صلى الله عليه وسلم، حيث يمكن أن يكون هذا المعنى موظفاً في بناءً المعنى الإصلاحي للدرس.[4]

---

[1] انظر التباني، براءة الأشعريين من عقائد المخالفين، نفس المعطيات السابقة، ج1، ص 07، 08، 09، 10.

[2] يراجع عبد الرحمن حسن حبنكة الميداني، العقيدة الإسلامية وأسسها، دار القلم، دمشق، ط3، 1983، ص 62.

[3] سورة الأنعام، الآية: 105.

[4] انظر ابن منظور، مرجع سابق، سبق ذكره، م6، ص 79.

ثانيا: الدرس اصطلاحاً.

يرتبط المعنى الاصطلاحي للدرس بالمعنى اللغوي من خلال ابتناء علم من العلوم على قواعد رئيسة، أو أساسيات تتكامل فيما بينها، للوفاء بغرض الإحاطة الشاملة والدقيقة بذلك العلم، لأنها تكون مدعمة بتوضيحات وتطبيقات، ولا يستلزم تحقيق هذا الغرض بشكل كامل لتفاوت الهمم، والمدارك العقلية.[1]

ويتجلَّى مفهوم الدَّرس عند الشيخ التبَّاني في حصره بعض المسائل التَّابعة لأصول العقيدة الإسلامية، حيث وضع لها قواعد رئيسة لفهمها على الوجه الصَّحيح، تتكامل فيما بينها لتحقيق أولى المطالب العالية، حيث تتجلَّى في بناء العقيدة الصحيحة. تتمثَّل القواعد التي أسَّسها الشيخ التبَّاني: في تنـــزيه الخالق عن مشابهة المخلوقين،[2] عدم قابلية تقسيم التَّوحيد إلى اثنين أو ثلاثة،[3] وجوب توقير النَّبي صلّى الله عليه وسلَّم،[4] بطلان تكفير المسلمين من غير دليل،[5] الأصل برآءة الصحابة من المطاعن القادحة في عدالتهم.[6] ووجه التَّكامل بين هذه القواعد: أنَّه من وحَّد الله تعالى بقلبه، يوحِّده في العبادة مع كمال التَّنزيه والتَّعظيم، ولاتبرأ ذمَّة الموحِّد لله تعالى إلاَّ إذا وقَّر نبيه وأدَّى حقَّه، لأنَّ ذلك من تمام الطَّاعة لله تعالى وحده، كما يلام ويعاقب من كفَّر أولئك المؤدِّين لحقوق النَّبي صلَّى الله عليه وسلَّم، حيث يرون أنَّ بعض الطرق المتبعة لأداء حقوق النَّبي صلَّى الله عليه وسلَّم مخلَّة بالتوحيد (توحيد الألوهية) لتأصيلهم فكرة التقسيم الثُّلاثي للتوحيد –حسب ماذهب إليه التباني-. ولا تكتمل محبَّة النَّبي صلَّى الله عليه وسلَّم التي هي من لوازم تعظيم الله ومحبَّته إلاَّ

---

(1) انظر د. رفيق العجم، مرجع سابق سبق ذكره، ج2، ص 471.

(2) انظر التباني، براءة الأشعريين من عقائد المخالفين، نفس المعطيات السابقة، ج1، ص 11.

(3) انظر التباني، براءة الأشعريين من عقائد المخالفين، نفس المعطيات السابقة، ج1، ص 117.

(4) انظر التباني، المرجع نفسه، ج1، ص 205.

(5) انظر التباني، المرجع نفسه، ج2، ص 05.

(6) انظر التباني، تحذير العبقري من محاضرات الخضري، نفس المعطيات السابقة، ج2، ص 29، 30.

باحترام أصحابه ومحبَّتهم، وتقدير فضائلهم على هذه الأمَّة، لأنَّ محبَّة الحبيب-صلَّى الله عليه وسلَّم- تقتضي محبَّة أحبَّاء الحبيب، ومعاداة أعداء الحبيب. إذن هذه القواعد-عند التبَّاني- متكاملة لا يجوز الإخلال بواحدة منها، لأنَّ الإخلال بواحدة منها إخلال بالكلِّ.

ثالثا: مفهوم الدرس العقدي.

يمكن استنتاج مفهوم الدرس العقدي المركب من المفهومين السابقين لـــ" الدرس" و"العقيدة"، بالقول: (إنَّه عرض العقيدة الإسلامية بتقسيمها إلى محاور أساسية متضمنة لمسائل وأدلتها، يلاحظها الباحث في مؤلفات العقيدة الإسلامية)[1]، حيث يُرَاعَى في إدراج المحاور الرئيسة والتفصيل، والإجمال فيها المعطى الثقافي والديني السائد عند العوام، بالإضافة إلى التحديات الموجهة للعقيدة الإسلامية من داخل الملَّة أو من خارجها.

إلا أنَّ هناك تعريف آخر أدق من حيث الدلالة الإصطلاحية، حيث وضح أحد الباحثين أنه: (الطريقة المناسبة لعرض مسائل العقيدة الإسلامية)[2]. وذلك يكون وفق هندسة تضمن الأمن من اختراق الغازي الفكري في كل عصر ومصر، مع زيادة ترسيخ مسائل العقيدة الإسلامية في قلوب العوام. ومعلوم أن الاستهداف الفكري للعقيدة الإسلامية من المسائل الثابتة، بيْد أن طبيعة الشُبه والمسالك المتبعة في ترويجها تختلف من عصر إلى آخر، كما تختلف من مكان إلى آخر، وبناءا على ذلك فإن هندسة عرض مسائل العقيدة الإسلامية تتغير وتتطور حسب معطيات العصر والمكان، حيث توضع مسالك التأسيس والإبطال الأنسب لحفظ عقائد عوام المسلمين وتيئيس عقول الأعداء من العقل الإسلامي، ومن ثم يمكن القول: أنه بالنظر إلى المعطى الفكري لهذا العصر يلزم أن تُعرض مسائل العقيدة الإسلامية عرضا علميا عمليا يلزم عنه رجوع الخصم إلى قانون عقلي أو علمي تجريبـــي

---

[1] انظر عبد المجيد النجار، مرجع سابق سبق ذكره، ص 12، 13.

[2] انظر عبد الرحمان طيبـــي، منهج عرض الدرس العقدي عند الغزالي، رسالة ماجستير، إشراف د. عمار جيدل، جامعة يوسف بن خدة الجزائر، كلية العلوم الإسلامية، 2004م-2005م، ص 38.

متفق عليه، يعترف من خلاله بوحدانية الخالق، بالإضافة إلى العرض الجاذب للعمل بمقتضيات العقيدة الإسلامية.[1]

يتبين مما سبق عرضه أن التعريف المشار إليه آنفا أدق من التعريف الذي صاغه الشيخ عبد المجيد النجار لاستيعابه متطلبات الفائدة العملية للعقيدة الإسلامية.

ولا تكتمل الفائدة العلمية إلاَّ باستنباط مفهوم الدَّرس العقدي عند الشيخ التبَّاني، فمن خلاله يكتمل فهم البحث بشكل شامل ودقيق. يرتسم مفهوم الدَّرس العقدي عند التبَّاني من خلال دقَّة النَّظر في كتاب (برآءة الأشعريين من عقائد المخالفين)، فهو عبارة عن وضع بعض المحاور الرَّئيسة للعقيدة الإسلامية وإدراج كل مسألة خالفه فيها المخالفون في المحور المناسب لها، بالأخص تلك المسائل العقدية المتداولة في عصره، ثمَّ ترتيب المسائل ترتيبا منطقيا، بدءً بالأصل فالفرع، ففرع الفرع، فتتكامل لتحقيق غرض دقة النَّقد.[2] بعد إشارته إلى بعض الثَّوابت العقدية المؤسَّسة وضبطه بعض المفاهيم الاصطلاحية، يسوق آراء المخالف في كلِّ مسألة، فما رآه مخالفا للصَّواب أبطله من خلال عدَّة مسالك، وفق متطلَّبات الابطال، فيُكيِّف حججه حسب طبيعة حجج المخالفين.[3] ربط التباني في ردِّه على المخالف بين الجانب النَّظري والعملي، ذلك أنَّ العقائد لها تداعيات على مستوى الواقع، فإمَّا أن تساهم في وحدة المسلمين أو تفضي إلى اقتتالهم وتشرذمهم، لذلك فإنَّ ربطه آراء المخالف ببعض الحوادث الأليمة لها وقع في نفوس النَّاس لارتباطها بمصير حياتهم، وذلك أدعى لإلزام المخالف وتحذير العوام من الانسياق لبعض الآراء الهدَّامة حسب الرؤية المنهجية للشيخ التبَّاني.[4] يُلاحظ أنَّه استخدم ألفاظاً شديدة الحِدَّة في الغالب، خلال ردِّه على

---

[1] نقل عن عبد الرحمان طيبـــي، المرجع نفسه، نفس المعلومات السابقة، ص 38، بتصرف.

[2] انظر التباني، براءة الأشعريين من عقائد المخالفين، نفس المعطيات السابقة، ج1، ص 08، 09.

[3] انظر التباني، المرجع نفسه، نفس المعطيات السابقة، ج1، ص 13، 14، 15.

[4] انظر التباني، المرجع نفسه، نفس المعطيات السابقة، ج1، ص 23.

المخالف منها قوله: (...قد أدَّاه جهله حقيقة العبادة إلى قياس آخر فاسد)،[1] كذلك في قوله: (تهجُّمه على قلوب المسلمين وحكمه عليهم بالشرك، وتخبُّطه في تعريف العبادة...)،[2] وفي قوله: ((فلينظر اللبيب إلى أين رماه جهله باللغة العربية))،[3] فإنَّ المخالف –حسب ما يفهم من سياق كلامه- قد يكون سبباً في استحلال دماء وأموال، وأعراض المسلمين بلا دليل صحيح.[4]

يمكن القول أنَّ الدَّرس العقدي عند التبَّاني هُنْدِسَ وفقَ متطلبات النَّقد، لارتباط ذلك بالمعطى الثَّقافي العقدي لعصره وبيئته.

بعد بيان بعض المفاهيم المتعلقة بالعقيدة والدَّرس العقدي، يمكن بيان طبيعة نص العقيدة في المطلب الثالث من هذا الفصل، حيث أدرج صنفين من نصوص العقيدة في فرعين: نصوص قطعية ونصوص ظنية كما يلي:

المبحث الثاني: طبيعة النص العقدي.

المطلب الأول: النصوص القطعية في العقيدة.

أولا: القطعي لغةً:

مشتق من قطع، يقطع، يراد به الفصل، كأنْ تفصل قطعة صغيرة من الخشب عن اللوحة، فتمتاز بانفصالها عنها وعدم اتصالها بها، ويتضمن ذلك الوضوح الشديد إذا انفصلت الأشياء بعضها عن البعض.[5]

---

[1] انظر التباني، المرجع نفسه، نفس المعطيات السابقة، ج1، ص 161.

[2] انظر التباني، المرجع نفسه، نفس المعطيات السابقة، ج1، ص 163.

[3] انظر التباني، المرجع نفسه، نفس المعطيات السابقة، ج1، ص 158.

[4] انظر التباني، المرجع نفسه، نفس المعطيات السابقة، ج2، ص 06.

[5] يراجع محمد التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998، م3، ص 537.

ويراد به كذلك: (إبانة الشيء، فكأنَّ القاطع قد أبان عن نفسه الاحتمالات الواردة على إدراكه القاطع)[1] ويراد به كذلك: (الغلبة والحجة، ذلك أنه لما وردت الحجة على المرء غلبت على إدراكه واستولت عليه)[2].

وفي قوله تعالى: #¶Ð& þèÛ$% ÅMZà2 $B “ ìÐ& þî ’ îqçà (èJÅ$%Š7 Ó9$% â:

áÇÌÈ Ïr‰hî ÉΘ [3]. فإن كلمة (قاطعة) تدل على عدة معاني منها: قاضية، فاعلة، مستبدة، ممضية، مبرمة، فاصلة[4].

إذن كلمة (قطع) لها استعمالات مختلفة تتحقق من خلالها فوائد مختلفة في أبواب المعارف الإسلامية.

ثانيا: القطعي اصطلاحاً:

ويراد بالقطعي عند أهل الأصول تلك النصوص التي ليس فيها أدنى احتمال تأويل، قراءتها تفسيرها، حيث يكون حكمها بظاهر منطوقها. ويدخل في هذا المعنى المحكم من النُّصوص. وأما المعنى الثاني المتداول عند أهل أصول الفقه فينُصُّ على نفي الإحتمال الذي ينشأ عن دليل، فيكون مقصوراً على قطع الاحتمال الذي يبني على دليل، ولا يقطع الاحتمال الذي لا يُبنى على دليل، حيث يفهم من ذلك أنه يسوغ للناظر أن ينظر ويتروى في ذلك النص ثم يُقَرِّرُّ رأيهُ، وهذا المعنى ينطبق على الظاهر من النصوص والخبر المشهور.[5]

---

(1) انظر الدكتور سعد بن ناصر الشتري، القطع والظن عند الأصوليين، دار حيب، الرياض، ط1، 1418هـ/1997م، ج1، ص 14.

(2) انظر سعد الدين بن ناصر الشتري، المرجع نفسه، نفس المعطيات السابقة، ص 14.

(3) سورة النمل، الأية: 32.

(4) انظر المرجع نفسه، ص 15.

(5) انظر محمد التهانوي، مرجع سابق، سبق ذكره، م3، ص 538.

والقطعي هو النَّصُّ في بابه لا يحتمل إلاَّ معنى قارٌّ ثابتٌ،لا يُتَجَاوَز إلى غيره بالتَّأويل،حيث يشمل أصول العقائد والعبادات، وتفصيل ذلك:أنَّهُ إذا ورد منطوقه إلى العقل فلا ينصرف إلى غير معناه الظَّاهر، حيث يستحيل شرعا وعقلا،ولغة وجود أدنى احتمال لتأويله، إذْ يبطل شرعا وعقلا، ولغة تأويله،ويكفي لإثبات بطلان تأويله،أن يَبْطُلَ شرعاً، فإنَّ بطلانه شرعاً يستلزم بطلانه عقلاً ولغةً، لأنَّ العقل يحكم ببطلان ما عاد على النَّص الشرعي بالبطلان، ويترتَّبُ على ذلك فساد الوضْع اللُّغوي لما يَبْطُلُ شرعاً وعقلاً. مثاله:ورود الخبر بوجود الملائكة، فلو قيل: المقصود بالملائكة: الأرواح،فإنَّ ذلك يُبْطِلُ خبر الله تعالى الذي هو أصدق القائلين، فإنَّ تقرير السَّامع لقصد المتكلِّم دون دليل،عود على كلام المتكلِّم بالإبطال. أمَّا بطلانه عقلاً: تقرير المطابقة الكلية بين لفظ (الرُّوح) ولفظ (الملائكة) دون دليل، بل عن جهل بدلالة الرُّوح، كذلك فإنَّ تقرير المطابقة يستلزم الاستقلال بعلم الأمور المندرجة في الغيب الخفي، وهذا محال وباطل. أمَّا من حيث اللُّغة فلا قرينة لغوية تثبت التَّرادف بين كلمة ((ملائكة)) وكلمة ((الرُّوح)) لبطلان ذلك شرعاً وعقلاً، واللُّغة تُثْبِتُ ما حكم العقل بصحَّته، من خلال تلقيه من الشَّرع، إذن ثبت استحالة وبطلان تأويل قطعيات العقائد، من خلال الاستدلال السَّابق، وإذا انتفى التأويل فلم يبق إلاَّ الإثبات، فلزم إثباته بالضرورة. يندرج في القطعيات كذلك ما لا يدرك إلا عقلاً ، وتتمثل في المعرفة الأولية التي تتم بواسطة العقل، فعلى سبيل المثال إثبات السمعيات يستند إلى كلام الله تعالى، ويُنَالُ ذلك بثبوت الكلام وجوباً عقلياً. وهناك قسم آخر:

- ما لا يُنَالُ إلا بالسَّمع ويدرك عقلا، فإن كان العقل لا يدرك تفاصيله وكنهه فإنَّه يجيزه ولا يقضي باستحالته.

ويندرج في هذا القسم: الغيبيات الغائبة عن الحس ولا يستطيع العقل إدراك كنهها، سواء كانت من الغيبيات الموجودة في الكون، ولكنها مخفية، أو الغيبيات الأخرى، كالإخبار عن الملائكة، والجن، والجنَّة، والنَّار، فهذه كلها من القطعيات التي لا تثبت إلا بالسمع وكذلك الأحكام التكليفية التي لا يدرك تفاصيل حسنها ولا قبحها إلا بالسَّمع (القرآن والسنة الصحيحة).

يضاف إلى هذين القسمين: ما يدرك بالسَّمع والعقل، ما أثبتته نصوص القرآن والسنة الصحيحة صراحة، وأيدت جوازه شواهد العقول، كتفرد الله تعالى بالخلق والتدبير، والإحياء، والإماتة، ورؤية الله تعالى يوم القيامة.

فإذا كانت هذه النصوص ثابتة بالاستفاضة المفيدة لليقين و لم تكن مستحيلة عقلاً تقرر أن هذه النصوص من جملة النُّصوص القطعية التي لا مجال للتأويل فيها، فهي من المعلوم من الدِّين بالضرورة.[1]

يقترب مفهوم القطعي عند التبَّاني من المفهوم الأصولي المشار إليه فيما سبق إلاَّ أنَّه أكمل صياغته وفق الإطار العقدي، حيث قرَّر أنَّ المراد بالقطعي ما تقرَّر في عقول علماء المسلمين قاطبة عدم جواز تأويله من النُّصوص القرآنية التي تدلُّ على توحيد الربِّ تعالى عن مشابهة خلقه، فضلا عن المماثلة، وأداء حقوق النَّبي صلَّى الله عليه وسلَّم، وعدم جواز استحلال ما حرَّم الله تعالى من دماء المسلمين على سبيل التَّعمُّد والقصد، والإقرار بفضل الصحابة عمَّا سواهم من هذه الأمَّة، حيث تثبت هذه المسائل بنصوص من القرآن الكريم والسُّنَّة الصَّحيحة، وأيَّدها إجماع المسلمين في كلِّ الأعصار.[2] يمكن القول أنَّ ما ذكره الشيخ التبَّاني من المسائل القطعية ليس على سبيل الحصر، وإنَّما على سبيل الايضاح.

ثالثا: حكم النصوص القطعية الدَّلالة:

مما لاشك فيه أن نصوص العقيدة القطعية الدَّلالة الموضَّحَة من خلال المعايير المشار إليها سابقاً، يجب اعتقادها بما دلَّت عليه ، فلا يجوز لأحد تأويلها فضلاً عن إنكارها،

---

[1] انظر عبد الملك الجويني، الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، تعليق، الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1995م، ص 144.

[2] انظر التباني، براءة الأشعريين من عقائد المخالفين، نفس المعطيات السابقة، ج1، ص(07، 13، 205)، ج2، ص 06، وانظر التباني، تحذير العبقري من محاضرات الخضري، ج1، ص 212.

كالإيمان بالله وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، والقدر خيره وشره، والساعة، ولهذا كان تفريط العالم بها من جهة العمل بلوازمها واقع في الإثم والخطأ.[1]

رابعا: مآلات معرفة القطعي من النصوص.

1- المستوى النظري:

تُمَكِّنُ معرفة القطعي من نصوص العقيدة حكم المرء على نفسه من حيث سلامة العقيدة، أو عدم سلامتها، فإن الـــمُنْكِرَ للنصوص المصَّرِّحة بأركان العقيدة أو الصارف لها عن ظاهرها إلى معاني تعود عليها بالإبطال، فهذا واقع في الكفر، ذلك أنَّ الصَّارف لهذه الأركان إلى معان أخرى، يستوي حاله مع حال المنكر لها، فالمؤول لها اشترك مع المنكر في إنكار الظاهر الصريح الذي يدلُّ عليها، وافترق معه في وضع معنى يعود على الأصل بالإبطال.كذلك فإن هذه الأركان متلازمة ومرتبطة بعضها بعض، إذ الإيمان بالله تعالى يستلزم الإيمان بالملائكة والكتب، والرسل، واليوم الآخر، والقدر خيره وشره.

وإنكار وجود الملائكة أو أي ركن من هذه الأركان، أو تأويله بما يعود على الظَّاهر بالإبطال يستلزم تكذيب الله تعالى، وهو كفر بالضرورة، كما أن نصوص العقيدة القطعية تبنى عليها الأحكام العملية، فمنكرها أو مؤولها هادم لقاعدة الأحكام الشرعية.

ودليل ذلك قوله تعالى:﴿ ... [illegible] ﴾.[2] وهذه النصوص القطعية بمثابة عرى الدين، فمن نقضها بأي وجه فقد نقض الدين كله.[3]

---

[1] انظر تقي الدين ابن تيمية، مجموع الفتاوى، مكتبة المعارف، الرباط، دون ذكر ترتيب الطبعة وسنتها، م19، ص 142.

[2] سورة البقرة، الآية:177.

[3] راجع ابن كثير، مرجع سابق، سبق ذكره، ج1، ص 222.

2- المستوى العملي:

تؤول معرفة النصوص القطعية للعقيدة الإسلامية على مستوى الواقع الحياتي إلى إجراء أحكام غير المسلمين على من يخل بأحد هذه النصوص، إخلالا موجبا للإبطال، وذلك بعد ثبوت الشروط وانتفاء الموانع المتمثلة في عدم الإكراه، العلم، والقصد، فإنَّه يُقْتَلُ حدّاً ولا يُغَسَّلُ، ولا يُصَلَّى عليه، ولا يدفن في مقابر المسلمين، ولا يُوَرَّثُ. إذن هذه الأحكام العملية تطبق عليه في الدنيا درءاً للشر والفساد في الأرض.[1]

ثم إن ما ينبغي أن ينوه إليه أن الانتقاش الحقيقي لقطعيات العقيدة الإسلامية في الباطن باعث على الترجمة العملية لما يقتضيه الإيمان الباطني، فمن آمن بوحدانية الله تعالى، وبما افترضه عليه من تكاليف، وما نهى من مخالفات معلومة من الدين بالضرورة، حيث رتب الله تعالى على ذلك الوعد والوعيد، فإن صدق الإيمان بذلك يجعل العبد منعَّماً بالاستقامة والعمل بشريعة الأمر والنهي، فبقدر قوة نور التوحيد في الباطن تكون درجة الامتثال العملي في الظاهر، فينقاد لأحكام الله تعالى انقيادا تاما في كل شؤون الحياة[2].

ومن أصدق من الله حديثا إذ قال : Ïs»Á9$#(qèår #qZB#ä ûï%©Ž c Î â
á Ç Ï È Ï Î 9 Ž Ï { Ï 7 Í 9 r é .[3]

فاقتران العمل بالإيمان دليل على أن العمل من مقتضيات المعرفة العلمية بالأحكام القطعية. أما من أخل بهذه النصوص القطعية إخلالا لا يعود على الإيمان بالإبطال فهو معصوم الدم والمال، تجري عليه ما يجري على سائر المسلمين من أحكام، لقول النبي –صلى الله عليه وسلم-: ((...أن الله تعالى يقول: **" أخرجوا من النار من كان في قلبه مثقال حبة من خردل من إيمان"** [4].

---

[1] راجع الإمام النووي، ملخص شرح صحيح مسلم، تعليق محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر العربي، بيروت، دون ذكر الطبعة، 1983، كتاب الإيمان، م1، ص98.

[2] راجع سليمان الأشقر، مرجع سابق سبق ذكره، نفس المعطيات السابقة، ص 20.

[3] سورة البينة، الأية:7.

[4] رواه البخاري في صحيحه، رقم: (22).

إذن ينبغي على كل مسلم الحرص على العمل بما تقتضيه قطعيات نصوص العقيدة لأنها أصل بناء الحياة في جميع مستوياتها.

المطلب الثاني: النصوص الظنية في العقيدة.

أولا: الظني لغة:

له عدة استعمالات لغوية، حيث يستعمل تارة بمعنى الشك، في قوله تعالى bÎ â .[1] á ÇÌÈ šú üÏ‰Éó¡ÍÎ ßtø $Br $Zß šÏ‰Î•ãR

ويراد به اليقين، قال تعالى: â NÏ2 «!$#(qà)-B NçR% šc qZãƒ šú ï‰¨Ψ9A% .[2] á «!$#Ïè¢ÎÏ ©ÉÏ2 ¨Ïù ÏM7=Î ÆìŠÎ% ¨Ïù `B

وفي قوله تعالى: â .[3] á ÇÍÈ ßÏÏÒÎ É=øóø9$’?ã qè $Br . يراد به: التهمة على قراءة الظاء. ويراد به في موضع آخر: الحسبان، وذلك في قوله تعالى : â `©b& £ß ¼çRÎ .[4] á ÇÍÈ ‘qçt

ومن معانيه كذلك الكذب،[5] يدل على ذلك قوله تعالى: â £ã9$šÏ bqãÎFƒ bÎ .[6] áÇÏÈ $¨© ètø$ `B ÓÍ_øãÏ £ã9$ bÎr فالدلالة اللغوية للظن متعددة حسب السياق، والإحاطة بها تُيسر على الباحث صحة ودقة الفهم للنصوص.

---

[1] سورة الجاثية، الأية: 32.

[2] سورة البقرة، الأية: 249.

[3] سورة التكوير، الأية: 24.

[4] سورة الإنشقاق، الأية: 14.

[5] انظر معاد مصطفى سعيد الخن، القطعي والظني في الثبوت والدلالة عند الأصوليين، قدم له د. مصطفى سعيد الخن، دار الكلم الطيب، دمشق، بيروت، ط1، 1428هـ/2007م، ص 57.

[6] سورة النجم، الأية: 28.

ثانيا: الظني اصطلاحاً:

هناك بعض المفاهيم الاصطلاحية المشهورة للظن منها ما أشار إليه بعض العلماء: (أنه الاعتقاد الراجح مع احتمال النقيض).[1]

(والمظنونات آراء يقع التصديق بها لا على الثبات، بل يخطر بالبال إمكان نقيضها، ولكن الذهن يكون إليها أميل)[2].

وقد صاغ الإمام الرازي – رحمه الله- حدا اصطلاحيا دقيقا ميزه على ما يمكن أن يُلتبس به، حيث قال: (هو تغليب لأحد مجوزين ظاهري التجويز)[3].

ثم فرق بين الظن الذي يكون في الاعتقاد والظن الذي يكون في المعتقد، فالأول: هو حصول اعتقاد الوقوع واعتقاد اللاوقوع مع تجويز النقيض، لكن اعتقاد الوقوع أظهر. فإن طابق المظنون كان ظنا صادقا، وإلاَّ فلا. وأماَّ الثاني: فهو أن يكون الشيء ممكن الوجود والعدم، إلا أن أحد الطرفين به أولى: كالغيم الرطب، فإن نزول المطر منه وعدم نزوله ممكنان، لكن النزول أولى، فإن كان مطابقا للمعتقد، كان علما أو تقليدا، وإلا كان جهلا. [4]

إذن فالظن الذي يكون في أمر لا مجال للاحتمال فيه لاشتهاره في الواقع، من خلال إدراكه بواسطة مصدر يقيني، يكون هذا الظن علما أو جهلا، بخلاف ما تكون فيه الاحتمالات متكافئة، حيث يترجح عند الباحث ما لا يترجَّح عند غيره، لاختلاف مسالك الترجيح.

---

[1] انظر محمد بن علي الجرجاني، التعريفات، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3، 1417هـ/1996م، ص 187.

[2] انظر جميل صليبا، المعجم الفلسفي بالألفاظ العربية والفرنسية والإنجليزية واللاتنية، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط1، 1971م، ج2، ص 34.

[3] انظر فخر الدين بن محمد الرازي، المحصول في علم أصول الفقه، تحقيق: طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1418هـ/1997م، ج1، ص 85.

[4] انظر الرَّازي، المحصول في علم أصول الفقه، ج1، ص 86.

وخلاصة القول: أن الحد الاصطلاحي الذي صاغه الرازي أدق من الحدين السابقين، لتقسيمه وبيانه الفرق الدقيق بين الظن وغيره، بالرَّغم من وجود الاشتراك اللفظي، فإن حصر الفرق الدقيق يترتب عنه الفهم الدقيق.

وإذا كانت المسائل الظَّنِّية يترجَّح فيها حكم عند أحد العلماء مالا يترجَّح عند غيره، فإنَّ ذلك يقتضي أن يكون الحكم مختلفاً من عالم إلى آخر، وبناءً على ذلك، فإنَّ الخلاف الذي كان بين الشيخ التبَّاني والتيميِّين انحصر في بعض المسائل الظَّنِّية التَّابعة لأصول العقيدة الإسلامية، كالتَّقسيم الثُّلاثي للتَّوحيد وما يترتَّبُ عنه من الطَّعن في توحيد المتوسِّلين بالنَّبي صلَّى الله عليه وسلَّم-حسب ماذهب إليه التبَّاني-، حيث يذهب المخالف أنَّ هذا النَّوع من التَّوسُّل يقتضي الطَّعن في توحيد المتوسِّلين، وبعض الآراء التي رآها تطعن في الصحابة رضي الله عنهم، بينما يراها المخالف أنَّها لا تستلزم الطَّعن فيهم، فالاحتياط الشَّديد يفرض الرَّدَّ على هذه الآراء التي قد تفضي إلى خلخلة عقائد العوام. وممَّا يُساق كأنموذج يوضِّحُ ذلك: أنَّ بعض النُّصوص الواردة في مسألة استواء الله على عرشه، يراها التبَّاني أنَّها من المسائل الظَّنِّية التي يسوغ تأويلها، لأنَّ حملها على ظاهرها يقتضي تشبيه الله تعالى بخلقه، حيث يقول:((قد تحقَّق من علماء الإسلام أنَّ معتقدي الجهة لله تعالى قاسوا الخالق على المخلوق...)).[1]

كذلك في مسألة التَّوسل بالنَّبي صلَّى الله عليه وسلَّم، حيث يراها جائزة لعدم وجود نص صريح الدلالة، منقول بالتَّواتر ينصُّ على عدم جواز التَّوسُّل بالنَّبي صلَّى الله عليه وسلَّم،[2] فقد بلغ اجتهاده الحكم بالصحة على حديث إسناده إلى ابن عبَّاس، له حكم الرَّفع إلى النَّبي صلَّى الله عليه وسلَّم، حيث قال: **"أوحى الله تعالى إلى عيسى عليه الصَّلاة والسَّلام: يا عيسى آمن بمحمَّد، فلولا محمَّد ما خلقت آدم، ولولاه ما خلقت الجنَّة والنَّار...."**،[3] حيث استنبط من قوله:**" فلولا محمَّد ما خلقت آدم، ولولاه ما خلقت**

---

[1] انظر التباني، براءة الأشعريين من عقائد المخالفين، نفس المعطيات السابقة، ج1، ص 115.

[2] انظر التباني، المرجع نفسه، نفس المعطيات السابقة، ج1، ص 296.

[3] صححه التباني، انظر المرجع نفسه، نفس المعطيات السابقة، ج1، ص 297.

الجنَّة والنَّار..."[1] عظم منـــزلة النَّبي صلَّى الله عليه وسلَّم، فيستلزم من عظم منـــزلته -عند الله تعالى- جواز التَّوسُّل به، بخلاف ما قرَّره ابن تيمية ومن نصر مذهبه، فقد ذهب إلى استواء الله على عرشه حقيقة، عملاً بما دلَّ عليه سياق النُّصوص الواردة في شأن الاستواء،[2] كما نصُّوا على عدم جواز التَّوسُّل إلى الله بالنَّبي صلَّى الله عليه وسلَّم، فضلاً على عدم جواز التَّوسل بأحد الصالحين.[3] فهذا الخلاف يجعل المسألة نسبية، ونسبية المسألة لا يخرجها من دائرة الظَّنِّ، إلاَّ إذا رُدَّت إلى القطعيات لحسم الخلاف بين المختلفين، شرط بيان الوجوه الملزمة للعمل بالرَّأي الأقرب إلى النَّص القطعي.

ثالثا: حكم النُّصوص الظَّنِّية:

يمكن القول من خلال ما سبقت الإشارة إليه أنه يلزم رَدُّ النُّصوص الظنية إلى القطعيات التي تحكمها وتُيسِّر اعتمادها و تفسيرها واعتقاد مضامينها، فيما يخص المسائل المتفرعة عن الأصل، أما فروع المسائل الظنية فيسوغ فيها الاجتهاد والنظر العقلي، حيث يكون المعيار الذي يُرَجَّحُ وفقه أحد الرأيين المتعارضين هو النظر إلى الرأي الأقرب للنَّص القطعي.[4]

مثال ذلك: مسألة المستثنين من الموت عند الصعقة الأولى يوم القيامة، فهناك رأي ينص على أنهم الشهداء، ورأي آخر ينص على أنهم بعض الأحياء من أهل السماوات والأرض، ثم يأمر الله تعالى ملك الموت بقبض أرواح الباقين من أهل السموات والأرض.

فَيُرَجَّحُ الرأي الثاني على الرأي الأول، ذلك أنَّ الرأي الأول في سنده راوٍ مجهول، والرأي الثاني يَدُلُّ عليه حديث مشهور.[5]

---

[1] صححه التباني، انظر المرجع نفسه، نفس المعطيات السابقة، ج1، ص 297.

[2] انظر صالح بن فوزان الفوزان، شرح العقيدة الواسيطية لابن تيمية، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، ط7، 1419هـ، 1999م، ص 73.

[3] انظر أبو بكر جابر الجزائري، عقيدة المؤمن، دار نور الكتاب بالاتفاق مع مكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنورة، ط1، 2011م، ص 102.

[4] أنظر التبَّاني، برآءة الأشعريين من عقائد المخالفين، نفس المعطيات السابقة، ج1، ص26.

[5] انظر ابن كثير، مرجع سابق، سبق ذكره، ج6، ص 67.

رابعا: مآلات معرفة الظني من النصوص:

1- المستوى النظري:

ينبغي أن يتصور في الذهن أنه قد يذهب المخالف إلى أن بعض نصوص العقيدة حمَّالة لوجوه التأويل، بالنظر إلى ما يقرره ذهنه، لا بالنظر إلى المعيار الصحيح الذي يُـمَيِّزُ بواسطته ما يكون حمَّالاً لوجوه التأويل، مما هو صريح الدلالة، حيث هناك خلاف في المعيار الذي يُـمَيِّزُ وفقه ما يدخل في الظني وما لا يكون إلا قطعيا، وذلك يرجع إلى التكوين القاعدي، ومنهج التأصيل للموضوع الذي يوضع وفقه الضابط الذي بواسطته يُـمَيَّزُ بين الظني والقطعي، إذن فلا يستلزم مَنْ حكم مِنْ أهل النَّظَر بظنيَّة النَّص أن يكون ظنيّاً في ذاته، وإنما هو ظني بالنظر إلى ما أدركه عقل الناظر.[1]

إذن فمن خلال النظر في هذا السياق المعرفي يتضح أن هذه المسألة من المسائل النسبية.

2- المستوى العملي:

إذا كان التأويل فيما يراه الشيخ التبَّاني أنَّه من النصوص الظنية سائغاً، حيث لا يعود تأويله على أصول العقيدة بالإبطال، فينبغي أن لا تكون الخلافات حول هذه المسائل سبباً للتكفير والتطاحن والخصومات، وليس أدَلَّ على ذلك من إنصاف علماء أهل السنة في الحكم على المعتزلة بالرغم من مخالفاتهم في كثير من المسائل، فبَدَّعوهم فيها و لم يُكَفِّروهم، لأنَّهم متأوِّلُون، ولا يعود تأويلهم على أصول الدين بالابطال.[2]

وإذا كان الخلاف بين مدرستي الأشاعرة والحنابلة حول بعض المسائل في وجه من الوجوه، حيث يكاد أن لا يظهر هذا الخلاف إذا نُظِرَ إلى المسائل المتفق عليها بينهم ثم يكون هذا الجزء الصغير من الخلاف مطيَّة لقطع رابطة الأخوة الإيمانية،

---

[1] انظر ابن تيمية، مرجع سابق، سبق ذكره، م19، ص 211، 212.

[2] انظر ابن تيمية، مرجع سابق، سبق ذكره، م19، ص 212.

التي تكون سبباً في عِزَّةِ المسلمين وقوتهم.[1] فالأولى إذن، أن يكـــون الجـــزء المختلـــف فيـــه مطيَّة للتَّقارب ووحدة الصف بالنَّظر إلى الأجزاء المتفق عليها من العقيدة.

[1] انظر: الشيخ محمد العربي التباني، براءة الأشعريين من عقائد المخالفين، منشورات وزارة الشؤون الدينية، تلمسان، ط1، 2011، ج1، ص 12، 30.

المبحث الثالث: مصادر العقيدة والاعتقاد.

بعد عرض صنفين من طبيعتين متمايزتين من نصوص العقيدة يمكن الانتقال إلى بحث مصادر العقيدة والاعتقاد في جزئيتين، الأولى: يُتناول فيها مصادر العقيدة، والثانية: يُتناول فيها مصادر الاعتقاد. إذ بالرغم من أن الأصل الاستمداد من الكتاب والسنة، إلا أن واقع المسلمين أنفسهم يستمدون من غيرهما، وهذا ما نعرضه بتركيز في هذا المبحث.

المطلب الأول: مصادر العقيدة.

أولا: القرآن الكريم:

القرآن الكريم[1] أهم مصدر من مصادر العقيدة الإسلامية، أثبت المسائل الرئيسة للعقيدة الإسلامية بالبراهين الدامغة التي لا يردها إلا جاحد مكابر، مغالط لعقله، مهلك لنفسه، ومن ثمّ فإنه حريٌّ بالباحث أن يعرض مضامين مسائل الاعتقاد في القرآن الكريم.

1- مضامين مسائل الاعتقاد في القرآن الكريم:

أثبت القرآن الكريم الحقائق العقدية بحجج مقنعة لا سبيل للمخالف أن يردَّها أو يُبْطلها إلا على سبيل الإنكار والعناد والتقليد،فتارة يشير إلى منشأ الشرك بالله بقوله تعالى: ﴿ ...[2]. ثم يبطل هذا الشرك بقوله تعالى:﴿ ....[3].

---

(1) **القرآن لغةً:** مصدر للفعل قرأ، قرأ القارئ، أي أبرز حروف المقروء وأظهرها وذلك بنطقها نطقاً صحيحاً من مخارجها.

أما اصطلاحا: يتضح معناه عند أهل الفن بالقول: أنَّه كلام الله تعالى المنَزَّلِ على محمد صلى الله عليه وسلم، بواسطة جبريل عليه السلام، المعجز في بلاغته، المنقول إلينا بالتواتر، المحفوظ في الصدور حفظاً كاملاً، المكتوب في المصاحف. انظر د. عبد المنعم النمر، علوم القرآن الكريم، دار الكتاب المصري، القاهرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط1، 1979م، ص 5، 7.

(2) سورة المائدة، الآية: 104.

(3) سورة الحج، الآية: 73.

فعجز الآلهة التي يعبدها المشركون عن خلق ذبابة واحدة دليل قاطع على بطلان الشرك بالله وإثبات توحيده، محبة وتعظيماً. بل فضلاً عن عجز آلهة المشركين عن خلق ذبابة واحدة، فإنَّها عاجزة عن النفع والضر ولو بقدر يسير جدّاً، حيث قال تعالى: ﴿ bÎr ¾ÏÎÒÝÏ Š‡‘ ÝÙ Ø¿2 8Š‡ã c Îr qèd ×vÎ ÝÙ #Ï©Ý2 ÝÙ ØÒÎ ª¦$ 7ó ¡ðƒ ....﴾[1].

كما أثبت القرآن الكريم أركان العقيدة بقوله تعالى: ﴿ fq9qê b& Ø§ § ØÐ

Þ 6 Í»=J Ø Ì Å F $ Ò Ø « Ø `B#ä ôB Ø £Å»9r É Ì J Ø É Î J Ø @6¼ Ø adqã_ã

¿íZ9$ É»GÅ Ø ....﴾[2].

وقال تعالى: ﴿ ÇÏÈ É»GÅ6 ØPéÝç‰Ýãr ÎÏ¥ãr â±„ $B ª¦$fqßðƒ﴾[3].

وبذلك تكون الأسس العقدية المتمثلة في توحيد الله وعدم الإشراك به شيئاً، والإيمان باليوم الآخر، والملائكة، وبعثة الرسل، وإنزال الكتب والقدر خيره وشره مُشْتَقَّةً من القرآن الكريم. وقد أثبت الشيخ التبَّاني بعض المسائل العقدية من خلال القرآن الكريم، كتوقير النَّبي صلَّى الله عليه وسلَّم،[4] حيث أورد قوله تعالى: áÇíÈ ÐŠà ã @ 4?è9 7ÎÎr â :[5]، وقوله تعالى: šc qèÎÏƒ ûïÏ‰ß¹â :[6]، وقوله تعالى: áÇÎÈ ÐŠÉóÐ Þ ÅÀ 4ì Î ü Ï‰Ò9 7ÎÎr â :

Nèèãß @<ÅÝÝ Þ1‘ç9$ ’Î Nè‰Ýã $7ç3B ¼çRr Å “ Ï¥ _ ÉÝÝ ÓÉ9$ Aq Ý9$

ÐÒƒr]Í6 , Ø Ð ã Ø Ì Ò9$ Ð9 @ã r Ï 6 Ø Ç ã N8k ƒr Å r Ø J Ø

ç Á Rr ç ã r ¾Ï Î ƒ ã Ø Ì R. ÓÉ Ø »=Ø F $ Nè Ì Å Î N Ø ã

، [7] áÇÎÈ šc qèÎÏƒ Ø Ø Nè 7Í9r é Ïçè B AÌ Ré ü Ï¥ ‘qZ9$ ƒqã7?$ فأثبت مسألة

---

[1] سورة يونس، الآية: 107.

[2] سورة البقرة، الآية: 177.

[3] سورة الرعد، الآية: 39.

[4] انظر التباني، براة الأشعريين من عقائد المخالفين، نفس المعطيات السابقة، ج1، ص 205.

[5] سورة القلم، الأية: 4.

[6] سورة الشوري، الأية: 52.

[7] سورة الأعراف، الأية: 157.

وجوب احترام النَّبي صلَّى الله عليه وسلَّم، التي هي من لوازم الإيمان بالله تعالى وامتثال أمره، حيث تندرج هذه المسألة التي أثبتها بالقرآن الكريم ضمن مسائل العقيدة الإسلامية.

ثانيا: السنة.

من ثاني المصادر الرئيسة[1] في إثبات العقيدة الإسلامية بعد القرآن الكريم، ذلك أن الخبر الذي صحّ على لسان النبي – صلى الله عليه وسلم- وحي من الله تعالى، فلا يمكن أن يُنشأه – صلى الله عليه وسلم- من تلقاء نفسه، قال تعالى : $Br ßaçm$¹ @Ê $B â $Br ßaçm$¹ @Ê $B â : ¨ á ÇíÈ ßrqãÖßr xvî qèl ÞîÇìÈ #qlß$Çã ßÜZƒ $Br ÇìÈ 3ª qî [2]. ومن ثمَّ كان لزاما على الباحث أن يتطرق إلى وجوه إثبات السنة للعقيدة الإسلامية.

1- إثبات السُّنَّة للعقيدة:

أثبتت السُّنة الصحيحة الأركان الرئيسة للعقيدة الإسلامية، وما اشتملت عليه من فروع، حيث تكون مكملة في وظيفة إلزام المخالف التي تتطلب تنويع مصادر إثبات العقيدة الإسلامية. وأوضح دليل على إثبات السُّنَّة الصحيحة لأسس العقيدة حديث عمر رضي الله

---

[1] **السنة لغةً:** يختلف معناها اللغوي حسب السياق يقال:" سَنَّ الله حاجتي على يديه"، أي: أجراها فكانت سبباً في قضاء المصلحة وتطلق ويراد بها الرعاية الحسنة، إذا قيل: "سن إبله " أي: رعاها رعاية حسنة. ومن معانيها: المدح، الصَّبُّ، العادة، يقال:" سَنَنْتُ الرَّجَلَ " أي مدحته وسَنَنْتُ عليه الشر سَنًّا بمعنى صببته عليه. أما إذا قيل:"جرت سنة القوم على الاحتفال بالمولد النبوي " فيراد بها العادة، أي عادة القوم. انظر إسماعيل بن عباد، المحيط في اللغة، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1994، م8، ص 248.

أما اصطلاحا: هي قول رسول الله صلى الله عليه وسلم وفعله وتقريره سواء كان منصوصاً عليه في القرآن صراحةً أو غير صراحة، أو لم ينص عليه القرآن الكريم، حيث بيَّنه الله تعالى على لسان رسوله محمد صلى الله عليه وسلم. انظر أبي الحسن علي التبريزي، الكافي في علوم الحديث، توثيق أبو عبيدة آل سليمان، الدار الأثرية، عمَّان، ط1، 2008م، ص 144.

[2] سورة النجم، الأيات:2- 3-4.

عنه لمـــًا سأل جبريل عليه السلام النبي صلى الله عليه وسلم عن الإيمان، قال:" **أن تؤمن بالله وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، وتؤمن بالقدر خيره وشره .... ".**[1]

كما أثبتت السنة النبوية كثيرا من الحقائق العقدية التي لها علاقة بأسس العقيدة مثل توحيد الله تعالى الذي تبنى عليه أسس العقيدة، كذلك عذاب القبر، ومسألة القدر، ضوابط التكفير، منـــزلة الصحابة رضي الله عنهم وبيان ذلك:

قوله صلى الله عليه وسلم:" **يا معاذ؛ أتدري ما حقُّ الله على العباد ؟ قال الله ورسوله أعلم ، قال: أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئاً ".**[2]

وقوله صلى الله عليه وسلم في إثباته لعذاب القبر:" **... يأتيه ملكان فيقعدانه فيقولان له: ما كنت تقول في هذا الرجل ؟ فأما المؤمن فيقول: أشهد أنه عبد الله ورسوله. فيقال له: انظر إلى مقعدك في النَّار قد أبدلك الله به مقعداً من الجنَّة ... ".**[3]

وقوله صلى الله عليه وسلم:" **إن أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يوماً، ثم يكون في ذلك علقة مثل ذلك، ثم يكون في ذلك مضغة، مثل ذلك ثم يرسل الملك، فينفخ فيه الروح، ويؤمر بأربع كلمات: بكتب رِزْقِهِ وأجله، وعمله، وشقي أو سعيد، فوالله الذي لا إله غيره إنَّ أحدكم ليعمل بعمل أهل الجنة حتى ما يكون بينه وبينها ذراع فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل النَّار فيدخلها، وإنَّ أحدكم ليعمل بعمل أهل النَّار حتى ما يكون بينه وبينها ذراع فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل الجنَّة فيدخلها ".**[4]

وقول النبي صلى الله عليه وسلم لأسامة بن زيد لما قتل رجلاً قال لا إله إلا الله ظنّاً منه أنه قالها تقية ليدرأ الهلاك عن نفسه:" **أفلا شققت عن قلبه حتى تعلم أقالها أم لا .. ".**[5]

---

[1] أخرجه البخاري في الصحيح (114/1)، كتاب الإيمان، باب سؤال جبريل النبي صلى الله عليه وسلم.

[2] صحيح البخاري، كتاب التوحيد، باب: ما جاء في دعاء النبي صلى الله عليه وسلم أمته إلى توحيد الله تبارك وتعالى، ج13/ 7373.

[3] رواه مسلم في صحيحه، رقم: 2870، الباب: 17، عرض مقعد الميت ...، إثبات عذاب القبر والتعوذ منه.

[4] رواه مسلم في صحيحه، في كتاب القدر، رقم: 2643.

[5] رواه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، م1، رقم: 96.

فكان الأصل العمل بالقاعدة النبوية التي بموجبها تعصم دماء المحاربين بما أظهروه من الموافقة إلا إذا تبين خلاف ذلك فيما بعد.

أثبت الشيخ التبَّاني التَّلازم بين توحيد الألوهية وتوحيد الرُّبوبية من خلال حديث صحيح عن النَّبي صلَّى الله عليه وسلَّم،لَّما أرسل معاذ إلى اليمن، فقال له: **"...ادعوهم إلى شهادة أن لا إله إلاَّ الله وأنَّ محمَّداً رسول الله، فإن هم أطاعوا لذلك، فأخبرهم أنَّ عليهم خمس صلوات في اليوم والليلة..."**.[1] استنبط الشيخ التبَّاني وجه الدَّلالة على عدم انفصال توحيد الرُّبوبية عن توحيد الألوهية، بأنَّ النَّبي صلَّى الله عليه وسلَّم لم يأمر معاذاً أن يعلمهم بوجود توحيد ألوهية وتوحيد ربوبية، فلو كانوا يجهلون توحيد الألوهية لأمر معاذاً أن يُعلِّمَهُمْ توحيد الألوهية دون توحيد الرُّبوبية، وهذا يستلزم انتفاء جهلهم لتوحيد الألوهية، فقد أسَّسوا فكرة التَّقسيم الثُّلاثي للتوحيد بناءً على جهلهم توحيد الألوهية، وإذا انتفى أصل التَّصور، انتفى التَّصور تبعاً لانتفاء الأصل،[2] فيثبت من خلال هذا الحديث التَّلازم بين توحيد الألوهية وتوحيد الرُّبوبية، حيث تندرج هذه المسألة المثبتة ضمن درس العقيدة الإسلامية.

كذلك إثباته لمسألة جواز شدِّ الرِّحال لزيارة قبر النَّبي صلَّى الله عليه وسلَّم من خلال عدَّة أحاديث، يكتفى بذكر بعضها،[3] حيث قال عليه السَّلام: **" من زار قبري حلَّت له شفاعتي"**،[4] وقوله عليه السَّلام: **"من جاءني زائراً لم تنـــزعه حاجة إلاَّ زيارتي كان حقًّا عليَّ أن أكون له شفيعاً يوم القيامة"**،[5] وقوله عليه السَّلام:**"من حجَّ فزار قبري بعد وفاتي، فكأنَّما زارني في حياتي"**.[6] ما ذكر من نماذج إثبات التبَّاني لمسائل العقيدة، إنَّما ذُكر على سبيل البيان والاعتضاد، لا على سبيل الحصر، حيث استدل بكثير من نصوص السُّنَّة

---

(1) رواه البخاري في صحيحه (1395).

(2) انظر التباني، براءة الأشعريين من عقائد المخالفين، نفس المعطيات السابقة، ج1، ص 126.

(3) انظر التباني، براءة الأشعريين من عقائد المخالفين، نفس المعطيات السابقة، ج1، ص 221.

(4) انظر تقي الدين السبكي، شفاء السقام في زيارة خير الأنام، مطبعة دائرة المعارف النظامية، حيدر أباد، 1315هـــ، ص 11.

(5) صححه تقي الدين السبكي، المرجع نفسه، ص 16.

(6) أثبت صحته تقي الدين السبكي، المرجع نفسه، ص 20.

لإثبات نقيض آراء المخالف في فروع مسائل الدَّرس العقدي، وهذا ما سيتأكَّد من خلال ما سيأتي من فصول هذا البحث إن شاء الله تعالى.

ثالثا: الإجماع.

1- الإجماع لغةً:

" هو الاتفاق على شيء ما ".[1]

2- الإجماع اصطلاحاً:

عرَّفه الإمام السَّمرقندي بأنَّه:

" اجتماع جميع أهل العلم على حكم ديني نفياً أو إثباتاً سواءٌ كان هذا الحكم شرعياً أو عقلياً ".[2] يستدرك على تعريف السمرقندي عدم تقييده للفظ ((أهل العلم))، فلم يذكر الأمَّة التي ينتمون إليها،كما أنَّه لم يشر إلى ارتباط ذلك الاتِّفاق على الحكم بعصر خاص بأهل العلم من أمَّة محمَّد صلَّى الله عليه وسلَّم.

أمَّا الغزالي فقد صاغ حدا اصطلاحيا آخر فذهب إلى أنه: (اتفاق أمة محمد – صلى الله عليه وسلم- خاصة على أمر من الأمور)[3]. وقد استدرك الإمام الآمدي –رحمه الله- على تعريف الإمام الغزالي المشار إليه، حيث بيّن أن ما ذكره يُشعر بعدم انعقاد الإجماع إلى يوم القيامة، ومن وُجد في بعض الأعصار يعم بعض الأمة لا كلها[4].

لوْ صدق على الموجودين منهم في بعض الأعصار أنهم أمة محمد –صلى الله عليه وسلم-، غير أنه يلزم مما ذكره أنه لو خلا عصر من الأعصار عن أهل الحل والعقد، وما كان كل من فيه عاميا، واتفقوا على أمر ديني: أن يكون إجماعا شرعيا، وليس كذلك[5].

---

(1) انظر مجد الدين الفيروز أبادي، القاموس المحيط، تحقيق: مركز الرسالة للدراسات وتحقيق التراث، إشراف: محمد نعيم العرقوسي، ومعه قواعد الإملاء والعدد، وعلامات الترقيم ومقدمة في فن الصرف والتعبير، مؤسسة الرسالة، دمشق، ط3، 1433هـ، 2012م، ص 710.

(2) انظر ميزان الأصول في نتائج العقول، علاء الدين السمرقندي، تحقيق: محمد عبد البر، مكتبة دار الثراث، القاهرة، ط2، مصورة عن الأولى، 1997م، ص 490.

(3) انظر أبي حامد الغزالي، المستصفى من علم أصول الفقه، تحقيق حمزة بن زهير حافظ، شركة المدينة المنورة للطباعة، المدينة المنورة، 2008م، ج2، ص 294.

(4) انظر بن محمد الآمدي، الإحكام من أصول الأحكام، تعليق: عبد الرزاق عفيفي، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض، ط2، 1433هـ/2012م، م1، ص 262.

(5) انظر الآمدي، المرجع نفسه، نفس المعطيات السابقة، م1، ص 262.

أما الوجه الثالث من وجوه الاستدراك: فقد رأى الآمدي أنه يلزم من تقييد الغزالي للإجماع [بالاتفاق على أمر من الأمور الدينية أن لا يكون إجماع الأمة على قضية عقلية أو عرفية حجة شرعية وليس كذلك][1].

بناءا على الاستدراكات التي ساقها الآمدي يصاغ ما ذهب إليه في تعريفه للإجماع بأنه: (اتفاق جملة من أهل الحل والعقد من أمة محمد في عصر من الأعصار على حكم واقعة من الوقائع[2] .

يمكن القول أن التعريف الذي صاغه الآمدي أقرب إلى الضبط من تعريف الإمام السمرقندي و الغزالي، وبيان ذلك: من خلال الإشارة إلى وجوه الجمع والمنع فيه، فإن كلمة (اتفاق) يعمُّ الأقوال والأفعال والسكوت والتقرير، وعبارة [أهل الحل والعقد] احترازا عن اتفاق بعضهم وعن اتفاق العامة، وقوله: (من أمة محمد) احترازا عن اتفاق أهل الحل والعقل من أرباب الشرائع السالفة، وفي قوله: (في عصر من الأعصار) حتى يندرج فيه إجماع أهل كل عصر من أهل الحل والعقد في جميع الأعصار إلى يوم القيامة، وقوله: (على حكم واقعة) ليعم الإثبات والنفي، والأحكام العقلية والشرعية.[3]

من خلال ما سبق بيانه يمكن القول أن تعريف الشيخ التباني للإجماع يتنـــزل على تعريف الآمدي، وهذا من خلال رده على المخالف في كتاب تحذير العبقري من محاضرات الخضري، حيث يقول: (... وأما الإجماع: فقد اتفق أهل الحق على أن جميعهم عدول) يقصد الصحابة[4].

---

[1] انظر الآمدي، المرجع نفسه، م1، ص 262.

[2] انظر الآمدي، المرجع نفسه، نفس المعطيات السابقة، ص 262.

[3] انظر الآمدي، المرجع نفسه، ص 262، 263.

[4] انظر التباني، مرجع سابق، سبق ذكره، ج1، ص 216.

وكذلك قوله: (وأمَّا الإجماع: فإطباق الصحابة – رضوان الله عليهم- على بيعة الصديق في السقيفة يوم وفاته عليه الصلاة والسلام[1]. فوجه موافقته (التباني) للآمدي في تعريف الإجماع يظهر في تحديده للطائفة التي خول لها الشارع أن تتفق على أمر من أمور الدين. إذن الضبط الدقيق لتعريف الإجماع يترتب عنه ظهور وجوه قوية من الحجج، يمكن أن توظف لإلزام المخالف أو الاستظهار عليه في المسائل التي نص على عدم ثبوتها، متعلقا بشبهة من الشبه العقلية.

3- دليله:

هناك بعض النصوص التي تلزم المكلف بالعمل بإجماع علماء الأمة حيث قال تعالى:

﴿... oaZÏ íDF$'íré AqI'S$${qã‹Ûr ©$${qã‹Û&...﴾.[2]

وأمر الله سبحانه وتعالى بطاعة علماء الأمة بعد طاعة الله ورسوله، ومن لوازم طاعتهم العمل بالحكم الذي اتفقوا عليه.[3]

ولقول النبي صلى الله عليه وسلم:" **لا تجتمع أمتي على ضلالة** ".[4] ومن ثمَّ فإن الإجماع مصدر من المصادر المؤيدة للكتاب والسنة والعقل فيجب العمل به.

4- إثباته للعقيدة:

يكون الإجماع حجة على المخالفين من داخل الملَّة الإسلامية لأنهم أنكروا حقائق ثابتة، فمخالفتهم للكثرة الكاثرة من علماء الأمة، مع شهادة الرسول صلى الله عليه وسلم

---

[1] انظر التباني، مرجع سابق سبق ذكره، ج1، ص 217.

[2] سورة النساء، الآية: 59.

[3] انظر علاء الدين السمرقندي، المرجع نفسه، ص 538.

[4] أخرجه الترمذي في سننه، رقم: 2167.

أن هذه الأمة لا يمكن أن تجتمع على ضلالة كما سبقت الإشارة إليه دليل على بطلان ما أنكروه من مسائل عقدية :كعذاب القبر، والشفاعة، ونحوها.[1]

وقد سلك الإمام أبو الحسن الأشعري مسلك الإجماع لإثبات الأصول العقدية وتوابعها في كتاب" الرسالة إلى أهل الثغر " حيث أثبت بالإجماع ما نفته المعتزلة من ثبوت عذاب القبر، والشفاعة، ونحوها.

حيث قال:" وأجمعوا على أن عذاب القبر حقٌّ، وأن الناس يفتنون في قبورهم بعد أن يحيون فيها، ويُسألون، فيثبت الله من أحب تثبيته".[2] فاتفاق العدد الذي لا يكاد يُعَدُّ من علماء الأمة على ثبوت عذاب القبر، دليل على ثبوته وفق ما قرَّرَهُ الوحي، وبذلك يكون الإجماع مصدراً تابعاً للقرآن والسنة يوظف لبيان فهم نصوص العقيدة.

وقد أثبت التبَّاني بعض المسائل العقدية من خلال الاجماع، تأييداً للكتاب والسُّنَّة، حيث قال في سياق إبطاله لآراء المشبهة:((يبرأ كتاب الله تبارك وتعالى وسنَّة نبيه محمَّد صلَّى الله عليه وسلَّم والمسلمون جميعا...))، ثمَّ فسَّر جملة (المسلمون جميعاً) بقوله: ((وفي مقدِّمتهم الصحابة الكرام- رضوان الله تعالى عليهم أجمعين- والتَّابعون وأتباعهم، والأئمَّة المجتهدون، وأحمد بن حنبل من هذا الهذيان...)).[3] إذن أشار إلى اتِّفاق علماء أمَّة محمَّد في كلِّ عصر، ابتداءً بطبقة الصحابة إلى غاية علماء عصره على بطلان ما ذهب إليه المشبِّهون، إذ أنَّ تأييد الكثرة الكاثرة من علماء الأمَّة -في كل عصر- على ما نصَّ عليه القرآن العظيم وسنَّة الرَّسول – عليه السَّلام- من تنـــزيه الله تعالى عن مشابهة المخلوقين، فضلاً عن

---

(1) انظر عبد الجبار المعتزلي، شرح الأصول الخمسة، تعليق الإمام محمد الحسين بن هاشم، تحقيق عبد الكريم عثمان، مكتبة الأسرة، القاهرة، دون ذكر ترتيب الطبعة، 2009م، ص 688، 770.

(2) انظر أبو الحسن الأشعري، رسالة إلى أهل الثغر، تحقيق عبد الله الجندي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط2، 2002م، ص 279.

(3) انظر التباني، براءة الأشعريين من عقائد المخالفين، نفس المعطيات السابقة، ج1، ص 13.

المماثلة، يؤكِّد إلزام الشيخ التبَّاني للمخالف باستحالة تشبيه الله تعالى بخلقه، وبالتَّالي تثبيت العقيدة الصحيحة عن الله تعالى في قلوب العوام، من خلال توظيفه للإجماع.

رابعا: العقل:

العقل أحد المصادر الهامة[1]، تابع للمصادر النقلية في إثبات مسائل العقيدة الإسلامية، مسالكه موافقة ومؤيدة لنصوص العقيدة الإسلامية، فحقيق بالباحث عرض بعض المسالك العقلية المثبتة للمسائل العقدية فيمايلي:

1- الإثبات العقلي لوحدانية الله تعالى:

يعتمد على العقل كمصدر مؤيد للنقل في إثبات الأصل الذي تبنى عليه أسس العقيدة الإسلامية، فإذا لم يثبت وجود خالق واحد فيستحيل إثبات سائر الأصول التي قرَّرها الخالق في كتابه، كبعثة الرسل، وإنزال الكتب، ووجود الملائكة، وقيام الساعة، والقدر خيره وشره، لذلك فيقتصر على الإثبات العقلي لوحدانية الخالق التي يترتب عن هذا الإثبات بالضرورة ثبوت بقية الأركان، لذلك ابتدأ الشيخ التبَّاني درسه العقدي بمسألة التَّنزيه التَّابعة لمسألة التَّوحيد، حيث وظَّف بعض المسالك العقلية المؤيدة للنُّقول، لتثبيت الاعتقاد الصحيح عن الله تعالى،الذي هو أصل لسائر الاعتقادات، وتفصيل ذلك: أنَّ صحة التصورات العقدية

---

(1) **العقل لغةً**: يطلق العقل ويراد به" الشد، الحصن، والملجأ، والقلب، تقول: اعتقل الشاة أي: "وضع رجلها بين ساقه وفخذه فحلبها ". أُنظر مجد الدين الفيروزأبادي، القاموس المحيط، إشراف محمد العرقوسي، مؤسسة الرسالة، دمشق، بيروت، ط3، 2012، ص 1034 .

أما اصطلاحا: " هو غريزة يتبعها العلم بالضروريات عند سلامة الآلات، والنائم لم يزل عقله وإن لم يكن عالما "يعزى هذا المفهوم للإمام الرازي. انظر عضد الدين الإيجي، المواقف في علم الكلام، دار عالم الكتب، بيروت، دون ذكر ترتيب الطبعة وسنتها، ص 146.

إلا أن هذا المفهوم مقصور على إدراك الضروريات، وليس هذا فحسب وإنما هو إدراك وعلم للحقائق التي تتطلب إلى النَّظر والبحث، فيكون حدُّه الجامع: العلم بالضروريات والمسائل النظرية، ذلك أن المسائل النظرية تتطلب إلى نظر وتفكير، ولا يتم ذلك إلا بواسطة العقل. أنظر الفيروز أبادي، مرجع سابق، سبق ذكره، نفس المعطيات السابقة، ص 1034.

موقوفة على التَّصور الصحيح للتَّوحيد، حيث أشار التبَّاني إلى ذلك حيث قال : ((ومخترع توحيد الألوهية والرُّبوبية الذي تفرَّع عنه عدم توقيرهم النَّبي صلَّى الله عليه وسلَّم وتكفير المسلمين أيضاً)).[1]

يفهم من سياق كلامه أنَّ أولئك المقسِّمين للتوحيد تقسيماً ثلاثياً، قد ترتَّب عن فكرهم- حسب ما ذهب إليه التبَّاني-عدم توقير النَّبي عليه السلام، وذلك من خلال تحذيرهم الشديد من التَّوسل بالنَّبي عليه الصَّلاة والسَّلام، لأن ذلك يخلُّ بتوحيد الألوهية، ومن ثمَّ الحكم عليهم بالكفر، رغم أنَّ هذا التَّوسل من حقوق النَّبي صلَّى الله عليه وسلَّم، حسب ماقرَّره التباني-رحمه الله تعالى-. وتثبت وحدانية الله تعالى من خلال ثلاثة قوانين عقلية وهي:

أ. السببية[*]:

إن الملاحظ من إحالة النظر في هذا الكون الفسيح أن للظواهر الطبيعية أسباب وعلل مرتبطة بعضها ببعض، فهل هذه القوانين أنشأت نفسها؟ وكيف يُنشىء العدم نفسه؟ أم هي صادرة عن منشىء عالم مدبر؟ فالعقل الصحيح شاهد على أن هذه القوانين صادرة بقدرة وإرادة خالق واحد لا مثيل له.[2] إذن لا بد أن يكون قانون السببية مدخلا للإيمان بوحدانية الله تعالى، كون أن العقل يحكم باستحالة وجود بناء دون باني، فما الظن بوجود نظام دقيق يسير وفقه الخلق؟ إنَّه الرحمان فاسأل به خبيرا.

---

[1] انظر التباني، براءة الأشعريين من عقائد المخالفين، نفس المعطيات السابقة، ج1، ص 08.

[*]السبب ما يتوصل به إلى المقصود. والفرق بين السبب والشرط أن السبب هو ما يكون الشيء محتاجا إليه إما في ماهيته أو في وجوده، على حين أن الشرط هو ما يتوقف عليه وجود الشيء، كالوضوء للصلاة، والسبب مرادف للعلم.انظر د. جميل صليبا، مرجع سابق سبق ذكره، نفس المعطيات السابقة، ج1، ص 648.

[2] انظر مصطفى صبري، موقف العقل والعلم من رب العالمين وعباده المرسلين، دار الآفاق العربية، القاهرة، ط1، 2006م، ج1، ص 12.

ب. الغائية(*):

إنَّ هذا القانون من أظهر القوانين الدالة على وجود العليم الخبير، ويكفي لبيان ذلك: أن ما يتجلى للأبصار من تهيؤ ثديي الأم وامتلائهما لبنا لحاجة المولود للبن، لحفظ الإنسان من الهلاك[1]، فوجود هذا القانون وفقا لهذه الغاية يستلزم أن يكون صادرا من مدبر حكيم، عليم، وهو الله سبحانه وتعالى. وقد وظَّف التبَّاني قانون الغائية لإثبات إحدى المسائل التَّابعة لأصول الاعتقاد، ويتضح ذلك في سياق إثباته جواز الاكثار من زيارة قبر النَّبي صلَّى الله عليه وسلَّم، استناداً إلى قاعدة: (الوسائل معتبرة بالمقاصد)، فما أدَّى إلى القربة فهو قربة،إذن فزيارة القبر النَّبوي قربة، والسَّفر وسيلة إلى تلك القربة، و من ثمَّ فالسَّفر قربة بالنَّظر إلى تحقيقه غاية الزِّيارة التي هي قربة، وبما أنَّ هذه الوسيلة لم ينص عليها دليل يقيِّدها، فإنَّه يجوز الاكثار منها، ومن ثمَّ ثبوت جواز الاكثار من السَّفر لزيارة القبر النَّبوي.[2] وبهذا القانون العقلي أثبت التبَّاني مسألة الاكثار من زيارة القبر النبوي، التي هي من توابع أصول العقيدة الإسلامية.

جـــ. عدم التناقض(**):

لو فرضنا وجود إلاهين في هذا الكون فإن ذلك مستلزم للتناقض وحدوث فساد كوني، فكيف لو كان هناك أكثر من إلاهين، فضلا عن آلهة كثر، وبيان ذلك: لو كان هناك إلاهين، حيث أراد أن يُحيي أحدهما إنسانا وأراد الآخر أن يميته، لن يخلو أن يتم مرادهما جميعا، أو لايتم مرادهما، أو يتم مراد أحدهما دون الآخر، ويستحيل أن يتم مرادهما جميعا لأنه يستحيل أن يكون الجسم حيا ميتا في حال واحدة، وإن لم يتم مرادهما جميعا وجب عجزهما،

(*) **مبدأ الغائية هو:** أن كل موجود يُفعل لغاية، وإن الغايات الجزئية في هذا العالم مرتبطة بغاية كلية، فإذا عُلم أن جميع الأشياء منظمة ومرتبة لغاية يُوجَبُ عن ذلك ضرورة أن يكون هناك موجود يوجه الأشياء الطبيعية إلى غايته. انظر جميل صليبا، المرجع نفسه، ج1، ص 124.

(1) انظر مصطفى صبري، المرجع نفسه، نفس المعطيات السابقة، ج2، ص 376.

(2) انظر التباني، براءة الأشعريين من عقائد المخالفين، نفس المعطيات السابقة، ج1، ص 233.

(**) **عدم التناقض هو:** القول أن الشيء نفسه لا يمكن أن يكون حقا وباطلا معا، حيث يتعارض ذلك مع العقل الصحيح. انظر جميل صليبا، المرجع نفسه، ج1، ص 350.

والعاجز لا يكون إلاها ولا قديما، وإن تم مراد أحدهما دون الآخر وجب عجز من لم يتم مراده منهما، والعاجز لا يكون إلاها ولا قديما.[1] وإذا استلزم من فرض وجود إلاهين لوازم باطلة فإن بطلان اللازم يستلزم بطلان الملزوم، فبطل إذن وجود إلاهين فضلا عن أكثر من إلاهين وثبت وجود إله واحد سبحانه وتعالى، حيث إذا أجلنا النظر في هذا الكون فإنه يستحيل أن نلاحظ جزء واحد لا يتجزأ من الخلل المترتب عن وجود إلاهين أو أكثر.

ويتجلَّى توظيف التَّباني لمسلك عدم التَّناقض في سياق احتجاجه على أولئك المكفِّرين، الذين ذهبوا -حسب ما قرَّره التَّباني- أنَّ خشية المخلوق مطلقاً دون بيان نوع هذه الخشية يفضي إلى الكفر المخْرِجِ من الملَّة، حيث أشار أنَّهم خلصوا إلى تناقض، فإنَّ لازم قولهم: تكفير محمَّد صلَّى الله عليه وسلَّم و موسى عليه السَّلام، وبعض الصحابة رضي الله عنهم، فقد نسب الله تعالى لكلٍّ واحد منهم الخشية، حيث حكى عن النبي عليه السَّلام: ª! $ ¨ $Z9$Ó´ ßBr â

وحكى عن موسى عليه السَّلام: [2]، á ç9±ßB b& ‘,m& Ø‹Å ¾ÏÅÝR ’Î § _ ₣'ù â

[3]، á ÇÏÈ Ø› qB

وحكى عن بعض الصحابة رضي الله عنهم: (þÝä ¼ç; Ø‹ûï¾$ ’‹Î •? Ó¾ â

bö±ßr ¼çB ×ƒÌù #Œ) Å$FÉß$¼ÍÖã =Ïä $Ì‑ù ø4.¢9$#qèär ø4=Á9$#qÒ‰r ¼çƒ¾

[4]، Ø‹ ß‹ z ‰©& ₣ ‹! $ Ïß‹ , . ¨ $Z9$ فكيف يكونا محمَّد وموسى عليهما السَّلام كافرين وهما رسولا ربِّ العالمين، من خير الخلق، يحاربون الكفر والشرك؟![5]

وهذا تناقض أظهر من شعاع الشمس للأبصار، يثبت وفقه فساد ما قرَّره المكفِّرون من الحكم على من خشي المخلوق بالكفر المخرج من الملَّة.

---

[1] يراجع أبو الحسن علي بن اسماعيل الأشعري، كتاب اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع ويليه كتاب لمع الأدلة للجويني، تقديم وتحقيق: الشيخ عبد العزيز عز الدين السيروان، دار لبنان للطباعة والنشر، ط1، 1408هـ/1987م، ص 84.

[2] سورة الأحزاب، الأية: 37.

[3] سورة طه، الأية: 67.

[4] سورة النساء، الأية: 77.

[5] انظر التباني، براءة الأشعريين من عقائد المخالفين، نفس المعطيات السابقة، ج2، ص 05.

إذن فهذه المسالك العقلية الثلاث من أهم المسالك التي توظَّف من قبل أهل الفنِّ لقوة براهينها في مسائل العقيدة، من أبرزها إثبات وجود الله تعالى ووحدانيته.

خامسا: الفطرة:

من مصادر العقيدة الإسلامية الفطرة، فما هو المعنى اللغوي والاصطلاحي لها ؟

1- الفطرة لغةً:

" الشَّقُّ، تقول: فَطَرَ النَابَ أي شَقَّهُ ".[1]

ومن معانيها: الإبداع، قال تعالى إخباراً عن إبراهيم عليه السلام:﴿ ÅMô§r 'ñ ÿgô r ‰Ü• ù“ ¼‰Ø ‘ ÿgô r ‰Ü• ùÓ ÉÆ$ ÅV ºq»Jj¡ 9$•Üù “

وليس أدل على التوحيد المركوز من إحساس الخليقة بدوام الافتقار للخالق سبحانه وتعال لتيسيير أمورهم، وجلب المنافع، ودفع المكاره، فسؤال الضمير الإنساني من أين أنا؟ موصل إلى التحقق بوجود الخالق سبحانه وتعالى، وإذا تحقق العبد بوجود خالقه فإن ذلك يقتضي أن الذي خلقه لن يتركه هملا، فقلبه دائما معلق به.[1]

أما الالتجاء بغير الله أو عبادة غيره معه فإن ذلك من الانحراف الفطري، مترتب عن تلقين الآباء والمعلمين الموروث الديني المنحرف، فكان ذلك بمثابة غشاوة تحجب القلب عن نور التوحيد[2]. إذن يستشف أن توحيد الله تعالى مركوز في نفوس العالمين، وإذا كان ذلك كذلك فإن مسألة اعتراف المنحرفين بانحرافهم على الأصل – بعد الدلالة والبيان- أمر مقطوع به، ولو ظهر خلاف ذلك على اللسان، فإن ذلك من قبيل الحجود لما استيقنته القلوب ظلما وعلوا لقوله تعالى عن آل فرعون: ﴿ Nèd qçR& $gÏY)øOÎ) $ºF÷ƒr& ô`ÏB ÏM÷zW{$# ÞOÍhŠs)ø9$# ﴾ [3] فهذه شهادة رب العزة على أن توحيد الرب تعالى أظهر للبصائر من شعاع الشمس للأبصار، وما حال بين هؤلاء المنحرفين والرجوع إلى الأصل - بعد البيان- سوى موانع لا حجة لهم بها.

3- إثبات الفطرة للعقيدة:

معلوم مما سبق أن توحيد الله تعالى أمر مطبوع في نفوس الناس، ولا يمكن ظهور الفطرة المثبتة للعقيدة في الواقع إلا إذا اشتد الكرب على المنحرفين عن فطرة الله تعالى، وليس أدلَّ على ذلك من قوله تعالى: ﴿ ¨ $Z9$ ¡§ B #Œ)r ÞOçGø%#Œ& #Œ) Oe ïø) ûüÏ•ŸB Nèd ßqãŠ Ïd ﴾ [4].

---

[1] نقل عن محمد بن تومرت، أعز ما يُطلب، تحقيق: د. عمار طالبي، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، رغاية (الجزائر)، 2011م، ص 272، بتصرف.

[2] انظر عمر سليمان الأشقر، مرجع سابق سبق ذكره، نفس المعطيات السايقة، ص 69.

[3] سورة النمل، الأية: 14.

[4] سورة الروم، الأية: 33.

فلجوؤهم إلى الله تعالى وحده وقت الشِّدَّة بالرغم من أنهم كانوا مشركين في حال الرَّخاء دليل قاطع على أن توحيد الله تعالى مطبوع في نفوس النَّاس، ومن ثمَّ فإنَّ الفطرة تنطق صراحة بوحدانية الخالق، وتكون مصدراً من مصادر العقيدة الإسلامية.

وظَّف التبَّاني- رحمه الله- شواهد من الفطرة لنقض فكرة التَّقسيم الثُّلاثي للتوحيد، حيث قرَّر أنَّ الفِطَرَ السَّليمة للمشركين شهدت بانحرافهم عن التوحيد، إذ لا يستلزم اعترافهم بتفرد الله بالرُّبوبية أنَّهم يعلمون توحيد الرُّبوبية دون توحيد الألوهية، و إذا تقرَّر أنَّ إقرارهم للتوحيد هو نطق لفطرهم السليمة على لسانهم دون تقبلهم له، فإنَّ ذلك يستلزم بطلان علمهم بتوحيد الرُّبوبية، فاقتضى ذلك أن يؤمروا بتوحيد الرُّبوبية، وإذا أُمروا بتوحيد الرُّبوبية دون وجود ما يدلُّ على انفصاله عن توحيد الألوهية، فإنَّ ذلك يستلزم عدم انفصال توحيد الألوهية عن توحيد الرُّبوبية،[1] وبذلك يخلص إلى انتفاء فكرة التقسيم الثُّلاثي الذي أسَّسه المخالف و إثبات عدم إمكان الانفصال بين التَّوحيدين من خلال الفطرة.

المطلب الثاني: مصادر الاعتقاد.

إن التمايز بين العقيدة والاعتقاد من حيث المعنى يقتضي وجود تمايز بين مصادرهما، مما يستوجب عرض مصادر الاعتقاد إذ الاعتقاد هو فعل الاعتقاد الذي يزاوله الناس كما يأتي:

أولا: عمل القلب:

1- القلب لغةً:

" قلَّبَهُ يُقَلِّبُهُ أي حوله على وجهه ".[2]

ويطلق على الأحوال الوجدانية، حيث يراد به: العطف والحنان والرحمة.[3]

ويراد به الجسم المادي الصنوبري الموجود في الجانب الأيسر من الصدر.[4]

---

[1] انظر التباني، براءة الأشعريين من عقائد المخالفين، نفس المعطيات السابقة، ج1، ص 154.

[2] انظر الفيروز أبادي، مرجع سابق، سبق ذكره، ص 127.

[3] انظر جميل صليبا، مرجع سابق سبق ذكره، نفس المعطيات السابقة، ج2، ص 199.

[4] انظر جميل صليبا، مرجع سابق سبق ذكره، نفس المعطيات السابقة، ج2، ص 199.

ومن معانيه اللغوية: جعل المعلول علّة والعلّة معلولا، فحصل القلب بوضع أحدهما مكان الآخر.[1]

إذن فالمعاني اللغوية للقلب تتعلق بالجانب النفسي تارة والجانب المادي تارة أخرى، بالإضافة إلى دلالتها على أحد مسالك الإجتهاد الأصولي.

2- القلب اصطلاحاً:

" هو لطيفة ربَّانِّية، روحانية، تستقر فيه الحقائق المقبولة لديه ".[2]

ولن يكون القلب مصدراً للاعتقاد إذا لم يُصَدِّق أو لم يقبل الحقائق الإيمانية، إذ لم ينفع كفار قريش تصديقهم، وتيقنهم القلبي بصحة ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم، إذ لم يقبلوا بقلوبهم بل أنكروه عناداً واستكباراً.[3] مصداقاً لقوله تعالى: ﴿ š• Rqdg£3ñ ẅ ùäîù brßsgt «!$ïM»ƒ$«Î ûüÏ»Ï@$£Å»9r ﴾.[4]

3- التصديق القلبي:

يُصَدِّقُ القلب ما تحقق بصحة ما دلَّهُ عليه العقل من حقائق يتيقنها فيكون ذلك أول مراحل العمل القلبي.[5]

4- العقد القلبي:

لا يمكن أن تثبت الحقائق في القلب بعد التصديق إلا بقبول الحقائق التي صدَّقها ثم يعقد هذه الحقائق فيرسخها، لتكون من الثوابت المقبولة لديه، فيكون هذا الاعتقاد الرَّاسخ مصدره

---

(1) انظر علي الجرجاني، مرجع سابق سبق ذكره، نفس المعطيات السابقة، ص 229.

(2) انظر أبو حامد الغزالي، إحياء علوم الدين، دار القلم، بيروت، ط3، دون ذكر سنة الطبعة، م3، ص 6.

(3) انظر ابن تيمية، مرجع سابق سبق ذكره، م7، ص 529، 535.

(4) سورة الأنعام، الأية: 33.

(5) انظر ابن تيمية، مرجع سابق سبق ذكره، م7، ص 528.

القلب. ويتجلَّى إثبات العقائد من خلال عمل القلب عند التبَّاني، في مسألة التَّقسيم الثُّلاثي للتوحيد، حيث برَّر فساد قياس المسلمين على المشركين، مبيِّناً عمل القلب، فقرَّر أنَّ المسلمين قد أقرَّت قلوبهم بالتوحيد وقبلته وطبَّقته في حياتهم، بخلاف قلوب المشركين، فلم تقبل التوحيد و لم تعمل بمقتضاه في الواقع العملي.[1] وبناءً على ذلك يتَّضح أنَّ القلب -حسب ما ذهب إليه التبَّاني- مصدر أساسي من مصادر الاعتقاد بالنَّظر إلى عمله المتمثِّل في الاقرار بتوحيد الله تعالى ثمَّ القبول، ثمَّ التَّرسيخ، فتكليفه للجوارح للعمل بمقتضيات التَّوحيد الذي قبله ورسَّخه.

ثانيا: المجتمع:

1- المجتمع لغة:

" ضد التفرُّق. تقول: استجمع الرجل أي بلغ أشده، واستوت لحيته، ومشى مجتمعاً أي مسرعاً في مشيته ".[2]

2- المجتمع اصطلاحاً:

"هو الإطار الذي يحوي الأخلاق والأفعال الإنسانية التي لا يمكن أن تظهر إلا في جماعة ".[3]

من خلال النظر في هذا التعريف يتبين بوضوح علاقة الأفراد بعضهم ببعض الناتجة عن اجتماعهم، حيث يساهم ذلك في تشكيل أنموذجا أخلاقيا وفكريا خاصا، فالأسرة الحاضنة الأولى لبناء المنظومة الدينية والأخلاقية للأفراد، وذلك بتلقين الأسر للتعاليم الدينية للأبناء، ثم تنتشر تلك التعاليم الدينية في نطاق واسع نتيجة احتكاك أشخاص من أسر مختلفة مع بعضهم البعض، فيظهر طابع ديني وأخلاقي خاص في ذلك التجمع الإنساني، ويتجلى ذلك في بعض المعتقدات السائدة في مجتمع دون آخر.

---

[1] انظر التباني، براءة الأشعريين من عقائد المخالفين، نفس المعطيات السابقة، ج1، ص 147.

[2] انظر الفيروز أبادي، مرجع سابق، سبق ذكره، ص 711.

[3] انظر تهذيب الأخلاق وتطهير الأعراق، د. صلاح مصطفى الخوال، دار غريب، 2000م، ص 154.

3- العناصر المنتمية للمجتمع:

أ. العادات والتقاليد:

كثير من الاعتقادات الموجودة لدى النَّاس مصدرها العادات والتقاليد السائدة في المجتمع، ذلك أن العوائد الدينية التي قد أَلِفَهَا النَّاس منذ الصغر يصعب التخلي عنها، فإنَّ إِلْفَهَا مستلزم لجعلها معتقدا قلبياً رَاسِخاً في الغالب،[1] فيجسدها الإنسان في كل مراحل حياته.

ب. الثقافة الدينية:

تشكل الثقافة الدينية المتلقاة من مؤسسات الوعي الديني معتقدات أفراد المجتمع، ذلك أن التنشئة التربوية الدينية تغرس القيم الدينية، لوجود قابلية الاقتناع بالمعتقدات الدينية المبثوثة، ومن ثمَّ تتكون لدى الفرد اعتقادات راسخة في قلبه مصدرها الثقافة الدينية للمجتمع،[2] حيث يظل يرافع عن المعتقدات التي أسست في فكره وفقا للحجج المؤسسة عليها.

ج. التقليد:

تنشأ كثير من المعتقدات من خلال استحسان الآراء الدينية للمحبوبين وأحسن دليل على ذلك" فشوا الانحرافات العقدية في أرض نجد من خلال تقليد بعض النَّاس لبعض". [3]

والطفل ترسخ في قلبه معتقدات سمعها أو رآها من أبيه أو أمه، أو معلمه، إذ لديه سرعة تطبيق ما يراه من المربين، فتنشأ لديه مبادئ دينية راسخة يتمسك بها في الكبر.[4]

إذن يستنتج مما سبق عرضه أن المنظومة العقدية للإنسان تتشكل من هداية الوحي والعقل، والتطبع الاجتماعي.

---

[1] نقل بتصرف عن سامية الخشاب، دراسات في علم الاجتماع الديني، دار المعارف، القاهرة، ط1، 1988، ص 72.

[2] نقل بتصرف عن زيدان عبد الباقي، علم الاجتماع الديني، مكتبة غريب، الفجالة، دون ذكر البلد ولا ترتيب الطبعة، ولا سنتها، ص 227.

[3] انظر، عثمان بن بشر، المجد في تاريخ نجد، تحقيق: عارف عبد الغني وزياد فياض، كنان للطباعة والنشر، دمشق، ط1، 2010م، ص 87.

[4] انظر أبي حامد الغزالي، إحياء علوم الدين ، نفس المعطيات السابقة، ج3، ص 71.

وبعد العرض الايضاحي للكلمات المفتاحية لهذا البحث يتيسر على القراء فهم المحاور الرئيسة لهذا البحث، ثم تقييم الصناعة النقدية للشيخ التباني –رحمه الله- بعد عرضها في ثلاثة فصول: الفصل الثاني منهج نقد المخالف في محور الإلاهيات، والثالث: منهج نقده المخالف في محور النبوات، والرابع: منهجه في نقد المخالف في مسائل التكفير والمحور المتعلق بالصحابة.

الفصـــل الثالث

منهج نقد المخالف في محور الإلهيات

شهدت السَّاحة الفكرية الإسلامية في القرن الرابع عشر رواج بعض الآراء المسيئة لله سبحانه وتعالى، إذ لم يخجل أصحابها من تشبيه الله تعالى بخلقه، حتى كادوا يفسدوا توحيد عوام المسلمين، وفساد التوحيد يقتضي فساد ما يبنى على التوحيد، وليس هذا فحسب، بل أُدخل على مفهوم التوحيد مفاهيم حادثة ، تكون مطية لإساءة الظَّنِّ في عقيدة عوام المسلمين.

فانبرى على إثر ذلك الشيخ التباني- رحمه الله تعالى- لإبطال آراء المشبِّهة ومقسمي التوحيد ثلاثة أقسام، حيث اتبع مسالك منهجية لنقض هذه الآراء المخالفة لجمهور الأشاعرة وبيانها سيكون في مبحثين:

الأول: بيان مسالك الردّ على المخالف في باب الأسماء والصفات.

والثَّاني: مسالكه في الرَّدِّ على المخالف في باب التوحيد.

هذا ما سيتم عرضه في الفصل الثَّالث من هذا البحث.

المبحث الأول: بيان مسالك الردّ على المخالف في باب الأسماء والصفات.

وظف الشيخ التباني –رحمه الله- بعض المسالك لإبطال آراء المخالفين في مسألة الأسماء والصفات، حيث يراعى في توظيف مسالك الإبطال مذهبه في الأسماء والصفات وكذلك مذاهب الناس، وأدلة الفريق المنتقد، وهذان الفرعان الأخيران تابعان للمطلب الأول، لذلك ينبغي عرضهما بالترتيب، بدءا ببيان رأي التباني في مسألة الأسماء والصفات حيث سيعرض ذلك في المطلب الأول كما يلي:

المطلب الأول: عرض مقالات المخالف ثم الإبطال.

أولا: الأسماء والصفات عند الشيخ التباني

يذهب الشيخ التباني –رحمه الله- إلى إثبات الصفات التي أثبتها الباري–في كتابه- على الحقيقة، لكنه يؤوّل بعض الصفات التي يستلزم من إثباتها تشبيه الخالق بالمخلوق-حسب رأيه- تأويلا يليق بالله عزّ وجلّ[1]. إذن فالتباني يكون ناف للتشبيه مثبت ما لا يستلزم القدح والطعن في الذات الإلهية.

ثانيا: مذاهب النَّاس في مسألة الأسماء والصفات.

مسألة الأسماء والصفات من المسائل التابعة لمسألة توحيد الله تعالى، حيث اتخذ أهل المروق هذه المسألة مسلكاً لترويج الأباطيل القادحة في الله تعالى.[2] وفريق ثاني أثبت ما أثبته الله تعالى لنفسه من صفات الذات والأفعال من غير كيف ولا مثال.[3] ومن ثمَّ فإنَّ عملية النقد كانت مُوَجهة لهذين الفريقين بحسب عدد المسائل الواقع فيها الخلاف.

---

[1] انظر الشيخ التباني، مرجع سابق سبق ذكره، ج1، ص 16، 17.

[2] انظر أبو الحسن الأشعري، مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، ت: محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، دون ذكر رقم الطبعة، 1995، ج2، ص 290.

[3] انظر ابن القيم، الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، دار ابن الجوزي، القاهرة، ط1، 2012م، ص 11.

حيث استأنف نقده للمخالف بمسلك العرض وإبراز ما نص عليه المخالفون في كتبهم المشتملة على درس العقيدة، فيما له علاقة وطيدة بتنزيه الباري، أو بالتجسيم.[1] وتبرز أهمية هذا المسلك في إنصاف المخالفين، وعدم التحامل عليهم، من خلال النَّقل الحرفي لكلامهم من كتبهم لا من كتب خصومهم، حتى لا تُحرّف الحقائق فَيُنْسَبُ إليهم ما لم يثبتوه ظلماً وزوراً، كذلك تحديد الرأي الذي ينبغي نقده فلا يتناول ما لا يجب نقده، حتى يكون الإبطال في موضعه الصحيح.

كما أن التحديد الدقيق لقول المخالف ييسر توظيف الحجج المناسبة قصد الإبطال، وليس هذا فحسب، بل فيه إلزام للمخالف، حيث يتعذر عليه نفي ما قرَّره أو تغييره، لأن ذلك الرأي منقول مما خطه- المخالف- في مصنفه.

ثالثا: أدلة الفريق المنتقد

ودليل عرضه لمقالات المخالف: ما نقله من أحاديث تضمنها كتاب السُّنَّة لعبد الله بن الإمام أحمد بن حنبل، يمكن ذكر بعض منها:

" بعث عبد الله بن عمر إلى ابن عباس رضي الله عنهما يسأله كيف رأى محمد ربه، فقال:" رآه على كرسي من ذهب يحمله أربعة، ملك في صورة رجل، وملك في صورة نسر، في روضة خضراء دونه فِراش من ذهب ".[2]

" قالت بنو إسرائيل لموسى- عليه الصلاة والسلام- بم شبهت صوت ربِّك حين كلمك من هذا الخلق ؟ قال: شبهت صوته بصوت الرَّعد حين لا يترجع ".[3]

" كتب الله التوراة بيده وهو مسند ظهره إلى الصَّخرة في الألواح من در يسمع صريف القلم، ليس بينه وبينه إلا الحجاب ".[4]

---

(1) انظر: الشيخ محمد العربي التباني، مرجع سابق، سبق ذكره، ج1، ص 12، 30.

(2) كتاب السنة، عبد الله بن أحمد بن حنبل، ت، أبو مالك الرياشي، دار ابن الجوزي، القاهرة، دون ذكر ترتيب الطبعة، 2008، ج1، ص 233، ضعيف الإسناد، أشار إلى ذلك المحقق.

(3) المرجع نفسه، ضعيف الإسناد، نقلا عن المحقق، ج2، ص 85.

(4) المرجع نفسه، أثر ضعيف، ج2، ص 68.

" ينـــزل الرَّبُّ شطر الليل إلى السماء الدنيا فيقول: من يســـألني فأعطيـــه، مـــن يستغفرني فأغفر له ... ".[1]

" خلق الله الملائكة من نور الذراعين والصدر".[2]

" وسع كرسيه السماوات والأرض": أنه ليقعد عليـــه فمـــا يفضـــل منـــه إلا قيـــد أربع أصابع ".[3]

" لا تُقبِّحوا الوجه فإنَّ الله خلق آدم على صورة الرحمن ".[4]

ثم إن الشيخ لم يكتف بالنقل من مصدر واحد من مصادر المخالف، بل ينقل من مصدر آخر فتكون المعرفة بآراء المخالف متكاملة، فيتيسر إبطال جميع الآراء التي يراها مخالفة لما قرره الأشاعرة، حيث نقل آراء مُتَعَلِّقَة بمسائل أخرى من مسائل الأسماء والصفات، من كتاب نقض الإمام أبي سعيد الدَّارمي على المريسي، حيث ساق أقواله كما يلي:

"... الحي القيوم يفعل ما يشاء، ويتحرك إذا شاء، وينـــزل ويرتفع إذا شاء، ويقـــبض ويبسط ويقوم ويجلس إذا شاء، لأن أمارة ما بين الحيِّ والميِّت المتحرك ".[5]

---

[1] رواه البخاري، (1145) عن أبي هريرة كتاب التهجد.

[2] كتاب السُّنَّة، ج1، ص 81.

[3] حديث ضعيف، المرجع نفسه، ج3، ص 892.

[4] حديث ضعيف، السلسلة الضعيفة، الألباني(1176). أورد الشيخ الألباني- رحمه الله تعالى- إسنادين لهذا الحديث، أحدهما: ضعيف، مستَدلا على ضعفه بعلل أربعة، والأخر: أشار أنَّه قد يصح من طريق رواية ابن عمر دون جزمه بذلك. قلتُ: إذا لم يصح هذا الحديث سنداً، فإنَّ متنه صحيح إذا تقرَّر أنَّ نسبة الصورة لله تعالى هي إضافة مخلوق لخالقها، إذيستحيل شرعا وعقلا أن يفهم من إضافة صورة آدم إلى الله، استنساخ الله تعالى صورة آدم عن صورته، فيستلزم ذلك مماثلة الخالق بالمخلوق، وهذا تكذيب صريح لقوله تعالى ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ ١١﴾ الشورى: ١١. وهذا التَّكذيب من أقبح الباطل، إذن يمكن قبول هذا الحديث متناً إذا أضيفت صورة آدم إلى الله تعالى إضافة مخلوق لخالقه، وورود الصورة مضافة إلى الله تعالى في هذا السياق، تشريفا وتكريما لها، قياساً على إضافة الرُّوح لله تعالى. وقد أيَّد الشيخ التبَّاني هذا الرَّأي في سياق إشارته إلى وجوب التمييز بين إضافة الصفة لموصوف وإضافة المخلوق لخالقه، فالأولى منتفية عن الله تعالى، والثانية جائزة في حقِّه تبارك وتعالى. انظر التبَّاني، برآءة الأشعريين من عقائد المخالفين، نفس المعطيات السَّابقة، ج1 ، ص26 .

[5] انظر أبو سعيد الدّارمي، النقض على المريسي، تحقيق، رشيد الألمعي، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1998، ج1، ص 353.

" والله تعالى له حد ولمكانه أيضا حد وهو على من سماواته وهذان حدّان ".[1]

" معنى تأويل قول رسول الله صلى الله عليه وسلم:" **أن الله ليس بأعور " أنه بصير ذو عينين خلاف الأعور**".[2]

رابعا: الإبطال الإجمالي.

وبعد عرضه لمقالات المخالفين، أي بعد التثبت من صحة نسبتها إليهم، يشرع في إبطال هذه الآراء استناداً إلى المصادر التي لها أعلى درجات القبول العلمي، ثم يُؤَيِّدُ هذه المصادر اليقينية بالمصادر الظنيَّة، حيث يستشف من ذلك أنَّ إبطاله بمقرَّرات النقول الصحيحة مسلك عقلي، ذلك أنَّ العقل يوجب العمل بخبر ورد عن مصدر معصوم، ويترك العمل بخبر ورد من مصدر غير معصوم إذا عارض المصدر المعصوم.[3]

ودليل ذلك: قوله:" يبرأ كتاب الله تبارك وتعالى وسنَّةَ نبيِّه محمد صلى الله عليه وسلم الصحيحة، والمسلمون جميعاً، وفي مقدمتهم الصَّحابة الكرام- رضوان الله عليهم أجمعين- من هذا الهذيان، فلا صلة بين من يعتقده وبين الشريعة المطهرة ... ".[4]

يلاحظ من خلال النظر في ردِّ الشيخ على المخالفين حِدَّةً لفظية لما رَوَّجه المخالفون من أحاديث لا تقدس الرَّبَّ تعالى ولا تُنَزِّهُهُ عن قبح التشبه بخلقه.

وأي شهادة أعظم من شهادة الله تعالى ؟ التي تنفي أن يكون لله تعالى شبيه له من خلقه في أي صفة من الصفات، أم أن هؤلاء أعلم من الله بما ينبغي أن يكون له من الصفات، وما يمتنع عليه منها، أم أن عقولهم لها القدرة على الإحاطة بحقيقة الله تعالى إحاطة البصر بما هو موجود أمامه من موجودات، بل إن الله تعالى أكذب هؤلاء الذي يقولون على الله ما لا يعلمون، وإنما نسبوا النقائص لله بغير برهان أو أثارة من علم، متَّبعين الظَّنَّ وما تهوى الأنفس.

---

[1] انظر أبو سعيد الدّارمي، المرجع نفسه، ج1، ص 30.

[2] انظر أبو سعيد الدّارمي، المرجع نفسه، ج2، ص 239.

[3] انظر الشيخ محمد العربي التباني، مرجع سابق، سبق ذكره، ج1، ص 13.

[4] انظر الشيخ محمد العربي التباني، المرجع نفسه،ج1، ص 13.

ألم ينظروا في قوله تعالى: ﴿ ¼ çnÍ Ïm ÷ ÏÜ ¾ ÏW x ‹ Ï ÏÜ ¾ ÏW x ‹ Ï ÏÜ ¾ ÏW x ‹ Ï

خامسا: مسالك النقد الإجمالي.

1: قياس الأولى

وقد وظف الشيخ- رحمه الله تعالى- مسلكاً قد يدق على بعض أهل النظر لتزيد درجة الجزم ببطلان ما أذاعه المجسِّمُونَ، ويتضح ذلك في قياس الأولى، فإذا كان هؤلاء المجسمون قد ألهوا عليا وأبنائه الحسن والحسين، ومحمد بن الحنفية، فكيف لا يشبهون الله تعالى بخلقه.[1] حيث ساق الشيخ كلاماً حرفياً للمغيرة بن سعيد يقول:" إن الله تعالى على صورة رجل على رأسه تاج، وأن أعضاءه على عدد حروف الهجاء ".[2]

نقل هذا الكلام عن ابن الأثير في كتابه" الكامل في التاريخ "، وليس أدلَّ على قُبح ما ذهب إليه المجسمة مما قرَّره بيان[3]، حيث قال:" بألوهية الحسن والحسين ومحمد بن الحنفية- رضي الله عنهم- وقال بفناء الله جميعه إلا وجهه محتجاً بقوله تعالى:﴿ è»ø$ rê 7îí ¢ô r 4+ðr ﴾.[4]كذلك ادعاؤه النبوة زاعما أنه المراد بقوله تعالى:﴿ ÄÝ$Ÿ-ÿ ls$‹/ #‹»d ﴾.[5] فكيف تقبل آراء هي امتداد لكفر صريح؟! [6]

2: آراء أئمة الخصوم

تنويع الشيخ التباني لمسالك الإبطال، حيث يبطل ما قرّره أهل التجسيم برأي من يدعون أنه قدوتهم، وينسبون أباطيلهم إليه، حيث ساق كلاماً نقله تقي الدين الحصني عن

---

(1) انظر التباني، المرجع نفسه، ج1، ص 13، 14.

(2) انظر: عز الدين بن الأثير، الكامل في التاريخ، دار صادر، بيروت، ط6، 1982، ج5، ص 208.

(3) هو بيان بن سمعان التيمي، نهدي ظهر بالعراق وادعى الألوهية، قتله خالد القسري أمير العراق سنة تسعة عشر ومائة، انظر ابن الأثير، ج5، ص 209.

(4) سورة الرحمن، الآية: 27.

(5) سورة آل عمران، الآية: 138.

(6) ابن الأثير، المرجع نفسه، ج5، ص 209.

الإمام أحمد، يقول:" إن المراد بمجيء الله تعالى يوم القيامة: مجيء أمره وقدرته،[1] حيث حمل المطلق على المقيد لعدم جواز الحركة والانتقال على الله تعالى ".[2] وتفسير ذلك قوله تعالى:﴿.. ¤ îí ëÀ ’îÛí ¤ š• îí ëÀ ﴾.[3]

فإذا كان قدوتهم قد تبرأ منهم ضمنيا، من خلال رأيه هذا، وهم يعترفون بوجوب العمل برأيه، فهلاً عملوا بما قرّره من انتفاء تشبيه الله تعالى بخلقه، ومن ثمَّ، فإنَّ هذا المسلك الفنِّي في الابطال ملزم للخصوم في التراجع عن آرائهم السابقة، فيما يتعلق بتنزيه الباري تعالى عن مشابهة خلقه.

3: الإنطلاق من المتفق عليه

رده على أولئك الذين أثبتوا الجهة لله تعالى من خلال العرض السابق لمقالاتهم كان بما هو مُسَلَّمٌ به عند عقول جميع العقلاء من بني آدم، حيث نص على بطلان ما ذهبوا إليه بأن المراد بقوله تعالى:﴿ ÏÜ ÍhÖ%$ ÐÎ3¾$ ¶èÁƒ ïØÎ ﴾.[4]

أي أنه يصعد إلى الله الموجود فوق السماوات السبع، فهو فوق عباده، مما يستلزم إثبات الجهة، حيث يُقرِر بطلان ذلك مما هو معلوم أن الصعود لا يكون إلا للأجسام لا للكلام، وإذا كان معلوماً ثبوت الصعود للأجسام دون الكلام، فإن المراد بقوله تعـــالى:﴿ ÐÎ3¾$ ¶èÁƒ ïØÎ ÏÜ ÍhÖ%$ ﴾.[5] قبول الكلام الطيب، وليس صعوده من الأسفل إلى الأعلى، وبذلك يبطل ما قرَّره بعض المخالفين من لازم الصعود المتمثل في إثبات الجهة لله تعالى.[6]

---

[1] **ملاحظة:** ينبغي أن ينظر في مؤلفات الإمام أحمد للتَّأكُّد من صحَّة مانُسِبَ إليه، حيث نصَّ الإمام أحمد – رحمه الله تعالى- على ثبوت صفة الأصبعين وتكليم الله تعالى للعبد يوم القيامة دون واسطة، وقد أشار التَّباني إلى أنَّ الإمام أحمد قال في أحاديث الصِّفات:((أمرُّوها كما جاءت)). يراجع أبي الفرج عبد الرَّحمان ابن الجوزي، مناقب الإمام أحمد، تحقيق عبد الله تركي، دار هجر، مصر، ص232،227. وانظر التبَّاني، المرجع نفسه،ج1،ص16.

[2] انظر تقي الدين الحصني، دفع شبهة من شبه وتمرد، المكتبة الأثرية، القاهرة، دون ذكر الطبعة وسنتها، ص11.

[3] سورة النحل، الآية: 33.

[4] سورة فاطر، الآية: 10.

[5] سورة فاطر، الآية: 10.

[6] انظر التباني، مرجع سابق، سبق ذكره، ج1، ص 102، 103.

المطلب الثاني: بيان مآلات قول المخالف ونقد الرواية.

أولا: بيان مآلات قول المخالف

1- سفك الدماء

يواصل الشيخ العملية النقدية في هذا القسم بفن مسلكي آخر، حيث يحيل عقل المخالفين إلى النظر في مآلات مقالاتهم في الواقع الحياتي للمسلمين، هل كانت سبباً لتآلف المسلمين وتناصرهم؟ أم كانت سبباً للشقاق والعداوة بينهم؟ وهذا يدل على الشمولية المنهجية للرجل في ميدان الرَّدِّ على الخصوم، فما كان سبباً للإخلال بالأقطاب الخمسة للحياة يترك ولا يكون مُثَاراً بالأقلام والألسن، فإنه مفض لضياع الأمن وضياع الأمن مفض لضياع الدين، إذن فهذه الآراء المثبتة للتجسيم مضيعة للدين بعنوان إقامة الدين وليس أدل على ذلك مما أبانه الشيخ من مآلات القول بالتجسيم، وما وقع بسببها من إزهاق نفوس معصومة.[1] مُدَلِّلاً على ذلك بما أشار إليه ابن الأثير في كامله، حيث سرد في حوادث سبعة عشر وثلاثمائة ما كان بين أصحاب أبي بكر المَرْوَزِي الحنبلي (ت 292 هـ) وغيرهم من العامة، من قتال أُزْهِقَ على إثره كثير من الموحدين، بسبب اختلافهم في تفسير قوله تعالى: ﴿ 7ƒ‘ 7Wèq‘ b& #¤ã ﴾ ﴿ #Yqã‘ $B)B ﴾.[2] فقال أصحاب أبي بكر المروزي أن المراد بالمقام المحمود أن يقعد النبي صلى الله عليه وسلم مع الله على العرش، وقالت الأخرى المراد به الشفاعة، فحدثت فاجعة استحلال دماء المعصومين بغير حق.[3]

2- الموازنة بين المفاسد والمصالح

وتوظيف الشيخ لهذا المسلك، لما له وقع في النفوس، ذلك أنَّ إبراز ما نجم عن مقالات المجسمة من الشر العظيم قد يَكُفُّ من له عقل سليم عن التَّرويج لهذه الآراء التي لها عواقب

---

(1) انظر التباني، مرجع سابق سبق ذكره، ج1، ص 23.

(2) سورة الإسراء، الآية: 79.

(3) ابن الأثير، مرجع سابق سبق ذكره، ج8، ص 213، بتصرُّف.

وخيمة، فإن العاقل يحذر تكرار الخطأ الذي وقع فيه المتقدمون، فيخسر كما خسر سلفه أغلى المقدرات، فلا بارك في آراء يترتب عنها فتنة تدوم زمناً طويلا بعنوان الإصلاح.

ويصادق على ذلك بقوله تعالى: ﴿ ... ﴾.[1]

فالقتل لا يطول، والفتنة تطول وقد تتجدد في عصور متأخرة لبقاء تلك المذاهب المختلفة فيما بينها، اختلافاً يوجب التطاحن.

ومنه، فإنَّ هذه الآراء التي لا تتره الخالق عن مشابهة عباده باطلة، بالنظَّر إلى أثرها في الواقع الديني للمسلمين.

ثانيا: إعمال آلية فحص الرِّواية التاريخية.

1- بيان الخلل المنهجي

قد تنسب كثير من الآراء المنحرفة إلى إمام يحضى بقبول وتأييد لدى الناس كي يتبنى القوم فساد ما ذهب إليه المزيفون، ظلماً وزوراً، ودين الله تعالى أجلُّ وأعظم من أن يعبث به العابثون، لذلك فإن الشيخ التباني -رحمه الله تعالى- وظف مسلك التحقيق في الرواية التاريخية وفق قواعد وضوابط السند المقبول، لمعرفة صحة أو عدم صحة الأخبار التي تروجها المجسمة، حيث نسب المجسمون بعض الآراء الدَّالة على التجسيم للإمام أحمد- رحمه الله تعالى- بغير برهان صحيح- حسب ما يراه الشيخ التباني، حيث أشار إلى إدخال ابن أبي يعلى في طبقاته بعض المتقدمين عليه والمتأخرين عنه في الوفاة، ممن هم من أقرانه عوضاً عن تلامذته، مما يفهم منه أن هؤلاء الـــمُحْدِّثين لهم نفس آراء الإمام أحمد- رحمه الله تعالى- من تشبيه الله تعالى بخلقه، ويدلُّ ذلك: إمَّا على خلل منهجي من غير قصد أو التَّعصب لأفكار المشبِّهة بإدراج هؤلاء في طبقات أتباع الإمام أحمد- رحمه الله تعالى-.

---

[1] سورة البقرة، الآية: 217.

فتكون حيلة، من خلالها يقرأ ويُفْهَمُ للإمام أحمد، ممن لا ينتسبون إليه، ومعلوم أن تلامذة الإمام يتفقون فيما بينهم في مسألة التنـــزيه مطابقة له، إلا أن يقع خلاف بسيط، وهذا نادر الوقوع، فكيف ينسب إليه من قد يخالفه في بعض المسائل العقدية؟! فإنَّ العادة تجيز إمكان مخالفة أقرانه له، بينما تلامذته ومن اختص بهم، أو اجتمع بهم أوقاتاً فإنَّ إمكان مخالفتهم له نادرةً أو قليلة عادةً.[1]

2- مسلك إثبات الخلل المنهجي

أشار الشيخ التباني إلى توظيف بعض النقول الواردة عن أقران الإمام أحمد، بطريقة توحي المطابقة التامة والموافقة لآراء الإمام أحمد، حيث إذا أورد هؤلاء قولاً متضمناً للتشبيه أشاروا إلى موافقة الإمام أحمد له، والإمام أحمد براء من لفظ فيه تشبيه صريح.

ودليل ذلك ما نقله ابن أبي يعلى في طبقاته عن علي المديني أنه قال:" أيَّد الله تعالى هذا الدين برجلين لا ثالث لهما، أبو بكر الصديق يوم الرِّدَّةِ، وأحمد بن حنبل يوم المحنة..".[2]

وإيراده كذلك لقول أحمد بن إسحاق بن راهويه:" سمعت أبي يقول: لولا أحمد بن حنبل وبذل نفسه لِـــمَا بَذَلَـــهـــَا لَذَهَبَ الإسلام".[3]

فالإحاطة الدقيقة للشيخ بطبقات الحنابلة ودرايته بتلامذة الإمام أحمد ممن دونه مَكَّنَتْهُ من التفطن لإمكان توظيف المتعصبين لهذا المسلك لترويج مذهبهم، إذ لا يثبت دليل على ملازمة هؤلاء المشايخ للإمام أحمد، بل أدرج جمهور من العوام في زمرة تلامذة الإمام أحمد، ممن قل حَظُّهُ من العلم، فإمكان صدور انحرافات من هؤلاء أمر وارد لِيُخْدَعَ النُّاسُ بتصورهم، أنَّ كُلَّ ما نسب إلى الإمام أحمد حقٌّ لا امتراء فيه، فيصبح الباطل حقّاً، فَيَضِلّ كثير من الناس بسبب هذا التدليس.[4]

مسلك الفحص والتمحيص الموظف من قبل الشيخ التباني قطع صلة بعض الأباطيل المنسوبة للإمام أحمد- رحمه الله تعالى-، أي أنَّ هؤلاء أو أتباعهم لم ينجحوا في ترويج مقالات التشبية بواسطة مسلك التدليس، بنسبة هذه المقالات إلى غير أصحابها.

---

(1) انظر التباني، مرجع سابق، سبق ذكره، ج1، ص 34.

(2) انظر القاضي أبو الحسين محمد بن أبي يعلى، طبقات الحنابلة، دار المعرفة، بيروت، دون ذكر ترتيب الطبعة وسنتها، ج1، ص 13.

(3) انظر المرجع نفسه، ج1، ص 13.

(4) التباني، مرجع سابق، سبق ذكره، ج1، ص 34، بتصرُّف.

المطلب الثالث: إيراد أصل انحراف المخالف.

أولا: الأخذ عن اليهود:

يبدع الشيخ التباني- رحمه الله- عدة مسالك لإبطال ما قرّره المشبهون، من خلال مسلك إبطالي يتمثل في بيان الأصول الفكرية للمشبهة، فإن بيان أصل كل فكرة مستقبحة عند المسلمين أدعى لإقناع العوام وإلزام تلامذة المشبهة بتقرير فساد ما ذهب إليه سلفهم، حيث أشار إلى أنَّ التشبيه والتجسيم تلقوه عن اليهود، فقد كان اليهود يقيمون بين ظهراني المسلمين، بدليل ما جرى بينهم من مناظرات.[1] وإذا كان التواصل مع أولئك الذين ليس لهم كفاءة علمية في دين الإسلام، فإنَّ ذلك مدعاة لكي يكون اليهود أساتذة لأشباه علماء المسلمين.

ثانيا: الحركات السرية:

إن انتصار المسلمين وبسط حكمهم على مشارق الأرض ومغاربها، نتج عنه حركة سرية، تتظاهر باعتناقها الإسلام لإفساد الإسلام، من خلال ترويجها لانحرافات عقدية بمسألة متعلقة بمسألة التنزيه، ودليل ذلك: ما دسَّهُ اليهودي عبد الله بن سبأ، من أفكار فاسدة تبنتها الرافضة، [2] إلى أن بلغ الأمر بالغلاة منها إلى ادعاء أن الله على صورة إنسان.[3] وهذا مطابق لعقيدة اليهود.[4]

وإذا كان هذا الرأي مطابقا للعقيدة اليهودية يلزم أن يكون هؤلاء ومن حذا حذوهم من المشبهة تلامذة اليهود، وقد أثبت الشيخ التباني ضلوع اليهود في دس التشبيه لأشباه العلماء، بما قصَّه الله تعالى عنهم من طامات تَنْسِبُ القبيح إلى الله تعالى.[5] حيث قال تعالى: ﴿ ... ﴾.[6]

---

(1) انظر شمس الدين ابن قيم الجوزية، هداية الحيارى في أجوبة اليهود والنصارى، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 2014، ص 83، 84.

(2) انظر المحقق محمد محي الدين عبد الحميد، مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، دون ذكر رقم الطبعة، 1990م، ص 11.

(3) المرجع نفسه، ص 108.

(4) انظر التوراة، سفر التكوين، الإصحاح: 32، العدد 23، 24.

(5) انظر التباني، مرجع سابق، سبق ذكره، ج1، ص 14.

(6) سورة آل عمران، الآية: 181.

وقوله تعالى: ﴿ «! $ ¨Β ⁄ ä3 ª= yè s9 šχ ρã ÏΒ ÷σ ßϑ ø9 $# ÏΜ ø9 $% r ﴾. [1] بل عـــدَّدُوا قبـــائح التشـــبيه، وبيـــان ذلـــك: قولـــه تعـــالى: ﴿ (⁄ ä3 ø9 r& ωr ã ÝÁ ø) ãƒ ©! $# ÏN ºu ‘Ï Ζ ãƒ ©! $# ωr ß ÏG ÷ƒ

أن يكون جزء من الذات الإلهية قد حلَّ في جسد آدم عليه السلام، وهذا اللازم باطل وانتفاء هذا اللازم الباطل يستلزم انتفاء ملزومه، فيكون المراد بقوله تعالى:﴿... ÓÇr‹ `Ï ìŠÙ ÆM÷ ÿRr ...﴾[1]

أنَّ الله تعالى خلق روحاً لآدم عليه السلام، وإضافة الرُّوح إليه في الآية إضافة مخلوق للخالق على سبيل التخصيص والتشريف، لا إضافة صفة لموصوف، فإن هؤلاء لما أثبتوا إضافة الرُّوح إضافة جزئية إلى الذات الألهية التي انفصلت عنها عند خلق آدم، طعنوا في الله تعالى مسوِّغين تشبيه الله تعالى بخلقه. وبهذا المسلك ينقض الشيخ هذه القواعد الباطلة التي أسسوا عليها هذه الآراء، وهدم القواعد التي أسسها المشبهة ومن سلك مسلكهم من النصارى يقتضي هدم الآراء التي تبنى عليها هذه القواعد، فبطل جواز تشبيه الله بخلقه وثبت تقديسه وتنـــزيهه عن مشابهة المخلوقين.[2]

رابعا: حمل النصوص على ظاهرها

لم يكتف الشيخ التباني بإيراد أصل واحد في انحراف هؤلاء فيما يختص بفهمهم للنصوص، ممَّا يدل على دقة النَّقد والخبرة بقواعد فهم نصوص الوحي المعصوم، حيث أبرز أصولاً أخرى أدَّت إلى الانحراف في مسألة التَّنـــزيه، حيث قرَّر حملهم النصوص على الظاهر، مثبتين ما ينبغي نفيه من المعاني الباطلة، التي بواسطتها يُشَبَّهُ الله- تقدس وتبارك- بخلقه.

مثاله: قوله تعالى:﴿... #ZÆÅ/ $ð‹Ïœ b‰. @$ ÞÎ﴾.[3] فلا يستلزم من إثبات السَّمع والبصر لذاته أن يكون قد أراد الله بهذا السَّمع ذلك السَّمع الموجود عند المخلوقين، بما يلزم عن ذلك اشتقاق آراء صريحة في تشبيه الله تعالى بخلقه، كادعاء المغيرة بن سعيد أن الله تعالى على صورة رجل، على رأسه تاج، وأن أعضاءه عدد حروف الهجاء.

---

(1) سورة ص، الآية: 72.

(2) انظر التباني، مرجع سابق، سبق ذكره، ج1، ص 26.

(3) سورة النِّساء، الآية: 58.

لذلك يستوجب على من أثبت السمع والبصر أن ينفي ما قد يتبادر في ذهنه من تصور المشابهة بين الخالق والمخلوق.[1]

وفي هذا المسلك الذي وظفه الشيخ إشارة إلى القياس الفاسد لدى المشبهة، حيث قاسوا الخالق على المخلوق بواسطة فهم اللوازم الباطلة من نصوص الصفات.

كذلك استنادهم إلى الأدلة المحتملة فيما لا يثبت إلا بالأدلة القطعية، فالظني لا يمكن فهم دلالته إلا بحملة على القطعي الظاهر الدلالة، ونصوص الأسماء والصفات من المسائل الغيبية، يُرَدُّ فهمها إلى خبر صحيح السَّند، قطعي الدلالة، فإن ردّها إلى دليل ظني يفضي إلى القول على الله ما ليس لهم به علم.

وهو حرام لقوله تعالى: ﴿ Óø7ø8ø NøøYø `Ü/ $Br $kÈB •gß $B · ïm°qÿø8ø ‘îr Pøm $JRÎ) øŒÎ ﴾[2]. فجعل القول عليه بغير علم من المسائل المحرَّمَة التي ذكرها في هذا السياق.

وقال تعالى: ﴿ Oüø ¾ïÎ 79 §øø $B ßÈ#øø? ŸŸr ﴾. [3] فالله سبحانه وتعالى يختبر عباده ليظهر ما علمه أزلاً من ردِّ المنعم عليهم ما احتمل وجوهاً من المعاني إلى الظاهر في الدلالة، وإنما وضع الحكيم الخبير كلاماً حمَّالاً لوجوه الحقيقة اختباراً لهم وفتنة لهم، فإمَّا أن يزيغوا عن الحقّ أو تطمئن قلوبهم بما عملوا به من مسلك صحيح عاصم من الضلال، فإذا ردُّوا النصوص الظنية إلى النصوص القطعية فقد فازوا بمعرفة الله معرفة صحيحة، وإن أثبتوا بالظن ما لا يثبت إلا بالقطعي فقد ضلوا وأضلوا.[4]

---

[1] انظر التباني، المرجع نفسه، ص 26.

[2] سورة الأعراف، الآية: 33.

[3] سورة الإسراء، الآية:36.

[4] نقل بتصرف عن التباني، المرجع نفسه، ص 26.

خامسا: الاعتماد على أحاديث ضعيفة

من أسباب انحراف المشبهة اعتمادهم على أحاديث ضعيفة لا تصح، ومعلوم أن الصفات الإلهية من المسائل الغيبية التي لا تثبت إلا بالنصوص القرآنية الظاهرة القطعية الدلالة، ونصوص السُّنَّة الصحيحة السند، القطعية الدلالة، وإثباتها بحديث ضعيف يستلزم عدم صحة هذه الآراء وانتفائها.

ودليل ذلك: تشبيه الله تعالى بخلقه معتمدين على أحاديث لا تصح منها:

" رأيت ربي في أحسن صوره ".[1]

بواسطة هذه الأحاديث أسسوا قاعدة مُطَّردَّةٍ، تنص على إمكان وجود شبيه لله تعالى من خلقه.

كما أنهم أثبتوا هذه الآراء الباطلة بمسلك غير صحيح يتمثل في إثبات الأخبار المتضمنة للتشبيه بواسطة حديث لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم، وإنما هو موقوف على الصحابي أو التابعي، ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم إذا أخبر عن ربه يُخبر بوحي من الله تعالى(أما الصحابي أو التابعي ربما نقل خبرا عن أهل الكتاب متضمن للتشبيه)[2] على سبيل التوقي، وقد لا تبين أنها من أقوال أهل الكتاب لاشتهارها بين النَّاس، لذلك ينبغي أن تثبت هذه الأخبار عن النبي صلى الله عليه وسلم فهو يتلقى من مصدر معصوم، أما التابعي أو الصحابي فإنه ينقل على سبيل الإخبار والتحديث لا على سبيل الاعتماد على مصدر غير معصوم.[3]

سادسا: قياس الخالق على المخلوق

من أسباب انحرافهم العقدي في مسألة التنـــزيه حملهم الصفات الإلهية على مقتضى الحس بلوازمه المنتفية عن الله تعالى من سمع، وبصر، وحركة، وانتقال التي أثبتوها على وجه النقص الموجود لدى المخلوقين، فكان تشبيههم بالنظر إلى لوازم الحس عند المخلوق وما فيها

---

[1] انظر كتاب السنة، ج1، ص 227.

[2] ابن كثير، مرجع سابق سبق ذكره، ج1، ص 5.

[3] ابن كثير، مرجع سابق سبق ذكره، ج1، ص5، بتصرف.

من نقائص، فالانتقال المنسوب لله تعالى بلوازم المخلوق يتضمن التعب، والجهد. وهذه من وجوه النقائص القبيحة المتره عنها ربُّ العزة تعالى.[1]

يستشف مما سبق أن الشيخ التَّبَّانِي قد أثبت بواسطة المسالك التي وظفها عدم صِحَّة المسالك التي وظفها المخالفون في إثبات مشابهة الخالق بخلقه.

إلا أنَّه لا يستلزم أن يكون من أثبت لله تعالى صفة بالسند الصحيح إلى النبي صلى الله عليه وسلم، بالدلالة الصريحة من نصوص القرآن والسنة الصحيحة أن يكون مُشَبِّهاً الله تعالى بخلقه.

وهذا مثل الذي يثبت السمع والبصر وفق المعايير المشار إليها آنفاً، ثم يُدْرَجُ في زمرة المشبهة، فالأول أثبت الصفة ولوازمها المستحقة لله تعالى و نفى ما قد يتوهم من لوزام باطلة، فإن جاز إثبات السمع والبصر بالضوابط السابقة الذكر فإنه يجوز إثبات الاستواء، وصفة اليدين، وغيرها من الصفات التي تدل عليها النصوص صراحة كما تدلُّ على صفة السمع والبصر صراحة. فإن قيل يجوز إثبات السمع والبصر، ولا يستلزم من إثباته لله على الوجه اللائق مشابهة المخلوقين، ولا يجوز إثبات اليدين على الوجه اللائق الغير المشابه للمخلوقين، قيل ما الضابط الذي يثبت وفقه السمع والبصر لله تعالى وتنفي به صفة اليدين والعلو ؟

فإذا وُضِّحَ ضابط ذلك يمكن نفي صفة اليدين والعلو، وإثبات السمع والبصر، وإن لم يُوَضَح الضابط أثبت الجميع.

وهذا ما قد يستدرك به على الشيخ بإدراجه النصوص التي لا تدل على التشبيه مع النصوص الدالة على التشبيه[2] دون توضيح الضابط الدقيق بين ما يستلزم التشبيه وبين ما لا يستلزم التشبيه.

وإلا قيل أنه كما يستلزم إثبات اليدين والعلو من تشبيه، يستلزم من إثبات السمع والبصر تشبيه الخالق بالمخلوق، لاسيما أن الأشاعرة يثبتون السمع والبصر لله تعالى.[3]

---

[1] التباني، مرجع سابق، سبق ذكره، ج1، ص 27، بتصرف.

[2] انظر التباني، المرجع نفسه، ج1، ص 12.

[3] انظر شمس الدين الذهبي، سير أعلام النبلاء، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي، مأمون صاغرجي، إشراف: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، ج24، ص 156.

يمكن القول من خلال النَّظر في كتاب أحد أساطين الأشاعرة (أبي الحسن الأشعري) في كتابه((رسالة إلى أهل الثغر)) أنَّه قد أثبت صفة اليدين والعلو لله تعالى على الوجه الحقيقي الذي يليق به، فقد قال: ((وأجمعوا على أنه عز وجل يسمع ويرى، وأن له تعالى يدان مبسوطتان...))[1].

وقال في سياق إثباته لصفة العلو لله تعالى: ((وأنه تعالى فوق سماواته على عرشه دون أرضه، وقد دلَّ على ذلك[2] قوله تعالى: â Ú öF$ŠaÎ #Å‰t b& ä$Jj 9$'Î `B Læ¥B&ä â [3] á

وقد ذهب الإمام الباقلاني إلى ما ذهب إليه أبو الحسن الأشعري في مسألة إثبات صفة اليدين لله عز وجل على الوجه الحقيقي في كتاب (تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل)، حيث قال: ((...لو كان المراد بقوله تعالى: â... £ ‰‹Î MÞ=z $J‰ ‰ãó b& 7èZB $B...â [4] á...،القدرة، لوجب أن يكون له قدرتان، وأنتم لا تزعمون أن للباري قدرة واحدة، فكيف يجوز أن تثبتوا له قدرتين؟ وقد أجمع المسلمون من مثبتي الصفات والنافين لها على أنه لا يجوز أن يكون لله قدرتان، فبطل ما قلتم.))[5] ثم أشار في سياق آخر أنه لو كان المراد باليد القدرة لاحتج إبليس بأن ليس لآدم عليه فضل، إذ كلاهما قد خُلق بالقدرة، فكيف يُؤمر بالسجود لمن خُلق بمثل ما خُلق به إبليس؟! وأي فضل ومنقبة لآدم يستلزم عنها السجود له؟![6].

---

[1] انظر أبي الحسن الأشعري، رسالة إلى أهل الثغر، تحقيق: الجنيدي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط2، 2002م، ص225.

[2] انظر أبي الحسن الأشعري، المرجع نفسه، نفس المعطيات السابقة، ص 232.

[3] سورة الملك، الأية: 16.

[4] سورة ص، الأية: 75.

[5] أبو بكر محمد الطيب الباقلاني، تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل، تحقيق: الشيخ عماد الدين أحمد، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط3، 1993م، ص 297.

[6] انظر الباقلاني، المرجع نفسه، نفس المعطيات السابقة، ص 298.

ثم أشار إلى أنه لا يلزم من كون إثبات الصفات المشتركة مع المخلوقين من حيث الاسم أن يكون لوازمها نفسها اللوازم الموجودة عند المخلوقين، فإنَّ اليدين عند الإنسان من الجوارح المستلزمة للوازم النقص: من انفصال وتركيب، وجزئية، ويستحيل جواز هذه اللوازم الموجودة عند المخلوقين على الله تبارك وتعالى، لأن ذاته - تبارك وتعالى- لا تشبهها ذوات المخلـــوقين، فضلا عن المماثلة.[1]

فرائدا المدرسة الأشعرية قد أثبتا صفة اليدين لله تعالى على الوجه اللائق من غير تشـــبيه ولا تكييف ولا تمثيل، فالأول أثبتها بمسلك نقلي، والثَّاني بمسلك نقلي وعقلي، حيث يكون ما سبق عرضه محاولة اقتراب من دقة العرض لمذهب الأشاعرة في الأسماء والصفات، اســـتدراكا على ما لم يشر إليه التباني خلال عرضه للمسألة.

[1] انظر الباقلاني، المرجع نفسه، نفس المعطيات السابقة، ص 298.

المبحث الثاني: مسالكه في الرَّدِّ على المخالف في باب التوحيد.

المطلب الأول: التنويع في ضروب الاستدلال.

لما كان الانضواء تحت مظلة التوحيد عاصما للدم والمال، والبضع، مترتباً عليه أحكام الدين والدنيا، أوقف الشيخ التَّبَّانِي- رحمه الله تعالى- قلمه على دحض حجج المتجاسرين على إبطال توحيد المنتسبين لأهل القبلة، وكفى بأولئك إثماً أن يستهينوا بحرمة دماء عظمها الله تعالى، وأعلى شأنها، فيا له من هول عظيم وخطب جسيم، فإن التوحيد عليه مدار الدين، بل هو لب الانتساب إلى دين الإسلام، يحسبونه هينا وهو عند الله عظيم، وبالنظر إلى قدر التوحيد، وظَّف الشيخ التَّبَّاني- رحمه الله تعالى- حججاً متنوعة ومتعددة، وذلك بالنظر إلى تعدد حجج الخصوم، وتنوعها، فإن القدرة النقدية، تتطلب الإتيان بحجج بمثل حجج المخالف، مع استصحاب ميزة الإلزامية، فيتم استظهار الحجج الأقوى والأظهر للحق، مع التنوع في درجاتها ومراتبها. حتى إذا جالت فيها الخواطر والعقول ما زادها إلا إيمانا وتسليما، فتكون أشفى للصدور وأظهر للعقول على ما سواها.

وقد أبدع الشيخ وجوها عديدة من الحجج، حسب ما يقتضيه الحال، وما يقتضيه وقع المسألة المتنازع فيها مع الخصوم، وأثرها الظاهر -على الساحة العملية- على الحياة الدينية، حيث يتبين من خلال إجالة النظر في نسق الشبكة المنهجية للرَّجُلِ أنه خصص لأحد أكبر القضايا التي تُعَدُّ عموداً رئيساً في باب التوحيد أنواعاً من ضروب الاستدلال المتنوعة، حيث أبرز مسألة التقسيم الثنائي أو الثلاثي للتوحيد من أولى القضايا معالجة في باب التوحيد، مشدِّداً النكير على منشئ هذا التقسيم.

أولا: ضبط مفهوم العبادة

ابتدأ بضبط المفهوم الدقيق للعبادة، مبيناً أنها خضوع العابد للمعبود قلباً وقالباً، وبناءً على التحديد اللغوي للمفهوم، يُفَرِّعُ عنه مسلكاً عقلياً لِيَخْلُصَ إلى الخطأ الذي وقع فيه الـمُقَسِّمُونَ للتوحيد إلى: توحيد ألوهية ، توحيد ربوبية، وتوحيد الأسماء والصفات.

فإذا كانت العبادة خضوعاً قلبياً وظاهرياً للمعبود، مع ثبوت ما هو معلوم بالبداهة أن الخضوع القلبي لا يطَّلع عليه إلا الله سبحانه وتعالى، وهذا يستلزم- حسب ما يراه الشيخ- أنه ليس كل من يسجد لغير الله تعالى يحكم عليه بالكفر الاعتقادي، فإذا سجد أحد لغير الله معتقداً أنه يمتاز عن سائر البشر بفعل ما لا يقدر عليه إلا الله تعالى، من إحياء وإماتة، وتدبير، وخلق، فإنه يُكَفَّرُ بذلك الاعتقاد، لا لأجل السجود في ذاته، أما أن يسجد لغير الله تحية وتعظيماً مقيدا يليق بالمخلوق، فإنه لا يحكم بكفره وفق هذا المسلك.[1]

ثانيا: التلازم بين توحيد الألوهية والربوبية

ووجه إثبات هذا المسلك التلازم الموجود بين توحيد الألوهية وتوحيد الربوبية، أي دليل إبطال القسمة الثلاثية أو الثنائية للتوحيد يتضح بأن الذي اعتقد تفرد الله تعالى في الرزق والتدبير، والإحياء، والإماتة، لا يمكن أن يعتقد في المسجود له أنه يرزق ويدبر، ويحي، ويميت، فحفاظه على نفس الاعتقاد دليل على التلازم الموجود بين توحيد الربوبية وتوحيد الألوهية، بدليل أنه لو سجد لله تعالى كان سجوده في غاية التعظيم والخضوع.

فلما أقرَّ بلسانه وعقد بقلبه أن الله المحي والرزَّاق وحده، لزم عنه بالضرورة إفراده بالخضوع التَّامِّ إذا سجد، فكان الإقرار بربوبية الله مترتب عنه إفراده بالعبادة، مع التعظيم والخضوع المطلق، وبناء على ذلك فإن الجوارح ترجمان القلب، لذلك ينبغي أن ينظر في قصد الساجد لغير الله تعالى، فإن هؤلاء الذين قسموا التوحيد إلى ثلاثة، فصَلُوا الظاهر عن الباطن، وقطعوا العلاقة الموجودة بين الجَوَارح والقلب، ورتبوا على ذلك حكما ينص على التقسيم الثلاثي، وقد وضح فيما سبق أن الاعتقاد عمل القلب، فهو أساس صحة الظاهر.[2]

وقد أتبع الشيخ التَّبَّانِي هذا المسلك بمسلك نقلي لإبطال القول بالقسمة الثلاثية، حيث قرَّرَ عدم ثبوت دليل واحد في السُّنَّة الصحيحة أو أثر عن الصحابة، أو التابعين.

---

[1] انظر التباني، مرجع سابق، سبق ذكره، ج1، ص 118.

[2] انظر التباني، مرجع سابق، سبق ذكره، ج1، ص 119.

ثالثا: الرَّد من النقول

أورد دليلاً من السُّنَّةِ الصحيحة استنبط منه التلازم بين توحيد الألوهية وتوحيد الربوبية.

حيث قال النبي صلى الله عليه وسلم لمعاذ بن جبل رضي الله عنه لما أرسله إلى اليمن **"ادعوهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله فإن هم أطاعوا لذلك فأخبرهم أن عليهم خمس صلوات في اليوم والليلة .... ".**[1]

فلو كانت القسمة الثلاثية للتوحيد مما ينبغي بيانه، لأمر النبي صلى الله عليه وسلم معاذاً رضي الله عنه بأن يعلم الناس توحيد الألوهية الذي جهلوه دون توحيد الربوبية، فلما انتفى ذلك، انتفت مشروعية القسمة الثلاثية للتوحيد المستلزمة للقول بالتكفير، بل وردت في القرآن الكريم كلمة التوحيد مطلقة، وإذا كانت مطلقة فإن الناطق به عن علم ويقين موحد لربه في عمله، تبعاً لتوحيده القلبي، وإلا لو كان مشركاً بربه في عمله بالجوارح لما كان موحداً له ابتداءً.[2]

وقد جمع قوله تعالى: ﴿ ª! $ ŏv) m»9) w ¼çR& Ô=æ$ ﴾.[3] بين توحيد الألوهية وتوحيد الربوبية، فكل من استيقن قلبه بما نطق به لسانه من كلمة لا إله إلا الله لا بد أن يوحد الله في العبادة. ثم يخلص الشيخ التَّبَّاني إلى أن التَّلازم والاتصال بين توحيد الألوهية وتوحيد الربوبية ثابت باستقراء آيات التوحيد.[4]

وقد احتج الشيخ التَّبَّانِي كذلك على من أوجب التقسيم الثلاثي للتوحيد بحديث صحيح، حيث قال النبي صلى الله عليه وسلم لأسامة بن زيد لما قتل أحد المشركين ظَناً منه أنه قال لا إله إلا الله، خوفاً من الموت وليس قبولاً لها بالقلب:**" هلاَّ شَقَقْتَ عن قلبه حتى تعلم أقالها أم لا ؟ ".** [5]ووجه الدلالة من عدم ثبوت الانفصال بين توحيد الألوهية والربوبية أن

---

(1) رواه البخاري، في صحيحه (1395).

(2) انظر التباني، مرجع سابق، سبق ذكره، ج1، ص 126.

(3) سورة محمد، الآية: 19.

(4) انظر التباني، مرجع سابق، سبق ذكره، ج1، ص 126.

(5) رواه مسلم في صحيحه، رقم (96).

أسامة رضي الله عنه لم يعتذر للنبي صلى الله عليه وسلم بعدم اعتراف هذا المشـــرك بتوحيـــد الألوهية، فدَّلَّ ذلك على تلازم التوحيدَيْن في كلمة لا إله إلا الله.[1]

رابعا: دليل الفطرة

أورد الشيخ أدلة من الفطرة بوجه يثبت التلازم بين التوحيدَيْن، وينفي وجود انفصـــال بينهما، حيث قرّرَ أنه معلوم بالفطرة أن من ثبتت له الربوبية وحده فهو مستحق للعبادة وحده، وصحيح عكس ذلك، فيترتب عن توحيد الربوبية بالضرورة توحيـــد الألوهيـــة، فيكونـــان متلازمين وفق هذا المسلك الموضح.[2]

خامسا: دليل العقل

أما عن استدلاله بالطرق العقلية في إبطال القسمة الثلاثية للتوحيد، فيظهر أنه قد استنتج بعض الدَّلاَلاَت العقلية من بعض نصوص القرآن، من خلال العلاقة بين اللازم والملزوم، حيث ذكر عدَّة آيات قرآنية، ثم بين أنه يلزم من تقسيم هؤلاء للتوحيد إلى ثلاثة أن يكون الله قد قال: اعبدوا إلهكم في قوله تعالى:﴿ ßâà/‘ frÑ6q&$ â¨ $Y9$ K»7 ﴾.[3]وعلى زعمهم أن يقول الله تعالى بدلا من﴿ ÿüî’ îN¿Ü°•ð) ¢!n “ Ï‰$’‹î •? Ù9‰ ﴾.[4]" ألم ترى إلى الذي حاج إبراهيم في إلهه". وعلى اللازم أن يقول الله تعالى" وإذ قال الحواريون ياعيسى ابن مريم هل يستطيع إلهك... ". بدلاً من قوله تعالى:﴿ b‰ š• ƒ‘ ß‹ÜG6„ Ñd Oƒèß ûé‰Ó¤Šè»ƒ šc qƒí#qs‰A% Ñð) ﴾ ... ä$Jj¡9$ `Ï Ñ‰íß $Yèã Aí\ã ﴾.[5]وانتفاء اللازم دليل على انتفاء الملزوم، فإذا عُلم بالضرورة انتفاء مخاطبة الله تعالى للناس بصيغة " إلهكم " انتفى ثبوت معرفة المشركين لوحدانية ربهم، ومن ثم انتفاء معرفة المشركين لتفرد الرَّبّ بالخلق والتدبير، والإحياء، والإماتة، الذي هو من لوازم الرُّبوبية.

---

(1) انظر التباني، مرجع سابق، سبق ذكره، ج1، ص 121.

(2) انظر التباني، المرجع نفسه، ج1، ص 119.

(3) سورة البقرة، الآية: 21.

(4) سورة البقرة، الآية: 258.

(5) سورة المائدة، الآية: 112.

وإثبات الشيخ لانتفاء معرفة المشركين بتفرد الرَّبِّ بالخلق والتدبر يستلزم بطلان رأي من قال بمعرفة المشركين لتوحيد الرُّبوبية، حيث كان هذا الرأي الذي قالوه مُسوِّغاً لهم للقول أن الله أراد تعريفهم بتوحيد الألوهية، فيقسموا بناءً على هذا اللازم الذي رتبوه التوحيد إلى قسمين.[1]

من اللوازم الباطلة لرأي المقسمين للتوحيد إلى ثلاثة أقسام- حسب ما قرّره الشيخ- الطعن في النبي صلى الله عليه وسلم، بأنهم بينوا ما لم يبينه النبي صلى الله عليه وسلم في باب رئيس من أبواب الدعوة، متعلق بأغلى ما حفظه الله تعالى وعصمه من الدم، والمال، وقد بين النبي عليه السلام مُلَحَ هذا الدين، فكيف لا يبين ما هو من صلب الدين ؟! وإذا علم بطلان هذا اللازم فإن ملزومه باطل.[2]

وبذلك يبطل ما قرره أهل التقسيم الثلاثي للتوحيد، من خلال هذا المسلك البرهاني. وإيراد الشيخ لهذه اللوازم على الوجه الكامل دليل على دقة النظر المترتب عنه الاستدلال بشكل كامل. وقد قرَّر الشيخ إبطال القسمة الثلاثية للتوحيد بمسلك عقلي دقيق، حيث قاس قياس المقسمين للتوحيد، فتبين له أن الآيات الواردة في الكفار، قد جعلها أولئك مطابقة- من حيث الحكم- على السَّواد الأعظم للمسلمين.

سادسا: إثبات فساد قياس المخالف

إن الفهم غير الصحيح لأصحاب القسمة الثلاثية – حسب ما يراه الشيخ- للنص القرآني جعلهم يحملون الآيات الواردة في شأن الكفار على السواد الأعظم للمسلمين، وبالتحديد في قوله تعالى: ﴿ ÇÌÈ bqäÜÎ6B Nèdr ×ÝÎ «!$# Nèdçÿò2 & ßÌÏsñ$Br ﴾.[3]

---

[1] انظر التباني، مرجع سابق، سبق ذكره، ج1، ص 127.

[2] انظر التباني، المرجع نفسه، ج1، ص 128.

[3] سورة يوسف، الأية: 106.

فذهبوا إلى استواء المسلمين والمشركين في معرفة تَفرُّد الله تعالى بالربوبية، وجهل الفريقين باستحقاق الله تعالى كل أنواع العبادة على اختلاف فضائلها عند الله تعالى، وإذا علم أن هذا القياس مفتقد لشرط الاشتراك في العلَّة، فإن المسلمين أقرّت قلوبهم وقبلت التوحيد وطبَّقته في الواقع الحياتي، بخلاف قلوب المشركين التي لم تقبل التوحيد، و لم تعمل بمقتضاه في الواقع العملي.

وبذلك يتبين أن العلة مختلفة، لذا يستلزم بطلان صحة هذا القياس، وإذا بطلت صحة هذا القياس بطل الرَّأي المراد إثباته بهذا القياس، فيبطل القول بالتقسيم الثلاثي للتوحيد.[1]

هذا وقد دحض الشيخ ما ذهب إليه أولئك من القول بالقسمة الثلاثية للتوحيد، بما هو موافق للعقل الصحيح السَّوِي الذي لا غبش فيه، حيث أحال عقول أهل النظر إلى أنه لا يستقيم عقلاً أن يسألهم من رَبُّ السماوات السبع ورَبُّ العرش العظيم، مع علمهم المسبق أن الله تعالى هو رَبُّ ذلك وحده، فيكون هذا السؤال من قبيل العبث الذي لا يصدر من بعض المخلوقين، فما الظَّنُّ برَبِّ العالمين الذي هو أحسن وأحكم الحاكمين؟![2]

إذن فيتبين أن المقسمين للتوحيد أرادوا أن يكيِّفُوا قوله تعالى:﴿ Ïºq»Jj ¹$•§ `B @è ﴾ وِفق مفهوم يتمثل في أن سؤال الله تعالى لهم عن توحيد الرُّبوبية دليل على أنه معروفُ لديهم، وإذا كان سؤالهم عن توحيد الربوبية ليبين أنه معروف لديهم، فإنه يلزم من ذلك- حسب ما رتبوه في عقولهم- أن توحيد الألوهية يجهلونه، فيكون هذا مسوغاً للتقسيم الثنائي للتوحيد.[3]

لكن الشيخ -رحمه الله تعالى- بذكائه وظَّفَ الحجة التي احتج بها المخالف - على المثبتين لعدم جواز الفصل بين التوحيدَيْن- بالضِّدِّ، لتكون الحجة التي أوردها المخالف حجة

---

[1] انظر التباني، مرجع سابق، سبق ذكره، ج1، ص 147.

[2] انظر التباني، مرجع سابق، سبق ذكره، ج1، ص 146.

[3] سورة المؤمنون، الأية: 86.

عليه لا له. وهذا مسلك فني يوظفه النقاد المهرة، فأبطل الشيخ الوجه الذي فهمه المخالفون من الأية السابقة، وإذا كان الاستدلال يتوقف على الفهم، وفهمهم على الوجه المشار إليه آنفاً غير صحيح، فإنه لا يصح الاستدلال، وإذا لم يصح الاستدلال الذي استدلوا به، فإنه بالضرورة لا يصح رأيهم الذي أرادوا إثباته بواسطة الاستدلال.

سابعا: إبطال أصل التقسيم الثلاثي

لم يدع الشيخ التَّبَّاني- رحمه الله تعالى- للمخالف مجالاً لتقوية ضُعفَ استدلاله باستدلال آخر يثبت من خلاله صحة ما قد أبطله الشيخ من الاستدلال السابق، حيث أراد المخالفون أن يثبتوا علم المشركين بتوحيد الرُّبوبية دون توحيد الألوهية من خلال قوله تعالى: ﴿ ª!$# £èàÒ9 ÏNº§)-z ôB NÍFøŠ™ ûÈõ[1]﴾. بأن نُطْقَ المشركين بالجواب، دليل على أنهم يعرفون توحيد الرّبوبية، لكن الشيخ قد بيَّن بوجه استدلالي أن هذا الجواب المذكور في الآية ليس دليلاً على معرفتهم بتوحيد الرّبوبية، وإنما هو جواب للفطرة السليمة الشاهدة على انحرافهم وشركهم بالله تعالى، وانحرافهم عن الفطرة يستلزم جهلهم بتوحيد الرّبوبية، ولهذا سألهم الله سبحانه وتعالى عنه. وإبطال هذا الدليل بالوجه الاستدلالي الذي أورده الشيخ يُبطل رأي التقسيم الثلاثي، الـــمُؤَسَّسِ على هذا الدليل، وإبطال هذا الرأي مستلزم لثبوت نقيضه، فيتقرّر وفق مسلك الشيخ الموظف: وجوب التلازم بين توحيد الرّبوبية والألوهية، وعدم جواز الفصل بينهما.[2]

ثامنا: المحاكمة إلى الدلالة الإصطلاحية

لم يحصر الشيخ التَّبَّاني- رحمه الله تعالى- تفنيد القسمة الثلاثية في طريقين، بل أحكم إطباقه على الخصم بالمحاكمة إلى الدلالة الاصطلاحية، فيما يتعلق ببعض المصطلحات كالاستعانة والاستغاثة، والتوسل، والتوكل، والنَّذْرِ، حيث بيَّن أنها أدنى من مرتبة العبادة، فلا ينبغي أن يحكم

---

(1) سورة الزخرف، الأية: 87.

(2) انظر التباني، مرجع سابق، سبق ذكره، ج1، ص 146.

على ما توكّل وتوّسل ونذّر، واستعان، واستغاث بغير الله تعالى بجهله لتوحيد الألوهية المفضي للتكفير حسب مقتضى قول الخصم(التيميون وتلامذتهم) الذي سوغ هذا التقسيم،[1] فيورد المفهوم اللغوي للتوسل: ((بأنَّه ما يُتقرب به إلى الغير))، وبذلك يثبت أن التوسل ليس عبادة وإنما هو وسيلة للعبادة، وإذ كان ذلك كذلك، فلا يجوز الحكم على المتوسلين بالصالحين بالكفر لكون ذلك يُخِلُّ بتوحيد الألوهية لأنه يندرج في العبادة وفق ما يراه المخالفون.

بيانه كذلك المعاني اللّغوية للدعاء، فتارة يفهم منه العبادة، كقوله تعالى:﴿ ¬ ‰Ïš» ¡ J‹ÏÌb&r ﴾. [2] وقوله تعالى:﴿ ÇÚÈ #%n« «! $ì B ¨qã‹? Ÿù ﴾. [3] أي أنسبوهم إليهم.

والنداء في قوله تعالى:﴿ Nää!%g@ ¨qã‹$ ﴾.[4] أي نادوهم؛ ومن معانيها: السؤال، التمني، والقول، والتسمية.[5]

إذن فقد أعمل الشيخ مسلك الضبط الاصطلاحي لأن أصل الخلاف مع المخالف منشؤه الاختلاف في الضبط اللُّغوي، أو الضبط اللغوي غير الصحيح للمصطلحات، وفائدة المسلك الذي وظفه الشيخ يتمثل في كون الضبط الاصطلاحي هو أساس الفهم الصحيح، والفهم الصحيح أساس الحكم الصحيح، وعكس ذلك صحيح، أي أن المخالفين لما أدرجوا التوكل والإنابة، والدعاء، والاستغاثة، والاستعانة، والرّهبة، والرغبة، في مسمى العبادة بإطلاق، رتَّبُوا على ذلك حكماً ينص على أن من دعا فلاناً أو استعان بفلان فقد أشركه مع الله تعالى، وإشراكه مع الله في العبادة يستلزم جَهْلَهُ بتوحيد الألوهية، رغم أنه مقر بتوحيد الرُّبوبية، وهذا دليل على انفصال

---

(1) انظر التباني، المرجع نفسه، ج1، ص 157، 165، 178، 180، 181، 182.

(2) سورة الجن، الأية: 18.

(3) سورة الأحزاب، الأية: 5.

(4) سورة البقرة، الآية: 23.

(5) انظر الشيخ التَّبَّاني، مرجع سابق، سبق ذكره، ج1، ص 165، 166.

توحيد الألوهية عن الرّبوبية، كون توحيد الرّبوبية لم يعصمه من الكفر الذي وقع بدعائه مع الله غيره، ومن ثَمَّ فصلوا بين التوحيدين بناءً على مآل المعنى اللغوي الذي أصَّلُوهُ.[1]

إذن قد عمل الشيخ على تصحيح المقدمة التي لزم عنها القول بالقسمة الثلاثية للتوحيد، فإن تصحيح المقدمة يستلزم تصحيح النتيجة، للارتباط الوثيق بينهما، وهذه مهارة منهجية أبدعها الشيخ التباني – رحمه الله-.

بعد التنويع في ضروب الاستدلال انتقل الشيخ إلى توظيف مسلك المقررات العقلية لإبطال القسمة الثلاثية للتوحيد، حيث يُعرض ذلك في المطلب الثاني من هذا المبحث كمايلي:

المطلب الثاني: استصحاب بعض المقررات العقلية.

أولا: الفرق بين الدليل العقلي والقانون العقلي.

لا يرتاب المتضلع في مزاولة النقد العقدي، إذا بدا له الفرق بين الدليل العقلي والقوانين العقلية، فالأول: هو برهان على رأي يكون قابلا للرّدِّ والخطأ، أما الثاني: فهو مقرَّرٌ عقلي أو مقرَّرات عقلية مشتركة بين جميع عقول بني آدم، حاشا الصبيان والمجانين، حيث يستحيل رَدُّهَا، أو الحكم عليها بالخطأ.[2] ولتوضح ذلك في الذهن يمكن أن يمثَّل لذلك بالقول أنَّ قياس الغائب على الشاهد دليل عقلي وليس مُقرِّراً عقلياً، ذلك أنَّ الدَّليل هو المرشد إلى المدلول[3] وليس بالضرورة أن يكون مُرْشِداً ارشاداً صحيحاً، غير قابل للخطأ أو الإلغاء، أو الانتفاء، فإنه ليس محل اتفاق بين العقول، لذلك فإنَّ المعتزلة لـــمـــَّا نفوا عذاب القبر-كما سبق الإشارة إليه في الفصل الأول من هذا البحث- كان نفيهم باستخدام الدّليل العقلي قياس الغائب على الشاهد، فَرَدَّ عليهم أهل العلم بدليل عقلي مفاده: (أن الغائب لا يمكن قياسه على الشاهد فيما يتعلق

---

[1] انظر التباني، مرجع سابق، سبق ذكره، ج1، ص 167.

[2] انظر، جميل صليبا، المعجم الفلسفي، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط1، 1971م، ج1، ص 176.

[3] محمد بن صالح العثيمين، شرح الأصول الثّلاثة، إعداد: فهد السليمان، دار الثُّريا للنَّشر، الرِّياض، ط4،1998م، ص21.

بطور غائب عن الحس).[1] أما لو قيل أن النقيضين لا يجتمعان معاً ولا يرتفعان معاً، كان ذلك قانوناً عقلياً مُطَّرداً، مُلْزِماً لكل العقول، لا يمكن لأحد التشكيك فيه، فضلاً عن رَدِّهِ وإبطاله.

ثانيا: قاعدة: ((استواء الفعلين...)) وتوظيفها:

مال الشيخ إلى توظيف بعض القوانين العقلية، لإلزام الخصم ببطلان ما ذهب إليه، من القول بالقسمة الثلاثية للتوحيد، بالقاعدة الـــمُسَلَمِ بها عقلاً، والمشهورة بالاطراد، وهي أن استواء الفعلين في السبب الحامل لا يوجب استوائهما في الحكم، حيث أراد إبطال رأي المخالف بمقتضى هذه القاعدة، ذلك أن المخالف قرّر أن استواء الفعلين في السبب الحامل على الفعل موجب لاستوائهما في الحكم، ولو كان ذلك كذلك لبطلت أحكام الشريعة واستوى النَّاس في الأحكام،[2] فلو قيل: إن السارق والمالك قد استويا في السبب الحامل على الفعل، الذي هو الانتفاع والحصول على مزيد من الفائدة والرِّبح، فإن حُكْمَ الأول يختلف عن الثاني، ولو كان استواء فعلهما في السبب الحامل على الفعل موجب لاستوائهما في الحكم لأفضى ذلك إلى إبطال تحريم السَّرقة، التي حُرْمَتُها هي أظهر للبصائر من شعاع الشمس للأبصار، وعلى ذلك يكون القياس في كثير من المسائل الشرعية، ومن ثَمَّ فإن المتوسّلَ بغير الله توسلاً لايصل إلى حد العبادة، يشترك مع عابد الوثن في السبب الحامل على الفعل، وهو التَّقرُّب لدفع ضرّ وجلب نفع، لكن الحكمين ليسا متماثلين، هذا وقد استخدم الشيخ كذلك المقرّرات العقلية في إبطال قياس المخالفين، ببيان فساد ما ذهب إليه هؤلاء بوجود خلل في القياس الذي وظفوه لإثبات آرائهم، فالمتوسل مقبول عند الله، وعابد الوثن من أمقت الخلق عند الله تعالى، فكيف يقاس الأول على الثاني.[3]

---

[1] انظر، ابن القيم، الرُّوح، تحقيق، محمد أيوب الإصلاحي، دار عالم الفوائد، مطبوعات مجمع الفقه الإسلامي، جدة، دون ذكر الطبعة وسنتها، م1، ص 192.

[2] **ملاحظة:** لا يمكن طرد هذه القاعدة في كل أبواب الشريعة، ويكفي لإثبات ذلك: أنَّ المريض والمسافر سبب فطرهما العنت الشديد أي الجهد والتعب، فاقتضى ذلك جواز فطرهما، إذن فاستوائهما في السبب موجب لاستوائهما في الحكم في هذه الحالة. يراجع سورة البقرة، الأية: 184.

[3] انظر التباني، مرجع سابق، سبق ذكره، ج1، ص 160، 161.

وإذا تبين عدم إمكان توظيف قاعدة: (استواء الفعلين في السبب الحامل موجب لاستوائهما في الحكم) في هذا الموضع أو في هذه المسألة من خلال توظيف مسلك المقرر العقلي، المقتضى عكس هذه القاعدة، وإثبات أن عكسها مطابق للضرورة العقلية، فإن ذلك مستلزم لنقض إثبات المخالفين للقسمة الثلاثية في هذا الموضع، بينما توظيفها دون عكسها غير مطابق للضرورة العقلية.

فبناءً على القاعدة المشار إليها في المستهل، حكموا على المسلمين بأنهم وقعوا في أعظم محذور، وهو الكفر الاعتقادي، لجهلهم بتوحيد العبادة، وجهلهم بتوحيد العبادة يقتضي أن يكون توحيد العبادة منفصلاً عن توحيد الرُّبوبية.

وبطلان هذه القاعدة وفق المسلك الموظف من قِبَل الشيخ يقتضي بطلان اللوازم المترتبة عن هذه القاعدة، ومن ثم يثبت عدم جواز تقسيم التوحيد تقسيما ثنائيا أو ثلاثيا، وينتفي جواز التقسيم الثلاثي للتوحيد.

إلا أنه يمكن أن يكون هذا التقسيم الثلاثي للتوحيد تقسيما نظريا لحفظ التلازم الموجود بين توحيد الرّبوبية وتوحيد الألوهية في الواقع العملي، فإن الضبط اللغوي لمعنى العبادة لا يستلزم عدم الوقوع في الجانب المحذور منها، ذلك أن الشيطان حريص على إغواء الموحدين، فقد يأتي يوسوس للموحد لحمله على التوسل ودعاء صاحب القبر من باب أنه وسيلة بواسطتها يجعله الله تعالى من الأتقياء، مع كمال التعظيم لله تعالى، ثم يفتن به، فينحرف اعتقاده، ليعتقد في هذا الولي أنه يتصرف ويدبر مع الله تعالى، أو يفعل ما لايفعله أحد إلا الله، فيفسد توحيد الربوبية لديه، وإذا كان توحيد الربوبية متضمن لتوحيد العبادة غير منفصل عنه، فإن فساده مستلزم بالضرورة فساد توحيد العبادة من خلال ما سبق عرضه.

معلوم كذلك أنَّ الشرك يظهر بسبب فشو الجهل، فإنَّ احتمال إمكان حدوث الشرك في بيئة ينتشر فيها الجهل أقوى من احتمال حدوثه في بيئة العلم، فكيف إذا اجتمع مع ذلك ما يوهم عقل الجاهل امتلاك ذلك الميت شيء من خصائص الألوهية إذا امتاز قبره عن غيره من القبور بالعلو والتسقيف بالقبة التي ترمز إلى المسجد، فيستحسن بناءا على ذلك السجود

لصاحب القبر، وأظهر مثال على ذلك **عبادة قوم نوح للتماثيل**[1] لما نسي العلم وكانت الأنصاب موضوعة بشكل يوحي تقديسها. ويمكن كذلك التدليل على ما أشير إليه آنفا: أنَّ ما ظهر في عهد ظلام التجهيل الفرنسي من اعتقاد أن صاحب القبر يملك خصائص الألوهية، بالتدبير والتصرف مع الله مما ألهب ضمير الشيخ عبد الحميد ابن باديس – رحمه الله- فانبرى لمكافحة هذه الأفكار في إطار مشروع إصلاحي شامل. [2]

وإذا كان الاحتياط معمولا به في الفقه، ففي العقائد من باب أولى.[3] وكل ما يمكن أن يؤدي إلى حرام ينبغي أن يزال أو يترك، فكيف بأمر يمكن أن يفضي إلى الشرك بالله تعالى، فالاحتياط في إزالته ومنعه أشَدُّ بالضرورة.[4]

ودليل ذلك ثبوت نصوص صحيحة وصريحة تدل على إزالة، ومنع ما يمكن أن يفضي إلى الشرك بالله تعالى، بصرف النظر عن قصد الفاعل، إن كان دُعاؤه على سبيل التعظيم الكامل أو على سبيل اتخاذ المدعو وسيلة للعبادة.[5]

فعن ثابت بن الضَّحَّاك رضي الله عنه قال: نذر رجل أن ينحر إبلاً ببوانه، فسأل النبي صلى الله عليه وسلم، فقال: هل كان فيها وثن من أوثان الجاهلية يعبد ؟ قالوا: لا. قال: فهل كان فيها عيد من أعيادهم ؟ قالوا: لا. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم:" **أوف بنذرك، فإنه لا وفاء لنذر في معصية الله ولا فيما لا يملك ابن آدم** ".[6]

فلو كان الذبح في مكان فيه أوثان لا يفضي إلى المحظور لكان سؤال النبي – صلى الله عليه وسلم- من قبيل العبث واللغو الممتنع عن بعض المؤمنين، فكيف بسيد الخلق أجمعين عليه الصلاة والسلام؟

---

(1) انظر صحيح البخاري، رقم (4920).

(2) انظر تركي رابح، مرجع سابق سبق ذكره، نفس المعطيات السابقة، ص 273.

(3) انطر الحبيب بن طاهر، الفقه المالكي وأدلته، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 1998، ج1، ص 90.

(4) انطر أبو إسحاق الشاطبي،مرجع سابق سبق ذكره ، م2، ج1، ص 276.

(5) انظر الشَّاطبي،مرجع سابق سبق ذكره، م2، ج1، ص 276.

(6) رواه أبو داود (3313)، قال الشيخ محمد العلاوي: إسناده صحيح، انظر عبد الله بن باز، شرح كتاب التوحيد، دار الإمام مالك، البليدة، الجزائر، ط1، 2002م، ص 74.

فإذا كان إذن النبي صلى الله عليه وسلم لصاحب النذر أن يوفي بنذره كان بعد تأكده من عدم وجود وثن من أوثان الجاهلية يعبد في ذلك المكان -بالرغم من أن النذر لله وحده- لاحتمال مستبعد الوقوع يتمثل في أنه قد يفضي إلى الوقوع في الشرك، فكيف بدعاء صاحب القبر أو التوسل به وفق مفهوم الشيخ التباني؟ فإن احتمال الوقوع في الشرك في دعاء صاحب القبر أو التوسل به أقوى من الأول، فكان منعه من باب أولى بالنظر إلى ما يفضي إليه، فلـــمُسْلِمٍ عن أبي الهياج: قال:" قال لي علي: **ألا أبعثك على ما بعثني عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ أن لا تدع صورة إلا طمستها، ولا قبراً مشرفاً إلا سويته** ".[1]

فإن قال قائل: ((أن هذا التشريع كان لقرب عهدهم بجاهلية، أي ليس دائم)) يجاب على ذلك: أن الحداثة بالجاهلية تتجدد في كل عصر، وذلك لإمكان دخول كثير من الوثنيين في الإسلام في عصور متقدمة ومتأخرة، فيمكن أن يستحسنوا ما استحسنه غيرهم من جواز الالتجاء إلى القبور المشيدة، ودعاء أصحابها دعاءا محظورا، ثم إن الثقافة الدينية الصحيحة لا يمكن أن تبقى بنفس المستوى، فقد يأتي زمان يتدنى فيه المستوى الثقافي الديني، فيكون ذلك مدعاة لاستحسان كثير من الأفكار المنحرفة من خلال مساهمة العناصر الموجودة في المجتمع -كما سبق ذكر ذلك- في تشكيل اعتقاد الأفراد، لاسيما إذا كان المستوى الثقافي الديني لأولئك الأفراد في الحضيض، فأزال النبي صلى الله عليه وسلم ما قد يفضي للشرك، ولو أنه لايستلزم بالضرورة من وجود الصورة المجسمة أو القبور المرتفعة حدوث الشرك، فكيف يطمئن ولا يخاف على أولئك الذين يدعون القبور ويتوسلون بهم من انقلاب الاعتقاد من النِّيَّة الحسنة إلى الظن الفاسد، المتمثل في اعتقادهم أن هؤلاء المدعوين يتصرفون مع الله، ويفعلون ما لا يقدر على فعله إلا الله تعالى استقلالاً لا اكتساباً، لا سيما إذا ابتلاه الله تعالى بعدم الاستجابة لدعائه أو بتوسله إلى الله بفلان، مع علمه المسبق حصول من دعا غير الله على ما أراد، كما كان مشركو قريش يدعون الأوثان ويحصلون على ما أرادوا، استدراجا واختبارا لهم، قال الله تعالى: ﴿فَلَا تُعۡجِبۡكَ أَمۡوَٰلُهُمۡ وَلَآ أَوۡلَٰدُهُمۡۚ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُم بِهَا فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا﴾.[2]

---

[1] صحيح مسلم، (969).

[2] سورة التوبة، الأية: 55.

وقال تعالى: á ‰B ß»Hqs$$a šRÕ<ù Ï»=Ò$’î b‰. `B @ê â ،[1] والشيخ التباني قد صرح بأن التوسل بالصالحين أو بالنبي – صلى الله عليه وسلم- إلى الله إذا لم يؤيدها دليل تصبح من قبيل اللغو الذي لا فائدة منه[2].

أما إن كان هذا التقسيم النظري للتوحيد مدعاة لتكفير المسلمين بدلاً من أن يكون مسلكاً لحفظ دين المسلمين فلا يقبل هذا المسلك، إذ ليس كل من يفعل فعلاً يبدو شركياً فيما يظهر للناس يحكم عليه أنه مشركاً، لأن المسألة تتطلب استبيان من خلال عدة قرائن.[3] كما لايستلزم من عدم جواز الحكم على أولئك بالشرك- المخرج من الملة- أن يكون فعلهم مشروعاً.

وبذلك تتفق الرؤى العقدية وفق مقصد مشترك، فالفريق الأول يبطل التقسيم الثلاثي لحفظ المسلمين من فتنة التكفير، والثاني كذلك يقسم التوحيد إلى ثلاثة أقسام، فيمنع بموجبه صرف ما قد يلتبس بالعبادة لغير الله، ولو مع حسن النية والقصد، سدّاً للذرائع، لئلا يعود على أصل الاعتقاد بالإبطال، وهذا كذلك يندرج ضمن حفظ المسلمين من الكفر وما يترتب عنه من أحكام الدنيا والدين، ذلك أن الحكم بالتكفير مع عدم وجود الأدلة، أو مع وجود الأدلة، مترتب عنها نفس الآثار العلمية.

---

[1] سورة مريم، الأية: 75 .

[2] انظر التباني، المرجع نفسه، نفس المعطيات السابقة، ج2، ص 262.

[3] انظر النووي، شرح صحيح مسلم، ت، محمد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت، دون ذكر رقم الطبعة، 1983م، م1، ص 98.

الفصـــل الرابع

منهج نقد المخالف في محور النبوات

الفصل الرابع: منهج نقد المخالف في محور النبوات

بعد نقده لآراء المخالفين القائلين بتقسيم التوحيد انتقل إلى نقد ما رآه خلاف الصواب من آراء فيما يتعلق بحقوق النبي – صلى الله عليه وسلم-، لارتباط آراء المخالفين في هذا الباب بمسألة التقسيم الثلاثي، حيث أسسوا التقسيم الثلاثي للتوحيد على بعض الآراء المندرجة ضمن حقوق النبي صلى الله عليه وسلم، لذلك كان حقيق بالباحث عرضها في ثلاث مطالب كما يلي:

المبحث الأول: الطرق النقلية في الرد على المخالف.

لا ريب في كون شعاع النبوات من الأشعة الرئيسة في تكوين الدرس العقدي، الذي يزداد سطوعا بقدر ما سلم من الانكساف عن البصائر والأبصار، فالأنبياء دليل السالكين في هذه الدار إلى تلك الدار، أغاثوا الأفئدة بأقوات الأرواح، وحدوا بهم إلى بلاد الأفراح، والكفر بواحد منهم كفر صريح بالله تعالى، فضلا عن الكفر بالكل، ذلك أنهم عَرَّفُوا النَّاس بفاطرهم وموجدهم، فكيف يشهد للكافر بهم إيمان، وقد كفر بما لا سبيل للاهتداء إلى الحق إلا به، إذ لا يتم الإيمان إلا بالمعرفة، ولا معرفة إلا بتصديق المعرف(النبي صلى الله عليه وسلم) للمعرَّفِ به، ولما كان ذلك كذلك، صار الإيمان بالله تعالى مستلزم لتصديقهم فيما أخبروا به عنه، فهم أعرف الخلق بالحق، وإمام العارفين بالحق نبينا محمد صلى الله عليه وسلم، الذي أعطي ما لم يعط نبي قط، كأنه أضوء كواكب السماء، بل فضله على غيره من الناس كفضل الشمس على أخفت نجم سيار، فتبًّا لمن يبخع نفسه بتصغير عين التبجيل والتقدير لمقام النبي صلى الله عليه وسلم.

وطوبى لمن كحّل عين الإكبار والتعزيز من غير تأليه لمن هو بالمؤمنين رؤوف رحيم، كيف وقد عزّ الرسول صلى الله عليه وسلم على رجال القلم واللسان، أعز من مقلة العين، بل أعز من الروح السارية في البدن، فسار الفارس في الميدان، سير الحثيث ليس بالذملان (الكسلان)، للتصدي لركب الزاهدين في تعظيم النبي صلى الله عليه وسلم، يعدُّونه كأي واحد من البشر، أرادوا إنزاله دون مرتبته التي خصه المولى بها،حيث رَوَّجوا الزهد في تعظيمه

وتوقيره للسواد الأعظم، بحجة الوقوع في شرك العبادة، فأين حقوق وكرامة من كُرِّمَتْ بضيائه الوجوه من رجس النصب والطاغوت ؟

وأنَّى لضمير الشيخ الفتور عن إبطال ما أذاعه المخالفون من مقالات لاحت بشيء من التقصير في حق خير من طلعت عليه الشمس؟ ومن ثمَّ فإن الشيخ قد شمر ساعد الجد في إبراز ما يقتضيه مقام الرسول صلى الله عليه وسلم وفق ما صدع به الشرع الحنيف، موظفا ما يتطلبه الإبطال المنهجي، وبحسب ما أثاره المخالف من شبهة فيما يتعلق ببعض المسائل التي لها علاقة وطيدة بحقوق النبي صلى الله عليه وسلم. وقد نسج على منوال الفصل السالف، بالإطباق على الخصم من طريق النقل، لقوة إلزامه ودحضه لمقالات المخالف، لا يماري فيه أحد، بل يُعد أحكم وأسلم الطرائق، ليقينية الحجج المستلهمة منه، لذلك فإن المزاول للصنعة المنهجية يتبين له كيف أورد الشيخ مسألة جوهرية هي محل نزاع مع المخالف، تتمثل في حقوق النبي صلى الله عليه وسلم، وهي مسألة زيارة القبر النبوي، حيث ناقش ما نص عليه ابن تيمية- رحمه الله تعالى- ومن نَصَرَ رأيه، الذي ينص على عدم جواز شدِّ الرِّحال لزيارة قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم.[1] وقد رتبت نقده في مسائل محورية:

المطلب الأول: المسلك اللغوي

أولا: ضبط الدلالة اللغوية

ابتدأ الشيخ بضبط الدلالة الاصطلاحية لكلمة" توقير" ليتيسر عليه استنباط الأدلة المؤيدة لما أراد إثباته، ونقض نقيضه الذي أراد إثباته المخالف، حيث أشار إلى أن المراد بكلمة" توقير " تعظيم، والإيمان بأنه رسول، أي أن له مرتبة أعلى من مرتبة سائر البشر عند الله، وإذا خُصَّ بعلو المرتبة، خص بالتعظيم على قدر مرتبته عليه الصلاة والسلام.[2]

---

[1] انظر تقي الدين ابن تيمية، الجواب الباهر في زوار المقابر، تحقيق، سليمان الصنيع، بمشاركة عبد الرحمن اليماني، مطبوعات الرئاسة العامة لإدارة البحوث العلمية والدعوة والإرشاد دون ذكر ترتيب الطبعة، 1984م، ص 9، 18.

[2] انظر الشيخ التباني، مرجع سابق سبق ذكره، ج1، ص205.

ودَلَّلَ الشيخ على وجوب تعظيم النبي صلى الله عليه وسلم بما يليق، ببعض النصوص الصريحة في إثباته منها: قوله تعالى: ﴿ ن وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ ﴾[1]. ﴿ وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾[2].

﴿ وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالَّذِينَ هُم بِآيَاتِنَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [3].

﴿ لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴾[4].

وما نطقت به الآيات من المحامد والمزايا الرَّفيعة التي خص بها رسول الله صلى الله عليه وسلم عن سائر البشر، من خُلُقٍ عظيم مثالي، إضافة إلى رحمته بالناس المتمثلة في تحليل ما تشتهيه النفوس من أنواع الطيبات، التي لا تكاد أن تحصى أو تُعَدُّ من صنوف المآكل والمشارب، والألبسة، باستثناء ما أَضَرَّ بأبدانهم، فدنَّس عِزَّتهم وكرامتهم في الدّارين.

بل إنه عليه الصلاة والسلام يسعى لإزالة ما يجلب الهموم والأنكاد للمؤمنين ما استطاع إلى ذلك سبيلا، بل أحرص على ما ينفع نفوس المؤمنين من حرصهم على أنفسهم.[5]

---

(1) سورة القلم، الأية: 4.

(2) سورة الشورى، الأية: 52.

(3) سورة الأعراف، الأية: 157.

(4) سورة التوبة، الأية: 128.

(5) انظر ابن كثير، مرجع سابق، سبق ذكره، ج3، ص308.

أفلا يكون حريا بالتعظيم لامتيازه بهذه الخصائص الرفيعة؟ ولا ريب أن زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم بالوقوف عنده مع إلقاء السلام عليه من لوازم التوقير والاحترام والتبجيل، حيث دلَّل الشيخ على مشروعية الزيارة بنقول صحيحة، حسب ما تبين له، حيث اختار نقولا أثبتت صحتها بواسطة مسالك التحقيق في سند الرواية، حيث أن هناك خمسة عشر حديثاً في الدلالة على مشروعية شدّ الرحال لزيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم، تكلم عنها واحداً واحداً، من طريق فن الرواية كلاماً جيداً[1].

ثانيا: الأدلة المبطلة للرأي المخالف

من بين الأحاديث التي استدلَّ بها الشيخ لإبطال رأي المخالف معلِّقا على سند بعضها: قوله صلى الله عليه وسلم:" **من زار قبري حلت له شفاعتي** ".[2]

أثبت صحته تقي الدين السبكي من خلال تعدد طرقه.

قوله عليه السلام:" **من جاءني زائراً لم تنزعه حاجة إلا زيارتي كان حقاً عليَّ أن أكون له شفيعاً يوم القيامة** ".[3]

قوله عليه السلام كذلك:" **من حجَّ فزار قبري بعد وفاتي فكأنما زارني في حياتي** ".[4]

وقوله عليه الصلاة والسلام:" **من حجَّ البيت ولم يزرني فقد جفاني** ".[5] وله شواهد أوردها تقي الدين السبكي.

قوله كذلك صلى الله عليه وسلم:" **من زار قبري** " و" **من زارني كنت له شفيعاً أو شهيداً** ". أوردها من ثلاث طرق، من بينها طريق معلوم صحته.[6]

وقوله عليه السلام:" **من زارني بعد موتي فكأنما زارني في حياتي** ".[7]

---

[1] انظر الشيخ التِّبَّانِي، مرجع سابق، سبق ذكره، ج1، ص221.

[2] انظر تقي الدين السبكي، شفاء السقام في زيارة قبر خير الأنام، مطبعة دائرة المعارف النظامية، حيدر أباد، 1315هـ، ص11.

[3] صححه تقي الدين السبكي، المرجع نفسه، ص16.

[4] أثبت صحته تقي الدين السبكي، المرجع نفسه، ص20.

[5] انظر تقي الدين السبكي، المرجع نفسه، ص21.

[6] صححه تقي الدين السبكي، المرجع نفسه، ص24.

[7] صححه تقي الدين السبكي، المرجع نفسه، ص25.

وفي هذا الحديث دليل على مشروعية الإكثار من زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم، لأن النبي صلى الله عليه وسلم مدفون في القبر، وزيارته تستلزم الوقوف عند قبره.

ويفهم من تسوية النبي صلى الله عليه وسلم زيارة المسلمين له في حياته مع زيارتهم له وهو ميت، مشروعية الإكثار من زيارته، ذلك أنَّ الزائر له في الحياة قد يزوره بكثرة، ولم يثبت عنه صلى الله عليه وسلم أنه أنكر على أناس كانوا يزورونه بكثرة وهو حي، وإذا كانت الزيارة في الحياة كالزيارة بعد الموت، فإنَّ الزِّيارة بعد الموت تشترك مع الزيارة في الحياة من حيث الحكم، فكما أن الزيارة في الحياة كالزيارة بعد الموت، فإنه يُشْرَعُ الإكثار من الزيارة بعد الموت مثل ما يُشْرَع الإكثار من الزيارة في حياته عليه السلام.

ودليل كثرة زيارة النبي صلى الله عليه وسلم في حياته مصاحبة أصحابه رضي الله عنهم له، والمصاحبة تقتضي الزيارة المتوالية، حيث قال تعالى: ﴿ ûïÏ%©!$# «!$# ãÅaqÏ§9$# ©ÉL©9$# tbqãèÎ7¨?$$sù ... ﴾.[1]

وقوله صلى الله عليه وسلم:" **من حجَّ حجة الإسلام وزار قبري وغزا غزوة وصلَّى عليَّ في بيت المقدس لم يسأله الله عزَّ وجلَّ فيما افترض عليه** ".[2]

وقوله عليه السلام: " **من زارني محتسباً إلى المدينة كان في جواري يوم القيامة** ".[3]

" **ما من أحد من أمتي له سعة ثم لم يزرني فليس له عذر** ".[4] قوَّاه السُّبْكي من طريق آخر. وقوله عليه السلام:" **من زارني حتى ينتهي إلى قبري كنت له يوم القيامة شهيداً**، أو قال: **شفيعاً**".[5] أشار السبكي إلى ضعفه، إلا أنَّه يمكن أن يتقوى بشاهد أُثْبِتت صحة إسناده.[6]

وقوله صلى الله عليه وسلم:" **من لم يزر قبري فقد جفاني** ".[7]

---

[1] سورة الفتح، الآية: 29.

[2] صححه تقي الدين السبكي، المرجع نفسه، ص26.

[3] صححه تقي الدين السبكي، المرجع نفسه، ص27.

[4] صححه تقي الدين السبكي، المرجع نفسه، ص28.

[5] صححه تقي الدين السبكي، المرجع نفسه، ص28.

[6] صححه تقي الدين السبكي، المرجع نفسه، ص24.

[7] حديث ضعيف، انظر تقي الدين السبكي، المرجع نفسه، ص30.

ثالثا: تقوية الظني بالقطعي

أثبت الشيخ التَّبَّاني- رحمه الله تعالى- مشروعية شدِّ الرِّحال لزيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم من خلال تضافر الأحاديث النبوية، وقد وظف الشيخ مسلك إيراد عدّة أحاديث لعدم وجود ما يُكْتَفَى به من حديث صحيح السند، قطعي الدلالة في التنصيص على مشروعية شدِّ الرحال إلى زيارة القبر النبوي.

وإن كان في بعض الأحاديث القطعية الدلالة على مشروعية الزيارة ضعف، حيث يمكن أن يرتقي ذلك الحديث الضعيف إلى مرتبة الحَسَن، إذا تعددت طرقه.[1]

لذلك أحال الشيخ على مصدر يورد أحاديث من طرق صحيحة يؤيد بها حديثا مروياً من طريق ضعيف، وإذا كان للحديث الضعيف شاهد من طريق صحيح يستلزم أن يكون الحديث حسن لغيره أو حسناً لذاته، أو صحيحاً لغيره، أو صحيحاً لذاته، بحسب درجة صحة الحديث الذي يؤيده.

إذن ارتقاء الحديث الضعيف إلى مرتبة القبول بواسطة المسلك الموظف من قِبَلِ الشيخ يستلزم أن يكون ذلك الحديث القطعي الدلالة في التنصيص على مشروعية الزيارة صحيح الإسناد، وإذا ثبت ذلك، فإنه يكون حجة على المخالف فَيَبْطُلُ نَقِيضُ مَا أَثْبَتَهُ الشيخ.

فإيراد هذا العدد من الأحاديث، الغرض منه إثبات مشروعية تكرار زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم. ثم يورد بعض النقول لإثبات مشروعية زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم مُبَيِّناً وجه دلالة النُّصوص على مشروعية زيارة قبره صلى الله عليه وسلم. وبهذا المسلك الفرعي يكون الشيخ قد جمع بين حكمين: مشروعية زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم، ومشروعية تكرار زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم، فلا تنافي بين الزيارة وتكرار الزيارة،إذ لا يستلزم من التنصيص على مشروعية الزيارة عدم جواز مشروعية تكرار الزيارة،

---

[1] انظر شرح البيقونية، العثيمين، نفس المعطيات السابقة، ص46.

ذلك أن الزيارة قد اثبتها النبي صلى الله عليه وسلم مطلقة لا مقيدة، كما أن التنصيص على مشروعية تكرار الزيارة مستلزم بالضرورة لمشروعية الزيارة مرة واحدة أو مرتين، أو ثلاث.

المطلب الثاني: المسلك النقلي

أولا: تأييد الأحاديث بالآيات القرآنية

وقد استرسل الشيخ في إيراد الأدلة النقلية من القرآن الكريم لجبر سند الأحاديث التي أوردها فيما سبق،ومن بين الأدلة النقلية التي أوردها الشيخ لإثبات مشروعية زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم قوله تعالى: ﴿ @$ frãyøCÕ$u 8râ{_ ÑG¡ÿR& (þ3-6 Ê) ÑGR& ö9r ﴾ $VÏïm§ $Y#8? @$frß`q9 Âqr'9$ÐG9 •yøC7'$ ﴿.[1]

فوجه الدلالة على جواز زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم عدم تعليق الله تعالى المجيء بحياة الرسول صلى الله عليه وسلم، وإذا كان الله تعالى لم يُعلِّق المجيء بحياته صلى الله عليه وسلم، دلَّ ذلك على أن المجيء يكون حال موته وحال حياته، حسب ما يراه الشيخ التَّبَّاني.[2] وفي هذا نظر، ذلك أن الله تعالى ذكر المجيء لغرض الاستغفار، فإنه لا فائدة من ذكر الله تعالى للمجيء إذا لم يكن لغرض الاستغفار، ومعلوم أن استغفار النبي صلى الله عليه وسلم للمذنبين يكون في حياته لا في موته، وإذا عُلِمَ أنه عليه السلام لا يستغفر لأحد وهو مَيِّت انتفت الدَّلالة على جواز مجيئه وهو ميت لارتباط ذلك بغرض الاستغفار، فإذا بطل الغرض بطل الفعل المتعلق بالغرض.

وقد اختلفت آراء بعض العلماء في هذه المسألة، حيث يذهب الإمام الهروي إلى أن الزيارة لغرض الاستغفار تكون في حياة النبي -صلى الله عليه وسلم-، حيث قال: ((...المعنى: ولو أن أولئك القوم حين ظلموا أنفسهم ورغبوا عن حكمك إلى حكم الطاغوت جاءوك فاستغفروا الله من ذنبهم وندموا على ما فرط منهم، وتابوا توبة نصوحا،

---

[1] سورة النساء، الآية: 64.

[2] انظر التَّبَّاني، مرجع سابق، سبق ذكره، ج1، ص 227، وانظر السبكي، المرجع نفسه، ت، حسن شكري، دار الكتب العلمية، بيروت، دون ذكر ترتيب الطبعة، 2008م، ص233.

ودعا لهم الرسول بالمغفرة لتقبل الله توبتهم...)).[1] أما الإمام الألوسي فلا يوجد في كلامه ما يدل على ثبوت إستغفار النبي صلى الله عليه وسلم لأمته وهو ميت، وإنما بيَّن أن هذه الأية تدل على عظم شأن النبي – صلى الله عليه وسلم- وعلو مرتبته[2]. وقد خالف الشيخ الثعالبي الرأيين السابقين، حيث نص على ثبوت استغفار النبي صلى الله عليه وسلم لأمته وهو ميِّت، مستدلا في ذلك برؤية رآها أعرابي مفادها: أن النبي صلى الله عليه وسلم بشره في المنام أن الله قد غفر له ذنوبه.[3] ومن خلال النظر في هذه الآراء يُرَجَّحُ رأي الإمام الهروي لبعض الوجوه منها: أن استغفار النبي صلى الله عليه وسلم لأمته وهو ميت من المسائل الغيبية، ومعلوم أن المسائل الغيبية لا سبيل لإدراكها إلا من خلال الوحي المعصوم (الكتاب والسنة الصحيحة). لقوله تعالى: ßNöãÆ wr «!$ÛÉ“z “ ¥ZÏã ôÎ9 ÄqÈ wr @èà: 4 JãF$ “ ÈóÇ„ @d @è ¥Ï ér qã$B ÍvÏ ßÎ?Æ ÞÏ Ï7=B ’Ï ÑÎ9 ÄqÈ wr =ÍÈ$ ÞÏ â ،[5] á ÇÌÈ #qÙ$ÇãßÜZƒ $Br â : وقوله تعالى [4] áÇÎÈ brãÝG? Ÿù Ï>Ä7È$ [6] فإذا كان النبي صلى الله عليه وسلم لا ينطق إلا بوحي من الله áÇÍÈ ér qãÍr ÍvÏ qè فيما يتعلق بمسائل الغيب، رغم علو منـــزلته وشرفه، فغيره أعجز عن إدراك مسائل الغيب مثل: (حقيقة الرُّوح وحالها بعد الموت) إلا بنص قرآني أو حديث نبوي صحيح. كذلك قد وردت بعض النصوص تدل على استغفار النبي صلى الله عليه وسلم لأمَّته في حياته، منها قوله تعالى: â [7] á ÞÎF$’Î Ñè Ï©r Ñ Ï ÑÑ$ Ñ Ñ ßÎ

---

[1] محمد الأمين ابن عبد الله الهروي الشافعي، تفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن، إشراف ومراجعة: هاشم بن حسين مهدي، دار المنهاج، دار طوق النجاة، بيروت، م6، ص 176.

[2] انظر أبي الفضل شهاب الدين محمود الألوسي البغدادي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، دار الفكر، م3، ص 70.

[3] انظر عبد الرحمان الثعالبي، الجواهر الحسان، تحقيق: عمار طالبي، المؤسسة الوطنية للكتاب، ص 460.

[4] سورةالأنعام، الأية: 50.

[5] سورة النجم، الأية: 3.

[6] سورة النجم، الأية: 4.

[7] سورة آل عمران، الأية: 159.

وقوله تعالى: [1] وقوله تعالى: [2] ولو كانت مسألة استغفار النبي صلى الله عليه وسلم لأمته بعد مماته ثابتة لأشار إليها النبي صلى الله عليه وسلم، ولتضافرت بها الأحاديث، مثل بيانه أنَّ روحه ترد السلام على من سلَّم عليه وهو ميِّت.[4] إذن القول بعدم ثبوت استغفار النبي صلى الله عليه وسلم بعد مماته لأمته مؤيد بشواهد صحيحة من القرآن الكريم ونقيضه لا يستند إلى أدلة صحيحة، فترجح الأول على الثاني وفقا للمسلك المتبع في إثبات ذلك. وإذا انتفى استغفار النبي صلى الله عليه وسلم لأمته وهو ميت انتفت مشروعية التوجه إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو ميت بغرض الاستغفار، فيُزار لغرض أن يُسلّم عليه وفق ما نص عليه النبي صلى الله عليه وسلم، فتكون زيارة النبي صلى الله عليه وسلم بعد موته لغرض السلام عليه لا لغرض طلب الاستغفار منه.

ثم يردف الشيخ بحديث صحيح ينص على مشروعية زيارة قبور المسلمين حيث قال النبي صلى الله عليه وسلم:" **كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها** ".[5]

فإذا كانت زيارة قبور المسلمين مشروعة فزيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم من باب أولى، استناداً للإجماع لتأكيد صحة ما دلت عليه نصوص الوحي، حيث قرَّرَ ما أورده الإمام السبكي حول اتفاق علماء المسلمين على أن زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم مطلوبة، بالنظر إلى كون الزيارة وسيلة لتحقيق واجب التعظيم، وما أدى إلى الواجب فهو واجب، فكانت الزيارة التي بها يحصل واجب التعظيم حكمها واجبة، ولا يوجد دليل يخصص الرِّجال من دون النساء.[6]

---

[1] سورة النور، الأية:62.

[2] سورة التوبة، الأية: 81.

[3] سورة التوبة، الأية: 85.

[4] انظر مختصر الجامع الصحيح، السيوطي، رقم: (5679).

[5] رواه مسلم في صحيحه، كتاب الجنائز، باب استئذان النبي صلى الله عليه وسلم ربه عزَّ وجلَّ في زيارة قبر أمه، رقم: (977).

[6] انظر السبكي، المرجع نفسه، ص 237، التباني، مرجع سابق سبق ذكره، ج1، ص 228، و انظر التباني، مرجع سابق سبق ذكره، ج1، ص 230.

ثانيا: توظيف مسلك الإمام السبكي

وقد أورد الشيخ تعليقا على المسلك النقلي الذي وظفه وفروعه في نقض مقالات المخالف في هذا الفصل، فأشار إلى أن المانع من الزيارة أو الإكثار منها، مخالف للأصول الملزمة، ومخالفة الأصول الملزمة للاتباع دليل على أن المخالف مُحَكِّمٌ لهواه وقياسه الفاسد، حيث نقل كلاماً للسبكي مطابق لتصوره، ولا يكون هذا المسلك تقليداً منه، ذلك لاشتهار ما قرّره الإمام السُّبكي من مطابقة ما ذهب إليه الشيخ التَّبَّاني- رحمه الله تعالى-، حيث تضمن كلامه التحذير من آراء المانعين المخالفين للنصوص الصريحة والصحيحة، فإن منع ما هو ثابت من المسائل بنصوص الوحي الصحيحة مدعاة لإسقاط كثير من المسائل الشرعية الثابتة، فتنحصر الفضائل في مسائل محدودة، فيفوت على إثر ذلك من الأجرما لا يحصيه إلا الله تعالى، فيورد ما قرّره السُّبكي حيث قال:" فمن منع زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم فقد شرع من الدين ما لم يأذن به الله، وقوله مردود عليه، ولو فتحنا باب هذا الخيال الفاسد لتركنا كثيراً من السُّنن، بل ومن الواجبات "[1].

ثالثا: الاحتجاج بعمل السلف

وبيان ذلك: إثباته بالصحيح المنقول ما جرى به عَمَلُ السَّلَف، طيلة القرون الماضية، من توجههم بعد تأدية مناسك حجهم إلى زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة المنورة على وجه التقرب إلى الله تعالى، ومعلوم أنَّ عمل الأمة بذلك، دليل على مشروعيته، فإن الأمة لا تجتمع على ضلالة، وفي ذلك حجة بالغة على المخالف، الذي لا يجيز شدَّ الرِّحال لزيارة قبره صلى الله عليه وسلم.[2]

إذن فبقدر إيراد الشيخ لحجج متعددة من النقل بقدر ما كانت درجة الإلزام قوية، لذلك يوظف الشيخ العديد من الحجج النقلية الظاهرة في إثبات ما قرّره وإبطال ما أثبته المخالف.

---

[1] انظر السبكي، المرجع نفسه، ص241.

[2] انظر التبَّاني، المرجع نفسه،ج1، ص230.

رابعا: توظيف قاعدة مشهورة

قد فرّع الشيخ عن المسالك النقلية الرئيسة مسالك نقلية فرعية، حيث احتج على المخالفين بقواعد شرعية متفرعة عن نصوص الكتاب والسنة الصحيحة، بإيراد قاعدة مشهورة لدى العلماء مفادها: " أن الوسائل معتبرة بالمقاصد". فما أدى إلى القربة فهو قربة، أي عِظَمُ أَجْرِ وفضائل تلك القربات بحسب عظم أجر وفضائل تلك المقاصد التي تحققها، فإذا كانت زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم قربة، والسفر وسيلة إلى تلك القربة، علماً أن وسيلة القربة هي قربة، فإن السَّفر يكون قربة بالضرورة، ثم يُحدِّد ضابط اعتبار السَّفر وسيلة، فَيُبَيِّنُ أن لفظ الزيادة ورد مطلقاً، وإذا ورد مطلقاً فلا دليل على أن السفر الذي يكون قربة مُقَيَّدٌ بالسفر الذي لا مشقة فيه، كونه أيسر على القاصد وسيلة من ذلك السَّفَر الذي فيه مشقة، والذي قد يلغي القاصد زيارته بسبب ذلك السفر الذي فيه مشقة، فينتفي اعتبار السفر وسيلة مطلوبة في هذه الحالة، وإذا انتفى كون السفر وسيلة للزيارة، لم يكن ذلك السفر قربة، لأنه قد لا يتوصل به إلى قربة، حسب رأي المخالف، لكن ورود الزيارة بلفظ مطلق، أي أنه ليس شرطاً تَحَقُّقُها بوسيلة ليس فيها مشقة.

فأَيُّ قِسْمٍ من أقسام السفر من حيث الطول أو القصر يكون مُحَقِّقاً لمقصد الزيادة يكون هذا السفر قربة، إذا قصد به التوصل إلى قربة الزيارة.[1]

وبذلك يستشف أن الضابط الصحيح- حسب ما أحال إليه الشيخ- في اعتبار السَّفر قربة هو أن يصاحبه القصد، فيقصد المسافر بسفره القربة إلى تلك القربة.

أما مطلق السَّفر، أو السفر إلى المدينة فلا يدخل ضمن سفر القربة، لافتقاد القصد، ودليل ذلك قوله صلى الله عليه وسلم:" **فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله ، ومن كانت هجرته لدنيا يصيبها أو امرأة ينكحها فهجرته إلى ما هاجر إليه** ".[2]

---

[1] انظر السبكي، المرجع نفسه، ص 81، 82، التباني، مرجع سابق، سبق ذكره، ج1، ص 233.

[2] أخرجه البخاري في الصحيح، رقم (1)، كتاب: بدء الوحي، باب: كيف بدأ الوحي على رسول الله صلى الله عليه وسلم.

فالشاهد قوله صلى الله عليه وسلم:" **فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله، فهجرته إلى الله ورسوله، ومن كانت هجرته لدنيا يصيبها أو امرأة ينكحها فهجرته إلى ما هاجر إليه".**

فمن قصد السفر الذي هو في الأصل مباح ليتوصل به إلى قربة من القربات، يكون هذا السفر قربة يؤجر عليه القاصد، لذلك يقال: إن عادات المخلصين عبادات وعبادات الغافلين عادات.[1]

خامسا: الإكثار من النقول عن السلف

ومن بين ما فَرَّعه الشيخ التَّبَّاني عن المسلك النقلي في الاحتجاج على المزَّهِّدِين في زيارة القبر النبوي، أو النافين الإكثار من الزيارة، إيراده نقولاً تدل على توجيه السَّلف إلى الأحكام المتعلقة بالزيارة، وبيان ذلك ما نقله عن السبكي الذي أورد قول الآجري" ... وكل العلماء قد أمروه ورسموه في كتبهم، وعلموه ،كيف نُسَلِّم على النبي صلى الله عليه وسلم، وكيف يُسَلَّم على أبي بكر وعمر- رضي الله عنهما- علماء الحجاز قديماً وحديثاً، وعلماء أهل خرسان قديماً وحديثاً، وعلماء أهل اليمن قديماً وحديثاً، وعلماء أهل مصر قديماً وحديثاً ".[2]

ثُمَّ أشار إلى أن عبارات الفقهاء تدُّلُّ على استحباب السفر لأنهم استحبوا لمن أكمل مناسك الحج أن يتوجه لزيارة القبر النبوي، فبالنظر إلى ما يؤدي إليه السفر من قربة الزِّيارة المستحبة يكون مستحبا. إذن فهذه التفريعات المتعددة هي قرائن وأدلة يثبت من خلالها استحباب زيارة القبر النبوي، أو استحباب الإكثار من هذه الزيارة[3]، لكي يكون رأي المخالف مرجوحاً بالرأي الذي أراد إثباته الشيخ التَّبَّاني- رحمه الله تعالى-، فتكون هذه

---

[1] انظر الإمام النووي، ابن دقيق العيد، العثيمين، الرياض الندية في شرح الأربعين النووية، تحقيق، أبو مالك محمد بن عبد الوهاب، شركة مكتبة جرير، الرياض، ط1، 2003، ص 17.

[2] انظر السبكي، مرجع سابق، سبق ذكره، دار الكتب، ص 195، التَّبَّاني، المرجع نفسه، ج1، ص 224.

[3] انظر السبكي، المرجع نفسه، دار الكتب العلمية، ص 198، وعن التباني، مرجع سابق، سبق ذكره، ج1، ص 225.

الأدلة المتضافرة المختلفة الوجوه الدلالية مؤيدة لإثبات جواز شد الرحال لزيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم والإكثار منها.

سادسا: توظيف النقول الملزمة

تتفاوت مراتب النقول من حيث الحجية ودرجة الإلزام، فإن المنقول عن الأئمة الأربعة وأتباعهم ألزم للخصم من المنقول عمن دونهم في العلم والفضل، لذلك اعتمد الشيخ في تأييد ما ذهب إليه بما هو منقول عنهم، حيث ساق كلاماً أورده السُّبكي عن القاضي عياض، حيث قال:" وزيارة قبره صلى الله عليه وسلم سُنَّة بين المسلمين مجمع عليها وفضيلة مُرَغَّب فيها، ثُمَّ أفاض في نقل استحبابها عن أعيان من العلماء، أتباع الأئمة الأربعة، ونقل ذلك عن الشافعية .... "، ثم يعين أسماء العلماء المنقول عنهم من كل مذهب في مصنفاتهم، وهذا يدل على الضبط الدقيق الموجب لإثبات صحة رأيه، فيقول:" عن القاضي أبي الطيب الطبري، والمحاملي، والحليمي، والماوردي ".

وعن الحنفية:" عن أبي منصور الكرماني في مناسكه، وعبد الله بن محمود، ونجم الدين بن حمدان في الرعاية "، وذكر من أتباع الإمام أحمد ابن الجوزي، حيث أدرج زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم في كتابه(مثير العزم الساكن إلى أشرف الأماكن).

ثم قال:" وعن المالكية، عن أبي عمران الفاسي، والشيخ ابن أبي زيد، وأبي الوليد بن رشد، وابن عطاء الله ... ".[1]

إذن فثبوت مشروعية الزيارة عن أتباع الأئمة الأربعة، دليل ملزم للمخالف لإثبات جواز زيارة القبر النبوي، أو جواز الإكثار من الزيارة، فإن هذه النقول اثبتت جواز الزيارة بإطلاق فَلَمْ تقيدها بعدم الإكثار، لذلك يقال لأولئك المانعين من إكثار زيارة القبر النبوي، أنتم مطالبون بالدّليل، لأن المنع والجواز هو تشريع حكم يلزم أن يعمل به السّواد الأعظم لهذه الأمة الإسلامية، وتشريع الأحكام ينبغي أن يبنى على دليل صحيح، وإن لا فلا.

---

[1] انظر السبكي، المرجع نفسه، دار الكتب العلمية، ص 208، و التَّبَّاني، المرجع نفسه، ج1، 226.

المطلب الثالث: مسائل مندرجة ضمن حقوق النبي صلى الله عليه وسلم

لم يقتصر الشيخ التَّبَّاني على إدراج مسألة الزيارة ضمن المسائل المتعلقة بحقوق النبي صلى الله عليه وسلم، بل أدرج مسائل أخرى في هذا المقام مُبيِّناً مثالب المخالف فيها، ثم إبطال ما قرَّره بصحيح المنقول، منها مسألة الصلاة فقال: ((نهى الشيخ محمد بن عبد الوهاب عن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم، يتأذى من سماعها، وينهى عن الإتيان بها ليلة الجمعة، وعن الجهر بها على المنابر)).[1]

ثم يردف الشيخ التَّبَّاني بمناقشة هذا الرأي والرد عليه بنص قرآني صريح، يثبت ويحث على الصلاة على النَّبي صلَّى الله عليه وسلم، حيث قال تعالى: ﴿ bq•Áã ¼ç 6 Í»Br ⓪$ bÎ ﴾ ﴿ ÇÎÈ $¸JŠÎó¡ ¨qÜk™r ïøã ¨q• ¹ ¨qèB#ä šú ï‰Ï$Šš/ ÓÉZ9$ '?ã ﴾.[2]

وفي هذه الآية دلالة صريحة على مشروعية الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم. إلا أن الشيخ اقتصر على دليل واحد في إبطال ما قرّره الوهابيون من عدم جواز الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم- حسب ما يراه الشيخ- واقتصاره على دليل واحد، دليل على القوة الإلزامية لهذا النص القرآني الصريح في مشروعية الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم، وذلك لظهور دلالته الصريحة على إثبات مشروعية الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم، فخفف عنه جهد استحضار النُّصوص الأخرى الدّالة على مشروعية الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم.[3]

أولا: تسويد النبي صلى الله عليه وسلم.

من بين المسائل التي أدرجها الشيخ ضمن حقوق النبي صلى الله عليه وسلم على أمته: مسألة تسويد النبي صلى الله عليه وسلم، حيث أشار إلى أن الوهابيين لا يجيزون إطلاق

---

[1] السيد علوي بن السيد، مصباح الأنام وجلاء الظلام، رد شبه البدعي النجدي الذي أضل العوام، المطبعة العامرة، 1325هـ، ص 68.

[2] سورة الأحزاب، الآية: 56.

[3] التباني، مرجع سابق، سبق ذكره، ج1، ص 209،بتصرف.

لفظ السَّيِّد على النبي صلى الله عليه وسلم، محتجاً عليهم بأن عدم إجازتهم تسويده صلى الله عليه وسلم يقتضي الانكار على الله تعالى لَـــمَّا أطلق لفظ السَّيِّد على يحي بن زكريا- عليهما الصلاة والسلام- حيث قال تعالى:﴿ #YqèÃmr #‰ãr ﴾[1] وكيف ينكر على من أطلق على النبي صلى الله عليه وسلم لقب(سيدنا محمد)، والله سبحانه وتعالى قد أطلق لفظ السَّيِّد على الكافر، ودليله: قوله تعالى:﴿ $ydèr $d‰ãr !$# #$7è ﴾.[2] ثم استدل بأقوال من السنة يراها دليلا على بطلان ما ذهب إليه الوهابيون منها: قوله صلى الله عليه وسلم:" **أنا سيد ولد آدم ... ".**[3]

وقوله عليه السلام:" **الحسن والحسين سيِّدا شباب أهل الجنة ".**[4]

والتحقيق في هذه المسألة ما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن إطلاق لقب" السَّيِّد " عليه، ودليل ذلك حديث عبد الله بن الشخير رضي الله عنه قال:" انطلقت في وفد بني عامر إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلنا: أنت سيدنا، فقال:" **السيد الله تبارك وتعالى ".** قلنا: وأفضلنا، وأعظمنا طولا، فقال:" **قولوا بقولكم، أو بعض قولكم، ولا يستجرينكم الشيطان ".**[5]

ولهذا الحديث شاهد، فعن أنس رضي الله عنه أن ناسا قالوا: "يا رسول الله **!** يا خيرنا، وابن خيرنا، وسيدنا وابن سيدنا، فقال:" **يا أيها الناس قولوا بقولكم، ولا يستهوينكم الشيطان، أنا محمد عبد الله ورسوله، ما أحب أن ترفعوني فوق منزلي التي أنزلني الله عَزَّ وجَلَّ".**[6]

---

[1] سورة آل عمران، الأية: 39.

[2] سورة يوسف، الأية: 25.

[3] صحيح مسلم، (2278).

[4] سنن الترمذي، (4136).

[5] صحيح لغيره رواه البخاري في الأدب المفرد (211)، انظر تعليق محمد العلاوي عليه، شرح كتاب التوحيد للشيخ ابن باز، نفس المعطيات السابقة، ص 286.

[6] صحيح لغيره رواه البخاري في الأدب المفرد (211)، انظر تعليق محمد العلاوي عليه، شرح كتاب التوحيد للشيخ ابن باز، نفس المعطيات السابقة، ص 286.

فوجه الجمع بين ما يبدو متعارضا لبعض الناس إذا نظروا في هذا الحديث، وحديث: **" أنا سيد ولد آدم "** بأن المراد بسيد ولد آدم المنزلة الرَّفيعة للنبي صلى الله عليه وسلم وأنه أعلى من الأنبياء منـــزلة، إذ ليس تصريحه بالسيد في هذا الحديث كي يتخذه الناس لقباً يدعونه به، فالنبي صلى الله عليه وسلم لم يُجز لأحد أن يناديه بالسيد إذا كان قصده الإشادة بمنزلته صلى الله عليه وسلم على سبيل الإفراط، أمَّا إذا كان قصده بيان منـــزلته الرفيعة بين سائر الأنبياء فلا حرج في ذلك، إلا أنه ينبغي تجنب مناداته بالسيد إذا لم يكن لغرض بيان منزلته، كون ذلك قد يُفضي إلى الإطراء المنهي عنه كما نص بذلك الحديث المشار إليه آنفا، وقد وردت أحاديث تحذر من الغلو في تعظيم النبي صلى الله عليه وسلم، منها: قوله صلى الله عليه وسلم: **"لا تطروني كما أطرت النصارى ابن مريم، إنما أنا عبد، فقولوا: عبد الله ورسوله"** [1] وقوله صلى الله عليه وسلم: **"إياكم والغلو فإنما أهلك من كان قبلكم الغلو"**[2] وقد يحل الإشكال في ضبط معنى لفظ السيد بقوله صلى الله عليه وسلم: **"أنا سيد ولد آدم يوم القيامة، وأول من ينشق عنه القبر، وأول شافع، وأول مشفع ".**[3] وهذه الامتيازات الواردة في هذا الحديث هي بيان واضح للمعنى المقصود من لفظ" السيد ".[4]إذن فلفظ السيد في حق النبي صلى الله عليه وسلم إما أن يُراد به المنزلة الرفيعة وإما أن يُراد به التجاوز في المدح والتعظيم، فالأول: مقبول والثاني: مردود.

ثانيا: المولد النبوي

من المسائل التي خالفه فيها الوهابيون مسألة عمل المولد، حيث احتج بكلام ثابـــت عن بعض العلماء الوهابيين الذين يرون أن عمل المولد من البدع المستهجنة، وينكرون على من فعله إنكاراً شديداً.

---

[1] رواه البخاري في صحيحه، رقم: (3445).

[2] رواه ابن ماجة، رقم: (3029).

[3] صحيح، رواه النسائي في عمل اليوم والليلة (248) و(249)، انظر تعليق محمد العلاوي عليه، المرجع نفسه، ص 287.

[4] صحيح مسلم (2278).

فساق كلاماً للسيوطي- رحمه الله تعالى-، [1]حيث قال:" أصل عمل المولد بدعة لم تنقل عن أحد من السلف الصالح من القرون الثلاثة، ولكنها مع ذلك قد اشتملت على محاسن وضدها، فمن تحرى في عملها المحاسن وتجنب ضدها كان بدعة حسنة ".[2]

فلما لم يكن نص صريح يُجَوّز عمل المولد، أورد الشيخ رأي أحد أساطين أهل التفسير، الذي أثبت جواز عمل المولد، اعتمادا على اجتهاده العقلي، وليس كل اجتهاد عقلي غير قابل للرَّدِّ، فضلا عن الاستدراك، حيث ينبغي أن تحاكم الآراء المثبتة عن طريق الاجتهاد العقلي إلى النُّصوص القطعية، التي يحكم العقل باستحالة رَدِّها.

وتفصيل ذلك: أن النبي صلى الله عليه وسلم قد أبطل كل فعل يُتعبد به الله تعالى لا يستند إلى دليل من الكتاب أو السنة الصحيحة، حيث قال صلى الله عليه وسلم: **" من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد".**[3] ومعلوم أن تشريع العبادة لا يرتبط بالمناسبة وإنما يرتبط بالشرع وإلا لخصصت أيام كثيرة بالصيام مثلا، وإذا لم يحصل ذلك بطل جواز إرتباط تشريع العبادة بالمناسبات، وإذا كان عمل المولد عبادة عند الشيخ التباني[4]، فإن كل عبادة لم ينص عليها دليل من الكتاب أو السنة الصحيحة فهي باطلة غير مقبولة، تدخل في مسمى البدع المنهي عنها شرعا، وهذا الضابط قد أشار إليه أحد فقهاء المالكية، حيث قال:

((وسنة النبي قوله الابر وفعله وما عليه قد أقر

والمحدثات بعده هي البدع وكلها ضلالة إن لم تقع

داخلة تحت دليل شرعي للجزم أو للندب أو للرفع))[5]

---

[1] انظر التباني، مرجع سابق، سبق ذكره، ص 218.

[2] انظر جلال الدين السيوطي، حسن المقصد في عمل المولد، موقع المسلم، تاريخ الدخول: 31/ 01/ 2016، ص 17.

[3] رواه البخاري في صحيحه، رقم: (2550).

[4] انظر التباني، مرجع سابق سبق ذكره، ج1، ص 218.

[5] محمد يحي الولاتي، قواعد فقه المذهب المالكي، مكتبة الولاتي، نواكشط، 2006م، ص 278.

ويشهد لهذا الرأي الإمام الشاطبي – رحمه الله- حيث ذهب إلى أن الزيادة في المندوبات من البدع المكروهة، كالتسبيح بعد صلاة الفريضة مئة مرة.[1] فإذا كان الزيادة في المندوبات من البدع المنهي عنها، فإن إنشاء عبادة ليس لها دليل من باب أولى، بل الكراهة في ذلك أشد كما أشير إليه آنفا.

إذن فتبين من خلال ما سبق من العرض والتحليل، أن الشيخ قد وظَّفَ في الاحتجاج على المخالفين مختلف المسالك النقلية، حيث تعدد المسالك النقلية الموظَّفة عنده يكون بحسب أهمية المسألة، وكثرة الأدلة المثبتة لها، حيث يراعي صحَّة السَّنَد، وأن يكون هذا الوجه مما يصحُّ لِلدَّلاَلَةِ على الحكم.

المبحث الثاني: الاحتجاج باللغة وأقوال الموافقين.

المطلب الأول: ايراد واستصحاب القواعد اللغوية

أولا: تخصيص العموم

ارتسم في ذهن الشيخ التَّبَّاني- رحمه الله تعالى- أن مسلك التحليل اللغوي أساس الرُّؤْية النقدية، حيث يتصور المفهوم ويحدد بدقة، ثم يرتب على ذلك تأسيس الرَّأْي والمفهوم، ثم يكون ذلك الرأي مما يصح الاستناد إليه في إثبات ما أراد إثباته، ونقض ما خالفه من آراء المخالفين، وتطبيق ذلك في إثباته مشروعية زيارة القبر النبوي، أنه أشار مُنوِّهاً أن شد الرحال إلى المساجد الثلاثة من المسائل التي تخرج بأدلة على سبيل التخصيص للعموم، فلا يمنع من إرادته الباقي، أي لا يمنع من كون شد الرحال مخصص للمساجد جواز زيارة ما حوته من الأماكن والمقامات الشريفة، فإن هذه المقامات والأماكن مضمومة للمسجد، فإذا علم أنها منضمَّة إلى المسجد، فزيارتها يعني زيارة جزء من المسجد، ويكفي لتحقق زيارة المسجد زيارة مكان مُعيَّنٍ من المسجد، والقبر متصل بالمسجد، فتجوز زيارته كونه لم يخرج عن المسجد.

---

[1] انظر الشاطبي، مرجع سابق سبق ذكره، ضبطه: أبو عبيدة آل سليمان، مكتبة التوحيد، المنامة (البحرين)، ط1، 2000م، م1، ص 316.

ثانيا: توظيف بعض الوجوه اللغوية

يُرْدِفُ الشيخ بمسلك لغوي آخر، لإبطال رأي المانعين من شد الرحال لزيارة القبر النبوي، فأشار إلى أن السفر بقصد زيارة النبي صلى الله عليه وسلم، غايته أحد المساجد الثلاثة، وإذا كان السفر لم يخرج عن الغاية التي حدّدها النبي صلى الله عليه وسلم بقوله عليه السلام:" **لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام، ومسجدي هذا، والمسجد الأقصى ".**[1]

فلا ضير في زيارة القبر النبوي، حيث تكون الزيارة تابعة للغاية وهي الصلاة في المسجد النبوي الشريف، وقد أشار الشيخ في هذا المقام إلى نكتة لغوية بيانها: أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم قد عبر بإلى عن اللام فيجعل الزيارة علَّةٌ فقط، أي كأنه قال:" تُشَدُّ الرِّحال إلى زيارة القبر النبوي لسبب واحد هو مسجدي هذا ".

إذن وفق هذا الوجه اللغوي الذي وضَّحَه الشيخ يَثْبُتُ جواز شد الرحال أو السفر لزيارة القبر النبوي.

ثالثا: تخصيص العام بأحد حاليْه

لم يقتصر الشيخ على هذا الوجه اللغوي، بل أورد وجهاً لغوياً آخر لإبطال راي المخالف، فقد اشار إلى إمكان جعل السَّفر لزيارة الأماكن غاية وعلَّة من باب تخصيص العام بأحد حاليه، فزيارة المساجد أو شَدُّ الرِّحَالِ إلى المساجد الثلاثة عام، يخصص هذا العام: بأن يكون إمَّا عِلَّة للزيارة، أو غاية لها مع كونه غاية وعلة لها، فالزائر إما أن يزور القبر النبوي بسبب شدّ رِحاله إلى المسجد النبوي للتعبُّدِّ وإمَّا أن يكون شدُّ الرِّحال للتعبد، في المسجد النبوي هو غاية له، فإذا دخل المسجد النبوي وتعبد زار القبر النبوي، حيث تكون زيارته لقبر النبي صلى الله عليه وسلم تبعاً لغاية زيارة المسجد. ويمكن أن تكون زيارة المسجد النبوي علَّةٌ وغايةٌ في آن واحد، فكما أن زيارة المسجد النبوي سبب لزيارة القبر النبوي، فإن زيارة القبر النبوي غايته زيارة المسجد النبوي للتعبد.

---

[1] أخرجه البخاري (1189)، ومسلم (1379) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

ثم بيَّن أنه بناء على كون السفر إلى المسجد النبوي علة وغاية في آن واحد، علما أنه يوقع عبادة فيها، كما يفهم من الحديث السابق جواز التبرك به -حسب ما قرّره الشيخ-، حيث يدل كذلك على تعظيمها، فيتعين ذلك إذا كان السفر بقصد تعظيم البقع، ومن ثَمَّ فإن المسافر لزيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم لا يدخل في دائرة المنع، ذلك أنه لم يسافر لتعظيم تلك البقعة التي دفن فيها النبي صلى الله عليه وسلم، وإنما سافر لزيارة من فيها، كما لو كان حيّاً وسافر إليه فوجده فيها أو في غيرها، فإنه لا يدخل ضمن المنع.[1]

رابعا: التمييز بين البقعة والقبر

يستشف من خلال عرض المسلك اللغوي الموظف من قبل الشيخ التَّبَّاني- رحمه الله تعالى- أنه خَلُصَ إلى وضع ضابط بناء على إيراد دلالة الوجوه اللغوية للحديث، مفاده تمييز البقعة التي يوقع فيها العبادة ويحصل للزائر فيها البركة عن البقعة التي دُفِن فيها النبي صلى الله عليه وسلم، فلا يلتبس على أحد من خلال ما عرضه، بإمكان تعظيم القبر النبوي أو تلك البقعة التي دفن فيها النبي صلى الله عليه وسلم تعظيما يفضي إلى الشرك.

وهذا يدل على الفهم الدقيق للنصوص، وبناءً على هذا الفهم الدقيق يفرق بين ما يستلزم التعظيم وبين ما لايستلزم ذلك، فيستنبط بناءً على ذلك حُكْمَيْن متغايرين، حفظاً لعقائد العوام، ودرءاً لشبه المخالفين، الذين رتبوا على زيارة القبر النبوي وقوع المكلفين في المحذور، وهذا ما قد أثبت الشيخ انتفاءه، وإذا انتفى ذلك، ثبت مشروعية السفر لزيارة القبر النبوي، وانتفى نقيض ذلك، الذي أراد تَرْوِيجَهُ المخالفون.

---

[1] انظر التباني، مرجع سابق، سبق ذكره، ج1، ص 235، 236.

المطلب الثاني: انتخاب بعض أقوال الموافقين.

أولا: مراعاة مبدأ التفوق في الحجج

إن الدِّرَايَة الوافية والدقيقة بما يورده المخالف من حجج متعددة الطُّرق، مكنت الشيخ من توظيف حجج تُنْتَقَى مراعاة لما تتطلبه عملية النقد، وإذا كان المخالف قد استند إلى تأييدات السَّلَفِ، ونُقُولِ العلماء من هذه الأمة ليخلص إلى ما أراد تثبيته، وموازاة مع هذا النسق، وحتى لا يتاح للخصم أن يتفوق في أسهم الحجج، فإن الشيخ يستشهد بآراء الموافقين.

فلا يظهر نقص في أسهم الحجج عنده، فهو إما أن يحافظ على التكافؤ في المناورة النقدية، أو أن يورد حججاً أكثر وأقوى من حجج المخالف، فهو يحتج على خصمه بمثل طبيعة الحجج التي يوظفها الخصم في الاحتجاج عليه. ومن بين ما وظفه الخصم قصد إبطال ما أراد إثباته الشيخ: مسلك الاستناد إلى أقوال من وافقه من العلماء، لذلك فإن الشيخ قد وظف هذا المسلك بطريقة منهجية دقيقة، حيث انتقى حججاً مصدرها اجتهاد عقلي، قوية الدلالة على بطلان ما روّجه المخالفون من شبه-حسب ما يراه الشيخ التَّبَّاني- قصد إثباتهم عدم جواز السفر لزيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم.

ثانيا: إيراد فتوى ابن تيمية

ساق الشيخ فتوى لابن تيمية-رحمه الله تعالى- ثمَّ أردف بتوظيف تقنيات الإبطال لدى الإمام السُّبكي-رحمه الله تعالى- وفحوى ما نقله الإمام السُّبْكي عن ابن تيمية، تنصيصه على عدم جواز السفر للتعريف عند بعض القبور، كونه بدعة وشرك، وعدم جواز السفر لزيارة القبور مطلقاً سواء كان صاحب القبر نبياً أو ولياً، أو صعلوكاً.

ثالثا: أدلة بن تيمية على المسألة

وقد استدل ابن تيمية على عدم جواز السفر للتعريف عند بعض القبور، بعدم ثبوت هذا الفعل عن الصحابة-رضي الله عنهم- رغم أنَّهم كانوا يمرون على قبور الأنبياء، ولا زار رسول الله صلى الله عليه وسلم قبراً من قبور الأنبياء، أو خواص عباد الرحمن ليلة الإسراء، ثم

أشار إلى ما اشتهر عند البعض من نصوص تدل دلالة صريحة على جواز السفر لزيارة القبور أنها من الأحاديث المكذوبة، منها:

" هذا قبر أبيك إبراهيم فانزل فَصَلِّ فيه ". " وهذا بيت لحم مولد عيسى انزل فصلِّ فيه ".

ثم مَيَّزَ بين نوعين من أنواع الزيارة، الأولى زيارة شرعية: وتتمثل في السلام على الميت إن كان مؤمناً، وتذكر الموت سواء كان الميت مؤمناً، أو كافراً، حيث قاس زيارة قبر المؤمن نبياً أو غير نبي على صلاة جنازته، فيدعى له كما يدعى في الصلاة على جنازته، ثم ذكر النوع الثاني من الزيارة: وهي الزيارة لطلب الحوائج من الميت، والتمسح بقبره وتقبيله، حيث ذهب إلى أنها من جنس زيارة النصارى، فهي زيارة بدعية لإحداث الزائر عند قبر الميت ما لم يحدثه أحد من الإشراك بالله تعالى.[1]

رابعا: عرض وجوه الإبطال للإمام السبكي.

ثم شرع الشيخ في عرض وجوه إبطال الإمام السُّبْكي لفتوى ابن تيمية المذكورة آنفاً، حيث أشار إلى ما وظفه الإمام السُّبْكي، فبين أنه يبطل ما قرره ابن تيمية بلازم قوله الذي سلم به في مقدمة الاستدلال، حيث قال السُّبْكِي:" ... السلام والدعاء له، وقد سَلَّم جوازه وأنه شرعي، ويلزمه جواز السفر له ... ".[2]

ثم وضَّح وجه خطأ ابن تيمية في اعتباره أن التبرك بالموتى شرك بالله تعالى، بأن التبرك بالموتى ثابت عن السلف، وإذا جاز تبركهم بقبور الصالحين، فكيف لا يتبرك بقبور الأنبياء، ثُمَّ أكَّد أن ما يصدر من الجهال من تقبيل وتمسح بالقبور، من المخالفات التي يجب

---

[1] انظر التاج السبكي، المرجع نفسه، مطبعة المعارف النظامية، نفس المعطيات السابقة، ص 95، 96، كذلك: التباني، مرجع سابق، سبق ذكره، ج1، ص 239، 240، ابن تيمية، المرجع نفسه، ص 9، 18.

[2] انظر تقي الدين السُّبْكي، المرجع نفسه، مطبعة المعارف النظامية، نفس المعطيات السابقة، ص 96، التباني، مرجع سابق، سبق ذكره، ج1، ص 240.

إنكارها ولا يستلزم من وقوع ذلك عدم جواز السفر للزيارة، وإنما يعاتب هذا المتمسح ويلام على بدعته، ويمدح على زيارته.

أمَّا ما نصَّ عليه من عدم سفر الصحابة والتابعين لزيارة القبور مردود بسفر بلال من الشام إلى المدينة لقصد الزيارة ،[1] وأنَّ عمر بن عبد العزيز كان يجهِّزُّ البريد من الشام إلى المدينة للسلام على النبي صلى الله عليه وسلم ".[2] كذلك" إتيان ابن عمر قبر النبي صلى الله عليه وسلم والسلام عليه ".[3]

أمَّا عدم زيارة الصحابة-رضي الله عنهم- قبور الأنبياء لما فتحوا الشام، فإن ذلك-حسب ما ذهب إليه السُّبْكي- ليس دليلاً على عدم جواز زيارة قبور الأنبياء وشد الرحال لها، فيحتمل أنهم لم يقطعوا بوجود أحد الأنبياء في بقعة معيّنة من بلاد الشام، أما تنصيصه على أن السفر إلى زيارة القبور مفضي للشرك بالله تعالى، مستدلاً بقوله صلى الله عليه وسلم:" **لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد** "،[4] فليس بالضرورة أن يقع الناس في الشرك بسبب زيارتهم قبر النبي صلى الله عليه وسلم، أو السفر لزيارة قبور الأنبياء أو الصالحين، ثم أردف ببيان منشأ خطأ ابن تيمية في القول بعدم جواز السفر لزيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم، بأنه قاس زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم على التَّصْوير، إذ لا يلزم من زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم ما يلزم من التصوير، فإنَّ نحت التماثيل للعظماء يوقع في نفس العبد من التعظيم المبالغ فيه ما قد يفضي إلى إشراكه التمثال مع الله، حيث يعظمه التعظيم الذي يليق بالإله، أما القبر فلا تظهر منه تلك المظاهر التي تظهر في التماثيل لعدم علوه، وضيق سعته مع عدم ظهور وجه الميِّت المدفون به، فإذا انتفت هذه المظاهر الموجبة لتعظيم الشركيين، انتفى القول بأن السفر لزيارة القبور مفضي للشرك بالله- سبحانه وتعالى- وإذا كان رأي ابن تيمية بعدم جواز السفر لزيارة قبر النبي صلى

---

[1] انظر السبكي، المرجع نفسه، مطبعة المعارف النِّظامية، نفس المعطيات السَّابقة، ص96.

[2] لم أعثر على هذا الأثر، انظر شمس الدين الذهبي، سير أعلام النبلاء، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي، مأمون صاغرجي، إشراف شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، ج5، ص 114.

[3] لم أعثر عليه، المرجع نفسه، ج3، ص 203.

[4] رواه البخاري (435)، ومسلم (531).

الله عليه وسلم مترتب عن هذا القياس، وقد علم- حسب ما بينه السُّبكي- فساد هذا القياس للاختلاف الموجود بين المقيس والمقيس عليه من حيث القرائن الموجبة للتعظيم، وإذا عُلِمَ فساد ذلك القياس علم بطلان الرأي المترتب عن هذا القياس، وبطلان هذا الرأي دليل على صحة نقيضه الذي ينص على جواز السفر لزيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم.[1]

إذن يستشف من خلال هذا العرض امتياز الشيخ التَّبَّاني- رحمه الله تعالى- بدقة الانتقاء المنهجي للحجج، حيث يُكَرِّسُ جهده الفكري لتوظيف الحجج الأنسب لإبطال راي المخالف فيما يتعلق بمسألة حقوق النبي صلى الله عليه وسلم، ولو كانت من اجتهاد غيره من العلماء، وليس بالضرورة أن يستلزم توظيفه للحجج الأنسب أن يكون رأيه صحيحا، فإنَّ ما يصح عنده قد لا يصح عند غيره بوجه دون وجه آخر، وقد لا يصح عند الثالث من كل وجوه الدلالة التي بينها خلال عملية نقد آراء الخصوم، خاصة إذا عُلِمَ أن رأيه مؤسس على أدلة إذا جال فيها الفكر اتضح له احتمال عدم صراحتها في الدلالة على ما اراد الشيخ إثباته، لذلك يمكن القول بأن جميع أهل العلم اتفقوا على أن النبي صلى الله عليه وسلم أحب الخلق إلى الله تعالى، بدليل إلزام الله تعالى من ينتسبون إلى موسى عليه السلام باتباعه كما سبق الإشارة إليه.[2] فمحبة الله تعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم يترتب عنها أن ما قرّره الله تعالى فيما يتعلق بحقوق نبيه صلى الله عليه وسلم هو غاية التعظيم الذي يليق بمقام النبي صلى الله عليه وسلم، إذ لا يمكن أن تضاهيه مظاهر أخرى من مظاهر التعظيم، وإذا علم ذلك، فإنه لا يمكن أن يعظم النبي صلى الله عليه وسلم بأحسن مما قرَّره الله تعالى في كتابه، فليست زيارة قبره صلى الله عليه وسلم أو عمل المولد، أو تسويده دليل على التعظيم.

أما اتباعه حسب القدرة دليل صريح على التعظيم، لذلك لما كان الصحابة أشَدَّ حبّاً للنبي صلى الله عليه وسلم مِمَّا سواهم كانوا أشد الخلق تعظيماً لسنَّته، بدليل أنهم أحرص الناس على العمل بسنته، فرَضِيَ الله تعالى عنهم، كما هو مقطوع به، من خلال نصوص

---

[1] انظر تقي الدين السُّبْكي، المرجع نفسه، مطبعة المعارف النظامية، نفس المعطيات السابقة، ص 100، 101، التباني، مرجع سابق، سبق ذكره، ج1، ص 240، 241، 242، 243، 244، 245.

[2] انظر سورة الأعراف، الآية: 157.

القرآن، والحقيقة الأخرى التي يمكن الإشارة إليها أن كثرة الاشتغال بهذه المظاهر أو الأعمال التي يراها الشيخ التَّبَّاني من حقوق النبي صلى الله عليه وسلم على أمته، مدعاة إلى ترك تَعلُّم السُّنن المقطوع بها، والتي حثَّ النبي صلى الله عليه وسلم على تعلُّمها.

ومن توقير النبي صلى الله عليه وسلم منع الوسائل المفضية للوقوع فيما نهى عنه، فإن تلك الأفعال تفعل من باب تعظيم النبي صلى الله عليه وسلم، وقد تفضي إلى الوقوع في المحذور الذي نهى عنه من الإشراك بالله تعالى، وإذا وقع أحدٌ في هذا المحذور، فإن ذلك يدُّلُّ على عصيان الرسول صلى الله عليه وسلم، وعصيان رسول الله صلى الله عليه وسلم دليل على عدم تعظيمه، وإذا كان هذا اللازم باطل فإن ملزومه باطل، فتعين تعظيم النبي صلى الله عليه وسلم بما لا يحتمل أن يقع فيه محذوراً، وهو التمسك بسنته عليه السلام.

كذلك فإن الأحاديث الدَّالَّة على جواز الإكثار من زيارة قبره صلى الله عليه وسلم ينبغي أن تراجع، وذلك بعرضها على جمهور المحدثين المختصين في تمييز ما يقبل وما يرد، بل يلاحظ أن الشيخ التَّبَّاني ينقل بعض الآراء عن السُّبْكي في تبرك السَّلف بالقبور من غير سند[1]، أو ذكر لأسماء المتبركين، أمَّا عن المولد النبوي، فإن الشيخ يُسلم بأن عمل المولد دليل على تعظيم النبي صلى الله عليه وسلم: (وتعظيمه صلى الله عليه وسلم عبادة يتعبد بها الله تعالى، وكل عبادة لا تستند إلى دليل تكون مَرْدُودَةٌ، أي بدعة غير مقبولة).[2]

الاعتراض الآخر فيما يخص إيراده لزيارة بلال بن أبي رباح رضي الله عنه لقبر النبي صلى الله عليه وسلم، قادما من الشام، ومعلوم أنَّ هذه الرواية تتنافى مع العادة الجارية عند القوم، فإن قبر النبي صلى الله عليه وسلم كان منفصلاً عن مسجده، داخل حجرة عائشة

---

[1] بيّن العلماء أن الحديث الضعيف لا يمكن أن يُبنى عليه حكم شرعي، وإنما يُعمل به في الفضائل والترغيب، والترهيب بشروط، وهي: أ- أن يكون الحديث الضعيف غير شديد الضعف.

ب- أن يندرج تحت أصل معمول به.

ج- أن لا يعتقد عند العمل به ثبوته. انظر الشيخ طاهر الجزائري الدمشقي، توفي: 1338هـ، توجيه النظر إلى أصول الأثر، اعتنى به: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ج2، ص 653.

[2] انظر محمد الولاتي، مرجع سابق سبق ذكره، نفس المعطيات السابقة، ص 278.

رضي الله عنها مدَّة حياة بلال رضي الله عنه، وزيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم يستلزم دخوله على بيت عائشة، ولا يمكن أن يدخل بيتها إلا بإذن، فضلاً عما يترتب عن ذلك من الإحراج الشديد، ولو كان بلال قد دخل بيتها لدخل بقية الصحابة، فكيف يدخل إلى بيته من دون سائر الصحابة الذين هم أعلى منه منقبة، فهذا يدل على ضعف هذه الرواية أو أنها مكذوبة بهذا الوجه المبين.[1] ثم إنَّ الخلاف بين المدرسة الأشعرية والمدرسة التيمية، أو الوهابية ليس خلافاً في أصل المسألة، وإنما وقع الخلاف في التطبيق العملي للمسألة، فكلا المدرستين تتفقان على وجوب أداء حقوق النبي صلى الله عليه وسلم على الوجه اللائق، أمَّا كيفية أداء هذه الحقوق في الواقع الحياتي، فمُخْتَلَفٌ فيه باختلاف مسالك التَّنصيص على الأحكام كما هو مبين فيما سبق.

[1] سبق وأن أشرت أني لم أعثر على هذا الأثر في سير أعلام النبلاء. انظر سير أعلام النبلاء، نفس المعطيات المشار إليها سابقا، ج5، ص 114.

الفصـــل الخامس

منهجه في نقد المخالف في مسائل التكفير والمحور المتعلق بالصحابة.

المبحث الأول: مسالكه النقدية للمخالفين في مسائل التكفير.

إذا كان الطعن في الصحابة- رضي الله عنهم- مضعف لنور الاعتقاد الصحيح، بحسب قبح ذلك الطعن فإن رمي من ظاهره الإيمان بالكفر بغير سلطان مبين جرم متعدٍّ أثره فيما يأتي:

أولا: تنصيب الرامي نفسه حاكما مُطَّلعا على السرائر، التي لا يعلم حقيقة ما تكنه إلا الله تعالى.

ثانيا: سلبه وصف الإيمان الذي به يعصم ماله ودمه وعرضه، فإذا سلبه هذا الوصف كان سالباً لما لا يعوض، فيخسره نفسه بُهْتاً وظُلْماً، وهو أشدُّ جرماً وقبحاً من لصٍ يسطو على ممتلكات غيره، فإنَّ من خسر بعض الأملاك أمكنه استرجاعها أو الاستعاضة عنها بغيرها، أمَّا خاسر وصف الإيمان فلا، ولذلك كان الشيخ التباني- رحمه الله تعالى- منبرياً للرَّدِّ على المتجرئين على تكفير المسلمين، حيث كانت ردوده عليهم شديدة الحدّة، لتسبُّبهم في استباحة دماء نفوس بريئة لفساد في التأويل، أو لعدم التثبت في انتقاء الموانع وثبوت ما يوجب التكفير، وقد وظَّف الشيخ مسلكين في الرَّدِّ على المكفرين وهي: إيراد مواضع الرَّمي بالتكفير، ، الاعتضاد بردود الموالفين، حيث سيتم عرضها في ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: إيراد مواضع الرَّمي بالتكفير.

أولا:النقل الدقيق لمسائل التكفير

أورد الشيخ التباني- رحمه الله تعالى- المسائل التي كفرفيها المخالف سواد أمة محمد صلى الله عليه وسلم- حسب رأيه- ليكون نسق العملية النقدية منظماً، ودليل ذلك: نقله لكلام محمد ابن عبد الوهاب- رحمه الله تعالى- الذي يُصَرِّحُ بالتكفير، حيث يقول الشيخ التباني:

"وتكفيرهم المسلمين ونبزهم لهم بالشرك والقبورية والجهمية لأبسط الأشياء، وهم متشبثون فيه برأي إمامهم الحرَّاني ومحمد بن عبد الوهاب، مُقلِّدٌ له ومُصرِّحٌ بذلك في

رسائله ".[1] ثم يسوق كلاما للشيخ محمد بن عبد الوهاب، منقولا من كتاب الأصول الثلاثة: "... والاستعاذة والاستغاثة، والذّبح والنذر وغير ذلك من العبادة التي أمر الله تعالى بها ... فمن صرف منها شيئاً لغير الله فهو مشرك كافر ".[2]

كذلك إيراده[3] تكفيرهم للمتوسلين بالنبي والصالحين.[4]

فيظهر النسق المنهجي المنظم من خلال دقة النقل لآراء الخصوم في مسائل محددة من مسائل التكفير.

ثانيا: نقل كلام ابن تيمية

ومن جملة ما أورده من كلام المكفرين وفق ما فهمه منهم إيراده لتكفير ابن تيمية الأمة الإسلامية مشبِّهاً إياها باليهود النصارى.[5] في تفسيره قوله تعالى:﴿ tûïÏ%©!$# tbqè=ÏJtƒ ur ÏM»tƒ#uä ÏQöqs)ø9$# ur ÉOó¡Î0

كثير من عوام المسلمين ييسر توظيف الرُّدُّود المناسبة في الإبطال، فيُبْطِلُ ما أثبته المخالف ويثبت ما نفاه المخالف.

ثالثا: تعليقه على كلام المكفرين.

علَّق الشيخ التباني على أولئك المكفرين بإيجاز [1]مع استخدامه لعبارات حادة، بسبب ما يترتب عن تكفير المسلمين من جرم عظيم.

لذلك أبرز الشيخ أن مَنْشأ التكفير عند الوهابيين اعتبارهم النَّذْرَ والذبح عبادة، دون تفصيل،[2] حيث قال الشيخ محمَّد بن عبد الوهَّاب: ((وأنواع العبادة التي أمر الله بها مثل: الاسلام والايمان، والاحسان، ومنها: الدُّعاء والخوف، والرَّجاء، والتَّوكُّل، والرَّغبة، والرَّهبة، والخشوع، والخشية، والإنابة، والاستعانة، والاستعاذة، والاستعانة، والذبح والنَّذر، وغير ذلك من العبادة التي أمر الله بها كلها لله... فمن صرف منها شيئا لغير الله تعالى فهو مشرك كافر)).[3] وماذهب إليه التبَّاني أنَّ من ذبح لغير الله معتقداً في ذلك المذبوح له استقلاله في النفع والضر فيما لا يقدر عليه إلا الله، فإن ذلك موجب لكفره، أما إن ذبح له معتقدا أن الله جعله سببا في النفع والضرِّ، أي أنه ينفع ويَضُرُّ بالاكتساب لا بالإيجاد فهذا لا يكفر، وإنما يجب أن يبين له عدم مشروعية ذلك، ولا يستلزم من كون عدم مشروعية ذلك أن يكفر.[4]

رابعا: بيان اللوازم الفاسدة

أورد الشيخ اللوازم الفاسدة من كلام المكفرين ليخلص إلى فساد آرائهم، فإنَّ فساد اللازم يقتضي فساد الملزوم، فذكر أن لازم قول محمد بن عبد الوهاب:

---

[1] ملاحظة: ما يستدرك على التبَّاني-رحمه الله تعالى- في هذا المقام عدم اشتغاله بتحرِّي قصد الشيخ محمَّد بن عبد الوهَّاب، والمسلك الأمثل لفهم كلام محمد بن عبد الوهَّاب الوارد في هذه المسألة أن يقرأ تفسير كلامه من العلماء الذين هم على مذهبه، فهم أقدر على فهم كلامه ممَّا سواهم، فقد يكون قد أراد غير مافهمه التبَّاني، حيث يلاحظ أنَّ محمَّد بن عبد الوهَّاب لم يحدِّد من يحِقُّ عليه التَّكفير، ربمَّا يؤاخذ في الظَّاهر محمَّد بن عبد الوهَّاب على عدم التفصيل، إلاَّ أنَّه ينبغي إحسان الظَّنِّ في الشيخ محمَّد بن عبد الوهَّاب بالقول: أنَّ عدم تفصيله قد يكون لمبرِّر فعلي والله تعالى أعلم.

[2] انظر التباني، المرجع نفسه، ج1، ص 115 .

[3] انظر العثيمين، شرح الأصول الثلاثة لمحمد بن عبد الوهاب، نفس المعطيات السابقة، ص 53، 54.

[4] قد فصَّل أحد أساطين المدرسة الوهَّابية في مسألة دعاء غير الله ، فنصَّ على أنَّ من دعا غير الله بشيء لا يقدر عليه إلاَّالله تعالى فهو مشرك كافر سواءً كان المدعو حيًّا أو ميِّتاً، ومن دعا حيًّا بما يقدرُ عليه فهو جائز، ومن دعا غائباً أو ميِّتًا بمثل هذا(يدع الميِّتَ أو الغائب في أمر لا يقدر عليه إلاَّ الحي الحاضر) فإنَّه مشرك، لأنَّ الغائب والميِّت لا يمكن أن يقوم بمثل هذا، فدعاؤه إيَّاه يدل على أنَّه يعتقد أنَّ له تصرُّفاً في الكون، فيكون بذلك مشركاً . انظر العثيمين، شرح الأصول الثَّلاثة، نفس المعطيات السَّابقة، ص 56.

- ((أن خشية المخلوق شرك مخرج من الملَّة)): أن يكون الصحابة رضي الله عنهم مشركين، وكذلك تكفير موسى عليه السلام، فإن الله تعالى قال في حقِّ الصحابة رضي الله عنهم: ﴿ ßÎiãã =Ïä $Hùo4.¢9$#qè?är o4=Á9$#qßϑ‰r ßìƒ‰ƒ¤ (þÿä ßç; ¨@Ï‰ ûï‰Ï¹$ ’Îû •? Ò9‰ ﴾ وكذلك قال الله تعالى في حق موسى عليه السلام: ﴿ ÇÏÈ Ó‰qßγy‚ø9$# ¾ÍnÏŸ2R ’Î§ _ƒù ﴾[2]

وقوله تعالى في حق محمد صلى الله عليه وسلم: ﴿ ¨Ζ9$Ó´øßr q9±øß b‘,m¡ª!$ ﴾[3]. فبناءً على ما يترتب عن هذا القول من الحكم على موسى ومحمد، وصحابته بالشرك- حسب رأي التَّبَّاني- فيكون ما قرّره المخالفون من أقبح القبائح.

خامسا: بيان منهج الْـــمكَفِّرِين

وأعقب الشيخ ذلك بالإشارة إلى أن هؤلاء المكفرين متبعون لسنَّة الخوارج، ثم ساق بعض الأدلة على ذلك[4] منها: قوله صلى الله عليه وسلم:" **هم شر الخلق والخليقة** ".[5]

وفي هذا السياق يستدل بحديث أخرجه ابن ماجه في سننه عن أبي أمامة رضي الله عنه قال: "شر قتلى قتلوا تحت أديم السماء، وخير قتلى قتلوا، كلاب أهل النار قد كان هؤلاء مسلمين فصاروا كفَّاراً". [6]قال أبو غالب: قلت: يا أبا أمامة وهل هذا كلام تقوله ؟ قال سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثُمَّ يُصَادِقُ الشيخ على صحة هذه الروايات بنقل شرح الحافظ ابن حجر- رحمه الله تعالى- لأثر صحيح في فتحه، في كتاب استتابة المرتدين والمعاندين وقتالهم (وكان ابن عمر يراهم شرار الخلق، قال: إنهم انطلقوا إلى آيات نزلت في الكفار

---

(1) سورة النساء، الآية: 77.

(2) سورة طه، الآية: 67.

(3) سورة الأحزاب، الآية: 37.

(4) انظر التباني، المرجع نفسه، ج2، ص 8.

(5) رواه مسلم، رقم (1067).

(6) رواه ابن ماجه، السنن، رقم: (176).

فجعلوها على المؤمنين). فقال ابن حجر-رحمه الله تعالى- في شرحه:(وكان ابن عمر يراهم، أي: الخوارج)[1] ، وهذا الأثر الصحيح رواه البخاري.

إذن فقد أبطل الشيخ آراء المكفرة للمسلمين من غير هدى ولا كتاب مبين، من خلال قياس مسلكهم في التكفير على مسلك الخوارج. فكما أنزل الخوارج الآيات الواردة في حَقِّ الكفار على المسلمين، أنزل الوهَّابيون الآيات الواردة في حق المشركين على المسلمين، وذلك لاعتبارهم أن المخالفات العقدية التي وقع فيها المسلمون من جنس المخالفات التي وقع فيها مشركو قريش. واشتراك الوهّابيين مع الخوارج في هذا القياس الفاسد، موجب لبطلان ما ذهبوا إليه، وإذا ثبت بطلان ما ذهبوا إليه، ثبتت صحَّة نقيض رأيهم، أي عدم جواز تكفير من ظهر منه التوحيد إلا بأدلة وقرائن.[2]

المطلب الثاني: الإعتضاد بردود الموالفين.

أولا: الآراء المجمع عليها

وظَّف الشيخ التَّبَّاني- رحمه الله تعالى- مسلك الإستناد إلى الآراء الموافقة لما مال إليه (لاختياراته)، وفق ما قرّره بعض العلماء، ذلك أنه يَخْلُصُ من خلال هذا المسلك أن رأيه أجمع عليه العلماء، ومعلوم أن الإجماع مصدر تابع للكتاب والسنة، كاشف عن الدَّليل، حيث سبق بيان ذلك في الفصل الأول من هذا البحث[3]. وإذا كان الإجماع مصدراً تابعاً، معنى ذلك أنه يفيد القطع واليقين، فيجب العمل به، فيكون الرأي المثبت بواسطة هذا المسلك ملزما للمخالف، فيثبت ما قرّره الشيخ، ويُنْقَضُ بواسطته ما قرّره المخالفون من الحكم على التوسل بغير الله، ودعاء غير الله تعالى بالكفر دون ضوابط.

---

[1] انظر ابن حجر، فتح الباري، كتاب استتابة المرتدين والمعاندين وقتلهم، باب قتل الخوارج والملحدين بعد إقامة الحجة عليهم، شرح قول ابن عمر.

[2] انظر الشيخ التباني، المرجع نفسه، ج2، ص 7.

[3] انظر صفحة 70.

ثانيا: الاحتجاج بمذهب المخالف

يتفرع عن المسلك السابق مسلك الاحتجاج على المخالف بكلام الموافق، ممن هو على مذهبه العقدي، فإن المخالف له ثقة كبيرة في ذلك العالم المتبع لمذهبه، فإذا نقده ذلك العالم الذي هو على مذهبه، فإن ذلك مدعاة لمراجعة آرائه والنظر في استدلالاته، فحصا وتمحيصا، وهذا مدخل من مداخل استقطاب المخالف، كي يتبنى الآراء التي يقرّرها الشيخ التَّبَّاني.

ودليل ذلك: إيراد الشيخ التَّبَّاني- رحمه الله تعالى- كلاماً للإمام الذهبي- رحمه الله تعالى- ينتقد فيه صاحبه ابن تيمية.[1]حيث يقول في رسالته" زغل العالم " ما نصُّه:" ... وقد تعبت في وزنه وفتشه حتى مَلَلْتُ في سنين متطاولة، فما وجدت آخره بين أهل مصر والشام، ومقتته نفوسهم، وازدروا به وكَذَّبوه، وكَفَّرُوه إلا الكبر والعجب، وفرط الغرام في رياسة المشيخة، والازدراء بالكبار، فانظر كيف وبال الدَّعاوى، ومحبة الظهور- نسأل الله المسامحة-".[2]

فرأى الشيخ أن انتقاد الإمام الذهبي الذي هو على مذهب ابن تيمية دليل على بطلان كثير من آرائه، لا سيما تلك الآراء التكفيرية الغير المؤسسة- حسب رأيه-.

ثالثا: إضافة انتقادات لعلماء آخرين

لم يقتصر الشيخ التباني- رحمه الله تعالى- على إيراد ردِّ وانتقادات الإمام الذهبي لابن تيمية- رحمهما الله تعالى- بل أورد ردوداً وانتقادات أخرى لابن تيمية من قِبَلِ علماء آخرين، حيث أورد كلاماً للإمام السُّبكي[3] -رحمه الله تعالى- مفاده أن ابن تيمية(قد أحدث في أصول العقائد آراء باطلة مفضية للتضليل، بمجانبة طريق الصواب، مخالفة لما قرّرته مصادر التلقي لدى جميع المسلمين) .[4]

---

[1] انظر التباني، المرجع نفسه، ج2، ص 9.

[2] لم تثبت صحة نسبة هذه الرسالة للذهبي. انظر أبو الفضل القونوي، أضواء على الرِّسالة المنسوبة إلى الحافظ الذهبي وتحقيق في ضوابطها، دار المأمون للتراث، بيروت، ط1، 2002م، ص 18.

[3] انظر التباني، المرجع نفسه، ج2، ص 46.

[4] انظر أبو الحسن السبكي، الدُّرَّة المضيئة في الرَّدِّ على ابن تيمية، مطبعة الترقي، دمشق، دون ذكر ترتيب الطبعة، 1347هـ، ص 8.

ومن جملة ما أحدثه من آراء شاذة- حسب ما قرّره التَّبَّاني- تكفير المسلمين من غير ضابط صحيح، كما أضاف إلى ما سبق من أقوال العلماء رأياً للإمام الشوكاني.[1] المعتمد عند أولئك المكفرين، حيث وضَّح ما دل عليه قوله تعالى: ﴿ ... ﴾.[2]

(بأنَّ المشركين صرَّحوا بأنهم عبدوهم لتقريبهم إلى الله- حسب اعتقادهم- والمتوسل بالعالم مثلاً لم يعبده، بل علم أن له مزية عند الله بحمله العلم فتوسل به).[3]

وقد نص الشوكاني- حسب ماقرَّره التبَّاني- على أنَّ المتوسل بالعالم لم يدع غير الله تعالى معه، كأن يقول:" يا الله يا فلان "، وإنما دعا الله وحده، وتوسل إليه تعالى بعمل صالح عَمِلَهُ بعض عباده، كتوسل الثلاثة الذين انطبقت عليهم الصَّخْرَةُ بصالح أعمالهم.[4]

ثم يقرّر الشوكاني أنه لا يمكن قياس التوسل على دعاء غير الله. ذلك أن الذي يدعو غير الله إنما دعا ما لا يعقل ولا يملك له ضرّاً ولا نفعاً، أمَّا المتوسل بالعالم، فإنه يدعو الله وحده بواسطة ذلك العالم.[5]

إلا أن هذه الآراء التي ساقها التَّبَّاني والمنصوص عليها من قبل أحد مراجع الوهابيين، ليكون حجَّة دامغة عليهم، قصد الانتهاء عن تكفير المتوسلين إلى الله تعالى بواسطة الوجهاء، حيث هناك بعض وجوه الاعتراض على هذه الضوابط التي وضحها الشوكاني منها: أن قياسه المتوسل بالعمل الصالح لفلان على المتوسل لله تعالى بالعمل الصالح الذي يصدر من المتوسل

---

(1) انظر التباني، المرجع نفسه، ج2، ص 239.

(2) سورة الزمر، الآية: 3.

(3) لم يُحِلِ التباني على عنوان الكتاب الذي نقل منه، رغم ذلك فقد بحثت عدة مرات عن هذا الرأي في كتاب "فتح القدير"، بالتحديد عند تفسير هذه الأية فلم أعثر على هذا الرأي المنقول عن الإمام الشوكاني. انظر محمد بن علي الشوكاني، فتح القدير، راجعه: يوسف الغوش، دار المعرفة، بيروت، ط2، 1416هـ، 1996م، ج4، ص 563.

(4) بحثت عدة مرات -كما قد أشرت سابقا- فلم أعثر عليه. انظر الشوكاني، المرجع نفسه،ج4، ص 563.

(5) بحثت عدة مرات -كما قد أشرت سابقا- فلم أعثر عليه. انظر الشوكاني، المرجع نفسه، نفس المعطيات، السابقة، ص 563.

نفسه لا من غيره قياس غير صحيح، لأن العمل الصالح لفلان مختص به وحده، لا بغيره، فهو غير قابل أن يُهدى لأحد من الناس لقوله تعالى: ﴿ $gØèù ä$™& ôBr ¾ïÅÝÞZîù $[sî» ¹ @Ïå ôB ﴾ $Br 7/‘ Ð»=àÎ ï‰‹îèÞ ÇíÈ ﴿.[1]

أما التَّوسل إلى الله تعالى بصاحب القبر سواء كان عالما أو نبيا، أوصالحاً فإنه إذا اعتقد المتوسل أن الميت له قدرة تأثير على الله استقلالا، حيث يكون هذا التأثير موجبا لمغفرة الله تعالى للمتوسل، فإن هذا من الشرك الأكبر، أما إن اعتقد المتوسل أن صاحب القبر قد جعله الله تعالى سببا للمغفرة، فيتوسل به على أساس أنه وسيلة شرَّعها الله تعالى للمتوسل كي ينال الدَّرجة الرَّفيعة، يكون المتوسل واقع في خطأ عظيم، لأن هذا الاعتقاد يتطلب دليلا صحيحا، أما إن توسل به إلى الله على سبيل التقليد والعادة معتقدا أنه لم يجعله الله تعالى سببا للمغفرة ولا يقدر على تقريب المتوسل إلى الله استقلالا، فيكون ذلك التوسل من قبيل اللغو الذي لا فائدة منه، وفي كل الأحوال ينبغي منع هذا النوع من التوسل بالنظر إلى ما قد يفضي إليه من الوقوع في الشرك الأكبر، لذلك فلا ينبغي تجويز التوسل بإطلاق، أو منعه بإطلاق.[2]

كما ينبغي أن يعلم أولئك الذين يتوسلون بالأموات إلى الله ويدعونهم أن دعاءهم لهؤلاء ظناً منهم أنهم يُشفون ويرزقون بالاكتساب لا بالأصل قول لا دليل عليه، بل هو قول على الله بلا علم، ومن أين لكم أن هؤلاء قد أمدهم الله تعالى بمادَّة الشفاء؟ وفي ذلك من الكذب على الله تعالى المستلزم لكفر صاحبه بعد البيان المفصَّل، مع عدم تلبسه بشبهة.

وإذا علم أنَّ هؤلاء المتوسل بهم، أو الذين يُدْعَوْنَ من دون الله تعالى لا يملكون لأنفسهم نفعا ولا ضراً، فكيف يملكون ذلك لغيرهم ؟!

وإذا سُلِّم أن التوسل بغير الله تعالى (بالنبي صلى الله عليه وسلم أو بأحد الصالحين) بمنـــزلة الدواء الذي يكون وسيلة وسببا للشفاء، فليس بالضرورة أن يكون الدواء سببا للشفاء،

---

[1] سورة فصلت، الآية: 46.

[2] انظر الشيخ التباني، المرجع نفسه، ج1، ص 308.

فقد يكون سببا للهلاك إذا أعطي من طرف طبيب غير متيقن من مناسبة الدواء للمريض، وعكس ذلك صحيح. وليس هناك أدوية أنجع من الأدوية التي يدل عليها أطباء الأرواح، فهم أعلم بالطرق الموصلة إلى جنات الرحمان من غيرهم، فأنَّى لخرِّيت (مرشد) قليل الخبرة بمسالك الوصول أن يوصل الناس إلى ما أرادوا. ومَثَلُ ذلك: رجلان يبحثان عن بئر لشرب الماء، فالأول: سأل من علم أنه من أهل البلد، فدله إلى مسلك صحيح فوصل فشرب وحمد، والثاني: سأل أحد الغرباء عن البلد فدلّه دون تأكد، فسلك مسلكا خاطئا، فلا هو وصل إلى البئر وشرب، ولا إستطاع الرجوع من حيث ابتدأ المسير، بل هلك في البيداء (الصحراء) من شدة العطش والتعب، فكيف تترك هداية أعرف الخلق إلى المسالك الموصلة إلى رضوان رب الخلق وتتبع مسالك من كان علمه لا نسبة لعلمه إلى علم النبي صلى الله عليه وسلم بالمسالك الموصلة لرضوان الله تعالى؟!

بل نسبة علمه إلى علم النَّبي صلَّى الله عليه وسلَّم كنسبة علم المولود إلى علم النَّبي صلَّى الله عليه وسلَّم.

ثم إنَّ المتوسل بالأموات ضعيف الثقة بالله تعالى لأنه قد يظن أنه لو دعا الله تعالى دون توسل قد لا يُستجاب له، وهذا مردود بقوله تعالى: á...ïðâ9 é÷ÉÉGÖ% þÎqãŠ$Ñà6 ß‘ A$%r â [1]، وقال تعالى: á... Ëè$ãŠ #Œ) /Ëè$!$oqãŠ Ü÷‹Åé é÷ƒ% ’ÎÛù ÓÍãã “ Ï$öã 7ù'™ #Œ)r â [2]. فدل ذلك على أن الإخلاص لله تعالى ودعائه مع تيقن الإجابة من الأدوية الشافية التي دلّ عليها الوحي المعصوم. ومما يُستدرك به على المجيز للتوسل بالأموات أنه: قد عُلم من النصوص الصحيحة أن الأموات بحاجة إلى الحسنات أكثر من الأحياء، لأن أعمالهم قد انقطعت، فكيف يُتوسل إلى الله بمن هو بحاجة إلى الحسنات لتكفير الخطايا أو لرفع الدرجات في الجنة، ودليل ذلك: قوله صلى الله عليه وسلم: " **إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية أو علم يُنتفع به، أو ولد صالح يدعو له**"[3]. ووجه الاستدراك الآخر الذي يمكن أن يُشار إليه: أن القول بانتفاع المتوسلين

---

[1] سورة غافر، الأية: 60.

[2] سورة البقرة، الأية: 185.

[3] انظر صحيح سنن النسائي، الشيخ الألباني، رقم: (251).

بالأموات من القول على الله تعالى بغير علم، فكيف يُستَأثَرُ القائل بِعِلْمٍ لم يعلمه من ينطق بوحي الله – صلى الله عليه وسلم-؟! وليس هذا فحسب، فإن المشركين لما نزل بهم الكرب لجؤوا إلى الله وحده، يدعونه رغبة ورهبة مخلصين له الدين، ولو كان التوسل إلى الله بالألهة نافعا في الشدة لفعله هؤلاء المشركين، رغم أنهم من أعظم الناس شركا في حال الأمن،مصداقا لقوله تعالى: [illegible] [1]. á.. ûïëÞ!$ã ûüÃ‡Îê ©$#(qãŠ ôÎÎ Ý‹ïmé'ôÜ¨ (þ’ÎÎr 5Ò3B ëä `Ï ß‰ÏJø9$ ، فكيف يلجأ عدو الله تعالى إلى الله تعالى في الشدة ولا يلتجئ إلى الله تعالى في الرخاء والشدة من يدعي حب الله تعالى؟!

لذلك حقيق بالباحث أن ينوه إلى ضرورة توظيف هذه المسالك لبناء عقيدة صحيحة ومتكاملة، وذلك بإبطال كل سبيل يفضي إلى انحراف عقدي، فتبطل المسالك المفضية لتكفير المسلمين وما يترتب عن ذلك من تدمير لقوة المسلمين وتفريقهم، كما تُوَظَّفُ المسالك البرهانية للبرهان على خطورة ما قد تفضي إليه بعض الشعائر من إفساد التوحيد، فتكون سلامة شاملة لعقيدة المسلم من الزيغ والانحراف في أي مسألة من مسائلها.

حقيق بكل مسلم أن يُحْسِنَ اعتقاده بربه سبحانه وتعالى، ومن لوازم حسن الاعتقاد في الله حسن الاعتقاد فيمن اختاره الله أن يكون رسولاً له، وحسن الاعتقاد في رسول الله صلى الله عليه وسلم يقتضي أداء حقوقه التي هدى الله تعالى الناس إليها، ومن حقوق النبي صلى الله عليه وسلم الإنكار الشديد على أولئك المنتقصين الثالبين أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم.

ذلك أن انتقاص من لاَزَمَ النَّبي صلَّى الله عليه وسلم في كل مواقف الدعوة الإسلامية دليل على أن النبي صلى الله عليه وسلم يجالس أهل السوء، ومجالسته لأهل السوء طعن فيه عليه السلام، وبخس لحقوقه، بل طعن في الله تعالى، لأنَّ لاَزِمَ ذلك: أن يكون الله تبارك وتعالى اختار لنبيه -صلى الله عليه وسلم- خلفاء ينشرون الإسلام ولديهم أطماع دنيوية حقيرة، ومعلوم أنَّ انتشار دين الإسلام في مشارق الأرض ومغاربها، مستلزم للتجرد من حظوظ النفس المهلكة، واستمرار بذل الأرواح لإعزاز دين الله- تبارك وتعالى-.

---

[1] سورة يونس، الأية: 22.

ولما كان انتقاص الصحابة رضي الله عنهم وثلبهم مخلٌّ بالاعتقاد الصحيح في الله ورسوله صلى الله عليه وسلم، بحسب قبح ذلك الثلب، انبرى الشيخ محمد العربي التباني- رحمه الله تعالى- لنقض آراء الثالبين للصحابة، وخاصة الخلفاء الأربعة، حفظاً لعقائد أهل السنة من الزيغ وإساءة الظن في رب العالمين، لذلك يتطلب عرض المسالك التي اتبعها الشيخ التباني لابطال آراء الثالبين لأصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في المبحث الثاني من هذا الفصل، حيث يندرج فيه مطالب وفروع المطالب كما يلي:

المبحث الثاني: مسالكه النقدية للطاعنين في الصحابة رضي الله عنهم.

المطلب الأول: بيان كلام الطاعنين.

أولا: النقل المجزأ

نقل الشيخ في كتابه" تحذير العبقري من محاضرات الخضري".[1] كلاما للمحاضر الخضري.[2] في جوانب متعددة من تاريخ الخلفاء الراشدين وخلفائهم، حيث ينقل عنه الكلام كاملا، ليضعه في إطار التحقيق الدقيق، فيحقق في كل جملة من جمل النَّصّ الذي ساقه، وهذا ما يعرف بعملية التنقيح الشاملة للرويات التي لها صلة بالعقيدة الإسلامية.

تدقيق النَّظر في الخلافة يوضح للباحث أنَّ الشيخ التباني- رحمه الله تعالى- قد نقل نصوص الخضري بشكل مجزأ، كل جزئية تعالج جانباً معينا متعلقاً بالخلافة، حيث صاغ عنوانا لكل جزئية، وهذا يدل على التنظيم المنهجي، فتحصل نكت وفوائد نفيسة، أوَّلُهاَ: تيسير عملية

---

[1] الشيخ محمد العربي التباني، تحذير العبقري من محاضرات الخضري، منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوفاق، تلمسان، ط1، 2011 م، ج1، ج2.

[2] هو محمد بن عفيفي الباجوري، مؤرخ ومن علماء الشريعة ولد سنة تسع وثمانين ومائتين وألف. اشتغل قاضيا شرعيا في الخرطوم، ثم مدرساً في مدرسة القضاء الشرعي بالقاهرة لمدة اثني عشر سنة، تقلد بعدها عدة مناصب، توفاه الله سنة خمس وأربعين وثلاثمائة وألف، ألَّف عدة كتب من بينها كتاب: ((المحاضرات في تاريخ الدولة الإسلامية))، حيث رد التبَّاني على آرائه التي قرّرها. مصدر الترجمة: انظر خير الدين الزركلي، الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت، ط7، 1986م، م6، ص 269.

التحقيق والتمحيص، كذلك إراحة العقل من التشابه الحاصل بين المسائل التي تحويها المسألة الأم، وثالثها: استفادة المتعلم أو المبتدئ في المزاولة النقدية أحكاماً مختلفة باختلاف المسائل المجزأة. ودليل ذلك: إيراده كلام الخضري في مسألة الخلافة، فجزأ كل جزء ينضوي تحت عنوان مناسب، ويسبق ذلك، تحديده لمفهوم الخلافة كأول خطوة منهجية، ذلك أنَّ التحديد الاصطلاحي الدقيق والصحيح للخلافة أساس بناء الآراء الصحيحة، المتمثلة في المعايير الصحيحة التي يُعَيَّنُ وفقها الخليفة، ثم يتبع ذلك بالتدليل على وجوبها من الكتاب والسنة، والإجماع، فإن هذه التأصيلات تيسر النقد الصحيح، من خلال محاكمة الآراء المنقولة عن المخالف إلى هذه الأصول، حيث يُقَرِّرُ أن الخلافة هي تولي الشؤون الدينية والدنيوية للمسلمين نيابة عن النبي صلى الله عليه وسلم، فهي مدار صلاح حياة المسلمين، ولا يتصور تحقق الخلافة في الواقع دون تنصيب الخليفة، وإذا كان تحقيق صلاح الشأن العام للمسلمين أمر واجب، ولا يتم هذا الواجب إلا بتعيين الخليفة، صار تعيين الخليفة أمراً واجباً بالضرورة، حيث يُعَيَّنُ من يصلح لإدارة الشأن العام للأمة الإسلامية عن طريق اختيار أهل الحل والعقد، من خلال الشورى. فإذا تمَّ تعيين الخليفة بواسطة رجل واحد من أهل الحل والعقد، كان معتدا به، ولزم على الأمة الطاعة والقبول.[1]

ثانيا: أدلة الخلافة.

وبيان الشيخ لوجوبها بما أمر الله تعالى به في كتابه من إقامة الحدود وسدِّ الثغور، وتجهيز الجيوش. ودليل إقامة الحدود قوله تعالى: ﴿ .[2]﴾ ودليل سَدِّ ﴿ .[3]﴾

---

[1] الشيخ محمد العربي التباني، تحذير العبقري من محاضرات الخضري، منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، تلمسان، ط1، 2011م، ج1، ص 217.

[2] سورة النور، الأية: 2.

[3] سورة النور، الأية: 4.

الثُّغُور قوله تعالى: ﴿ .... Nà6 ń‘r `Ï ¨qÇqaŠù ¨r‰Ú™ #Œî ù ... ﴾.[1] ودليل تجهيز الجيوش قوله تعالى: ﴿ ... o§ `Ï OèÜG5$$B NG9 ¨r‰ã&r ﴾.[2]

ووجه الدلالة على وجوب تعيين الخليفة من خلال هذه الأيات، أن وجوب إقامة الحدود، وسد الثغور، وتجهيز الجيش، لا يمكن أن يتحقق دون تعيين خليفة، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، فتقرَّر وفقاً لهذا المسلك وجوب تعيين الخليفة.[3]

وقد نَصَّتْ السنة على وجوب تعيين الخليفة، حيث قال صلى الله عليه وسلم: **"الأئمة من قريش، ولي عليكم حق عظيم، ولهم ذلك، ما فعلوا ثلاثاً، إذا استرحموا رحموا، وإذا حكموا عدلوا وإذا عاهدوا وفوا، فمن لم يفعل ذلك منهم، فعليه لعنَّةُ الله والملائكة والناس أجمعين ".**[4]

وعن ابن عمر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال:" **ألا كلكم راع، وكلكم مسؤول عن رعيته، فالأمير الذي على الناس راع، ومسؤول عن رعيته ".**[5]

فإخبار النبي صلى الله عليه وسلم عن الأمير بأنه راع دليل على أنه يحفظ مصالح الناس الدنيوية والأخروية، وحفظ مصالح الناس الدنيوية والأخروية واجب، وإذا علم أنَّ هذا الواجب لا يتم إلا بواسطة الخليفة، فبالضرورة يكون تعيين الخليفة واجباً.

ثُمَّ إنَّ الصحابة- رضي الله عنهم- قد أجمعوا على بيعة أبي بكر رضي الله عنه يوم وفاة النَّبي- صلَّى الله عليه وسلم- في السقيفة، ثم بُويع بيعة عامَّة في المسجد قبل الاشتغال بدفنه، إذن فتقديم البيعة على أمر عظيم يتمثل في المساهمة في دفن النبي صلى الله عليه وسلم، دليل على أن البيعة أمر واجب.

---

(1) سورة النساء، الأية: 101.

(2) سورة الأنفال، الأية: 61.

(3) انظر التَّبَّاني، المرجع نفسه،ج1، ص 217.

(4) انظر الألباني، صحيح الترغيب والترهيب، مكتبة المعارف، الرياض، ط1، 2000م، ج2، رقمه(2259)، ص 550.

(5) انظر صحيح سنن الترمذي، الألباني، رقمه(1705).

وبالنَّظر إلى المعقول فلا يمكن أن تُرَدَّ المظالم إلى أهلها ويؤخذ على أيدي أهل الشر والفساد، ويحفظ النظام العام للمجتمع الإسلامي دون وجود خليفة فدلَّ ذلك على وجوب تعيينه من هذا المسلك.[1]

ثالثا: أدلة المخالف ومناقشتها

ثم يردف بعد هذا التأصيل لمسألة الخلافة بإيراد كلام المخالف تحت عنوان" تخبطه في الخلافة ".[2]حيث نقل عنه ما نصه:" لم ير المسلمون بدّاً من إقامة من يخلف رسول الله صلى الله عليه وسلم في خلافة المسلمين، ولم يوجد بين هذه الأمة شيء تشعبت فيه الآراء واختلفت الكلمة بمقدار ما كان منها في الخلافة ... ".[3]

ثم استرسل في إيراد ما نص عليه الخضري[4] مفاده أن القرآن لم يعين البيت أو البطن، أو الشعب الذي يكون منه الخليفة، ثم يقرر أنه كانت هناك فكرتان: تخصيص الخلافة وحصرها في قريش، والثانية: تخصيصها بالقرابة القريبة من النبي صلى الله عليه وسلم، وبالأخص عمُّهُ العبَّاس.[5]

وقد نسج الشيخ التَّبَّاني على هذا المنوال عند استئناف فرع آخر من فروع المسألة، حيث أورد عنواناً آخر لكلام آخر:

1- " غلطه الفاحش في تقسيم الخلافة "[6]: تحته نقل كلام الخضري.

2- افتراؤه على الأنصار- رضي الله عنهم-: إيراد ما نص عليه الخضري.[7] ونسج على ذلك في سائر أبواب النقد.[8]

---

(1) نقل عن التباني، مرجع سابق، سبق ذكره، ج1، ص 217، بتصرف.

(2) التباني، مرجع سابق، سبق ذكره، ج1، ص 218.

(3) انظر محمد الخضري، محاضرات في تاريخ الأمم الإسلامية، الدولة الأموية، تحقيق: عبده علي كوشك، دار الفيحاء، دار المنهل، دمشق، ط1، 2008م، ص 254.

(4) انظر التباني، المرجع نفسه، ج1، ص 218.

(5) نقل بتصرف عن الخضري، المرجع نفسه، ص 254، 255.

(6) انظر التباني، المرجع نفسه،ج1، ص 222.

(7) انظر التباني، المرجع نفسه، ج1، ص 233.

(8) انظر التباني، المرجع نفسه، ج1، ص 230، 273.

المطلب الثاني: عرض كلام الطاعنين على نصوص الكتاب والسنة.

أولا: توظيف الحجج اليقينية

يؤمن المختلفون من المنتسبين إلى السِّلك الرسالي بهيمنة شواهد الكتاب والسنة على غيرها من الآراء والأقاويل، حيث يقضي العقل الصحيح باستحالة وجود جزء غير قابل للتجزأ من الخطأ بين طياته(الكتاب والسنة الصحيحة)، لذلك فإن الشيخ التَّبَّانِي- رحمه الله تعالى- يوظف الكتاب والسنة الصحيحة لاختبار الرأي الذي دندن به الشيخ الخضري، حيث يفزع إلى القاضي الأول في جواهر المسائل المنضوية تحت المسألة الأم، فغياب الحق فيها يفضي إلى نسف وحدة الأمة وما ينجرُّ عنه، علاوة على ذلك، تأمين سواد عوام الأمة من هول التَّشويش العقدي، فإنَّ الشيخ الخضري لما قال:" من المُحقق أن الكتاب لم يشر إلى تعيين بيت أو بطن، أو شعب يكون منه خليفة المسلمين ". [1] فلا يستلزم من عدم التعيين بلفظ صريح أن لا يكون قد عُيِّنَ بقرائن كثيرة من الكتاب والسُّنَّة الصحيحة.

ثانيا: بيان وجوه الدلالة

تقرير الخضري عدم وجود دليل على تعيين خليفة للمسلمين بعد النَّبي صلَّى الله عليه وسلَّم،تلبيس كما وَضَّح ذلك الشيخ التباني، فإن التلبيس يقع من جهة ظن القارئ أن الله تعالى كيف لم يبين لعباده من يخلف رسوله صلى الله عليه وسلم،كون عدم البيان يحصل به من الخلاف ما يفضي إلى الفتنة، لذلك كان الشيخ التباني حاد النظر في هذا الكلام، حيث قرَّر أن كلام الشيخ الخضري صحيح من وجه، خاطئ من وجه آخر، وبناءً على ذلك صحَّ القول بأن الله تعالى لم يعين خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم وخليفة خليفة رسول الله عليه السلام بنص صريح، أمَّا إذا قيل: أنَّ الله تعالى لم يُبِنْ على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم من يكون خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وخليفة خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم بقرائن تدل على ذلك، فمعلوم أن هذا الرأي غير صواب، وقد دلَّلَ على ما خَلُصَ إليه- إبطالاً لكلام

---

[1] انظر الصفحة السَّابقة.

الخضري من ذلك الوجه- بإيـــراد بعض نصوص القرآن والسُّنَّة مبيِّناً وُجُوه الـــدَّلالة على تعيين أبي بكر وعمر خليفتي رسول الله صلى الله عليه وسلم بالترتيب.[1]

فقوله تعالى: ﴿ ... ﴾.[2]

وقوله تعالى: ﴿ ... ﴾.[3]

وقوله تعالى: ﴿ ...﴾.[4]

فبيان النبي صلى الله عليه وسلم هو بيان الله عز وجل لعباده، ذلك أنه لا ينطق عن الهوى، إن هو إلا وحي يوحى، لذلك أمر الله تعالى بالاستناد إلى كلام نبيه عليه السلام، لأنه قد بيّن الحق على لسان رسوله. وبذلك يُعلم أن هذه النصوص صريحة في هداية من لم يجد نَصّاً صريحاً يدل على أحقية أبي بكر وعمر –رضي الله عنهما- بالخلافة بعد النبي صلى الله عليه وسلم، أن ينظر في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، فإنَّ السنَّة بيان للقرآن فلو نَصَّ الله تعالى على أسماء خلفاء النبي صلى الله عليه وسلم، لم يكن في إيحاء الله تعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم فائدة، وهذا مستلزم للحطِّ من شأن النبي صلى الله عليه وسلم، والله سبحانه وتعالى أراد أن يعلي شأنه، ببيان كثير من الأحكام على لسانه عليه الصلاة والسلام، فيظل النبي صلى الله عليه وسلم معظَّماً موقراً بفضل الله تعالى وكرمه الواسع. وإذا كان النبي صلى الله عليه وسلم تُستخرج الأحكام الشرعية من كلامه فإن ورثة محمد صلى الله عليه وسلم، من الراسخين في العلم مبينون لوجوه دلالة كلام النبي صلى الله عليه وسلم على استحقاق أبي بكر وعمر على الترتيب للخلافة بعد النبي صلى الله عليه وسلم، فإن الفهم الدقيق الذي أُكرِم به هؤلاء الراسخون في العلم يُمَكِّنُهُم من استنباط ما خفي من وجوه الدلالة دون سواهم، ممن هم أقل درجة منهم في الفهم، فضلاً عمن هم أدنى من ذلك، لذلك أمر الله تعالى بالرّدِّ إلى أولي العلم،

---

[1] انظر التباني، المرجع نفسه، ج1، ص 219.

[2] سورة الحشر، الآية: 7.

[3] سورة النساء، الآية: 83.

[4] سورة النحل، الآية: 44.

إذا لم يكن هناك دليل من السُّنَّة، لأن العلماء أفهم النَّاس لما خفي على كثير من النَّاس، وهذا الفهم الدقيق يترتب عنه حكماً صحيحاً يُتعبد الله به إلى يوم القيامة.[1]

ثالثا: الأدلة من السنة

بعد بيان الشيخ لوجه الترابط الوثيق بين الكتاب والسُّنَّة، أورد بعض النصوص من السنة أحدها قوي الدلالة صحيح السَّند، والآخر قوي الدلالة ضعيف السَّند، ومعلوم أن الروايات الضعيفة ترتقي بشواهدها الصحيحة، فقد أخرج أبو داود والترمذي عن العرباض بن سارية- رضي الله عنه- قال:((وعظنا رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم موعظة بليغة وجلت منها القلوب وذرفت منها العيون، فقلنا: يا رسول الله كأنها موعظة مُوَدِّعٍ، فأوصانا، فقال:" **أوصيكم بتقوى الله والسمع والطاعة، وإن تأمر عليكم عبد حبشي، وإنه من يعش منكم فسيرى اختلافاً كثيراً، فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين، عضوا عليها بالنواجذ وإياكم ومحدثات الأمور فإن كل بدعة ضلالة** ".[2]

وقوله صلى الله عليه وسلم:" **إن الله اختار أصحابي على العالمين سوى النبيين والمرسلين، واختار لي من أصحابي أربعة: أبا بكر وعمر، وعثمـــان، وعلياً، فجعلهم خير أصحابي، وفي أصحابي كلام خير** ".[3]

وقوله صلى الله عليه وسلم:" **الخلافة بعدي ثلاثون سنة** ".[4]

وقد ورد من خلال سياق الحديث أن لفظ التَّفضيل عامٌّ، فيتناول الأفضلية في تسيير الشأن العام للأمة، والامتياز بالأفضلية في تسيير الشأن العام للأمة بعد النبي صلى الله عليه وسلم يقتضي أن يكون هؤلاء الأربعة أحق من غيرهم لتولي منصب الخلافة بعد النبي صلى الله عليه

---

[1] انظر التباني، المرجع نفسه، ج1، ص 219، 220.

[2] رواه الترمذي في السنن، باب العلم عن رسول الله، باب ما جاء في الأخذ بالسنة واجتناب البدع، (2600).

[3] أخرجه أبو بكر الآجري في كتاب "الشريعة"، (1153).

[4] صححه الألباني في ظلال الجنة في تخريج السنة لابن عاصم، رقم: (1185).

وسلم. وقد تمت مدَّة الخلافة ثلاثين سنة كما أخبر بذلك النبي صلى الله عليه وسلم، من خلال جمع المدد الزمنية التي قضاها كلٌّ واحد من الخلفاء الأربعة، ثم اكتمالا بمدة خلافة الحسن بن علي- رضي الله عنهما-، فدّلَّ ذلك أن هؤلاء الخلفاء الأربعة ثمَّ الحسن بن علي رضي الله عنهم هم المعنيون بتولي منصب الخلافة نيابة عن النبي صلى الله عليه وسلم.[1]

رابعا: تأييد الأدلة من السنة بأدلة من السنة

لم يقتصر الشيخ على إيراد هذه الأحاديث المشار إلى دلالتها على تعيين الخلفاء الأربعة لتولي منصب الخلافة، وإنما أورد أحاديث أخرى صحيحة، لزيادة درجة الجزم بأحقية هؤلاء الخلفاء الأربعة لتولي منصب الخلافة، ومما ساقه من أحاديث مؤكَّدة ومصدِّقةٌ لما قد يظهر من وجوه الضعف في الأحاديث السابقة:

قوله صلى الله عليه وسلم:" **ويأبى الله والمؤمنون إلا أبا بكر** ".[2]

وقوله صلى الله عليه وسلم:" **مُرُوا أبا بكر فليُصلِّ بالنَّاس** ".[3]

وقوله صلى الله عليه وسلم للمرأة التي قالت له أرأيت إن جئت فلم أجدك قال:" **فإن لم تجديني فأتي أبا بكر**"،[4] فنيابة الصديق رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة بالناس بإذن منه عليه السلام، وكذلك الإفتاء مما هو من مهام رسول الله صلى الله عليه وسلم دليل على أحقيته بالخلافة بعد النبي صلى الله عليه وسلم.[5] وبهذا المسلك الذي وظَّفه الشيخ التباني- رحمه الله تعالى- بعرض رأي المخالف على نصوص الكتاب والسنَّة، يتضح الخطأ المنهجي للشيخ الخضري المتمثل في عدم بيانه لوجوه دلالة الأحاديث النبوية دلالة تكاد أن تكون صريحة على خلافة الصديق والفاروق رضي الله عنها بعد النبي صلى الله عليه وسلم، وعدم بيان

---

[1] انظر التباني، المرجع نفسه، ج1، ص 221.

[2] رواه مسلم في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل أبي بكر رقم (4399).

[3] رواه البخاري في صحيحه، كتاب الأذان، رقم (624).

[4] رواه البخاري في صحيحه، كتاب المناقب، رقم (336).

[5] انظر التباني، المرجع نفسه، ج1، ص 222.

ذلك مستلزم لإساءة الظن في أبي بكر وعمر، بل مستلزم لسوء الظن في الله ورسوله صلى الله عليه وسلم، وذلك لما يُعْتَقَدُ أن مسألة عدم تعيين الخليفة من الأمور المفضية للاقتتال والفرقة، مما يقضي على الكيان الإسلامي الذي هو محور أساسي لنشر الإسلام وحفظه، والله سبحانه وتعالى مُنَزه عن ارسال آخر رسول ليكون سببا في اندثار هذا الدين، فيَظَلُّ الناس على الإلحاد والشرك إلى يوم القيامة، ثم يعذب الملحدين دون استمرار حجته عليهم، المتمثلة في تبليغ هذا الدين عن طريق منهج يضعه خليفة المسلمين، وقبل أن يكون خليفة المسلمين، تكون هناك إشارات ربانية على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم تدُلُّ على المعنيين بالخلافة بعد النبي صلى الله عليه وسلم، ثم يكون ما امتاز به هؤلاء الخلفاء أنموذجاً تُقاسُ عليه كفاءة التسيير الديني والدنيوي للشخصيات التي يتشاور بشأنها، قصد اختيار الأمهر في تسيير الشأن العام للمسلمين.

وقد نسج الشيخ التباني على المنوال نفسه في فحص وتحقيق ما أذاعه المخالف بمحاكمة كلامه إلى الشواهد القرآنية المسطورة،[1] لتكون حجة ظاهرة وملزمة للمخالف.

خامسا: إبطال وجوه التحامل على علي رضي الله عنه

بعد نقله لكلام الخضري الذي رمى فيه علياً- رضي الله عنه – بالكبر والاعجاب بنفسه غاية الإعجاب، بصورة غير مباشرة،[2] لـــمَّا ذكر رفض علي- رضي الله عنه- رفضاً تاماً العمل بنصيحة المغيرة بن شعبة وابن عباس- رضي الله عنهما- بخصوص تحذيرهما عليا- رضي الله عنه- بَدْءَه بعزل جميع ولاة عثمان- رضي الله عنه- ولازم ذلك أن يكون علي رضي الله عنه متعنِّتاً، متعصباً لرأيه دون مبرِّرات مقنعة، ومعلوم أن التعصب التام للرأي من سُنَّةِ أهل الأهواء والجهل، فكيف تُنْسَبُ هذه السُّنَّةُ لمن شهد له الوحي المعصوم بأخلاق فاضلة، من أبرزها: تحرِّي الحق في القول والعمل؟! ، ودليل ذلك:

---

[1] انظر التباني، المرجع نفسه، نفس المعطيات السابقة، ج2، ص 27.

[2] انظر، محمد الخضري بك، مرجع سابق سبق ذكره، تحقيق: محمد العثماني، دار القلم، بيروت، ط1، 1986م، ص 366، 367.

قوله تعالى: ﴿ ÇÈ $J‹ãà #•ô_&r ø•ÿøB NèB Ïm»s)Á9$#(qèÙãr &(qÆB#ä ûïÏ%©!$#ª $%ãr 'ÿø2$ÍÍ ﴾.[1]

وقوله تعالى: ﴿ 9»¡ôÍÍ Nèdqã7?$ûïÏ%©! Í$ÁRF{$# ûïÌÉ»gÓ2$ `Ïb bqèÛF{$šc qàÎ»¡9$# 7ÏÚE #%/& $kŽÏù ûïÏ$Î»z ãgRF{$gFÏB "Ìôf? ¡M»Z_ Ïm; ¥ãr ç/ãr &(qÆ'r Ïmèãª!$š† Å§ ÇÈ ãÏÌèÓ$ãÿÓ$ ﴾.[2]

وليس هذا فحسب، بل أفاض الله سبحانه وتعالى في مدح أصحاب رسوله صلى الله عليه وسلم على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم في أحاديث كثيرة منها قوله صلى الله عليه وسلم: **" خير القرون قرني ثم الذين يلونهم ".**[3]

ومنها: حديث الافتراق الذي رآه الشيخ أنه مقبول متنا وسندا، حيث قال عليه السلام:**" ستفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة كلُّهَا في النار إلا واحدة،** قيل من يا رسول الله ؟ قال: **ما أنا عليه وأصحابي ".**[4]

وقوله عليه الصلاة والسلام:**" فإنَّه من يعش منكم فسيرى اختلافا كثيرا فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين، عضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور، فإن كل بدعة ضلالة ".**[5]

فكيف يشهد الله لهم على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم بأنهم أفضل الناس من أمة محمد صلى الله عليه وسلم، ثم يُشار إليهم أنهم أصحاب هوى، يبرمون أمورهم تعصبا لأهواء نفوسهم لا تعصبا للحق؟!

---

(1) سورة الفتح، الآية: 29.

(2) سورة التوبة، الآية: 100.

(3) رواه البخاري في صحيحه، كتاب الشهادات، رقم:(2457).

(4) حسنه الألباني في صحيح سنن الترمذي، رقم: (2641).

(5) صححه الألباني في صحيح الجامع، رقم: (2549)، والحديث عن العرباض بن سارية.

وفي ذلك من اللوازم القبيحة من الطعن في الله تعالى بأنه شهد لهم بالخيرية وأنهم يتحرون الحق في الأمور كلها ثم يثبت خلاف ذلك، فإمَّا: أن يكون الله تعالى لا يعلم ذلك إلا بعد وقوعه، أي نسبة الجهل لرب العالمين، وهذا من أقبح الطعن في الله سبحانه وتعالى، وإما أن يعلم أزلا أنهم أصحاب هوى ويخبر خلاف ذلك، عجزاً عن الإخبار بالحقيقة أو عبثا، أو تعمية وإضلالاً للأمة، وحاشا لله سبحانه وتعالى أن يتصف بهذه اللوازم الفاسدة، والله سبحانه وتعالى لا يضل ولا ينسى، فإذا تعارض قول من هو جائز عليه الخطأ مع قول المنـــزه عن الخطأ، فحينئذ يُجزم بصحة خبر المنـــزَّه عن الخطأ ويرد الرأي الناشئ عن القابل للخطأ، إذن فهذا المسلك الموظف من قِبَل الشيخ موصل إلى حقائق قطعية بحسب تقديره، من خلال المحاكمة إلى قطعيات الوحي المعصوم، فتتضح المخالفة المعارضة لقطعيات الوحي، حيث يقتضي ذلك المخالفة الصريحة للعقل الصحيح، فيكون ذلك باعثا على التحقيق الدقيق في سند هذه الروايات الطاعنة في علي رضي الله عنه ليثبت الحق المطابق لخبر الوحي المعصوم، وللصحيح المعقول والواقع المحسوس.

وهذه الأحاديث والآيات القرآنية المتضمنة لإعلاء شأن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم لم تختص ببعض دون الآخر، وإنما هي شاملة لجميع الصحابة رضي الله عنهم، من بينهم علي رضي الله عنه.[1]

[1] انظر التباني، المرجع نفسه، ج2، ص 29، 30.

المطلب الثالث: المحاكمة إلى الموثوق من الأخبار والروايات التاريخية.

أولا: مسالك الترجيح بين الرِّوايات

شهادة الله تعالى ببطلان بعض الرِّوايات التاريخية تحيل الباحث إلى ضرورة التحري لإظهار وجوه بطلان هذه الروايات، بتوظيف مسلك المحاكمة إلى الصحيح من الأخبار والرِّوايات التاريخية، فإذا كان من الشذوذ مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه.[1] فما الظن بمخالفة غير الثقة لمن هو أوثق من الثقة ؟

إذن فيمكن إبطال الروايات الضعيفة الطاعنة في الصحابة رضي الله عنهم بروايات ضعيفة تنص على علو مترلتهم وفضلهم العظيم على هذه الأمة.

وإذا كان في الإمكان إبطال الروايات الضعيفة بروايات ضعيفة مثلها، فإن إبطال الروايات الضعيفة بالروايات الصحيحة من باب أولى، وقد وظف الشيخ مسالك التحقيق فيما يقبل ويرد من الروايات، بناء على قرائن وأدلة صحيحة، فإن المخالف قد يورد روايات ضعيفة السند، متنها مخالف لما هو مقطوع به بالنصوص اليقينية الدلالة، إمَّا تعصباً لأحد الصحابة دون الآخر، أو أنه لم يتبين له الوجه الموجب لخروج الحديث عن الصحة، سواء تعلق ذلك بالسند أو بالمتن، وقد أورد الشيخ الخضري رواية تطعن طعنا صريحاً في علي رضي الله عنه، ونصُّها كما يلي:" ... ورأي التخصيص بالقرابة القريبة كان لعلي بن أبي طالب ومن شايعه، وكان يرى نفسه أحقُّ بالخلافة من سواه لقرابته من رسول الله صلى الله عليه وسلم كما صرَّح بذلك في حديث مع أبي بكر، ولمـــــَّا لم يكن له مساعد يساعده على نيل ذلك الحقِّ الذي رآه لنفسه أذعن لرأي الجمهور".[2]

وقد أثارت هذه الرواية الطاعنة في علي رضي الله عنه حمية الإيمان عند الشيخ التباني- رحمه الله تعالى- فشرع بالمحاكمة الفورية للسان رمى عليا رضي الله عنه بالكذب والعجب عن قصد أو عن غير قصد، حيث جعل أوَّل الشهود كتب الصحاح والمسانيد، حيث أفاد القُرَّاءَ أن

---

[1] انظر أبي عثمان بن عبد الرحمان الشهرزوري (ابن الصلاح)، علوم الحديث، تعليق: اسماعيل زرمان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 2004م، ص 51.

[2] انظر، الخضري بك، المرجع نفسه، دار القلم، بيروت، نفس المعطيات السابقة، ص 217.

الصحاح والمسانيد لم تورد أثراً واحداً في إثبات النبي صلى الله عليه وسلم أحقية علي رضي الله عنه بالخلافة عمن سواه، فضلا عن اعتبار علي نفسه أنَّه أحَقُّ بالخلافة عمن سواه.[1]

ومعلوم أن عدم تنصيص تلك المصادر المشهورة بنقل الروايات المقبولة سندا ومتنا على هذه الرواية دليل على ضعفها.

ثانيا: النقل الدقيق لكلام علي في مسألة الخلافة.

الشاهد الثاني الذي استشهد به الشيخ التباني لإبطال رواية الخضري ثناء علي على الصديق والفاروق، ثناءً عظيماً يستلزم منه اعترافه بأنهما أحقُّ منه بالخلافة، ودليل ما استشهد به على ذلك، مما يراه الشيخ من الروايات الموثوق بها، منها ما رواه ابن إسحاق في سيرته في مرض الرسول صلى الله عليه وسلم لما طلب العباس من علي -رضي الله عنهما- التوجه إلى بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم للاستخبار عن وصية رسول الله صلى الله عليه وسلم، بخصوص من سيختاره خليفة له بعد موته، فرفض علي ذلك.[2] وهذا يدل على أنه لم ينافس أحداً على تولي منصب الخلافة، بل يدلُّ على أنه لم يكن محِبّاً لهذا المنصب، وإذا لم يكن محبا لهذا المنصب الحساس مع علمه تفضيل النبي صلى الله عليه وسلم لأبي بكر عليه، باستنابته في مهام الخليفة- كما سبق- فكيف يرى أنه أحقُّ بالخلافة من سواه؟![3]

فتقرَّر إذن احترام علي- رضي الله عنه- لمكانة الصديق والفاروق واعترافه بأحقِّيتهما بالخلافة بعد النبي- صلى الله عليه وسلَّم-على التَّرتيب.

ثالثا: إبطال شبهة امتناع علي عن البيعة

احتج الشيخ التباني- رحمه الله تعالى- على المخالف برواية ذكرها ابن جرير.[4]من طريق الزهري، مفادها: أنَّ امتناع علي- رضي الله عنه- عن بيعة الصدِّيق، بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم مباشرة ليس إنكاراً لأحقية أبي بكر بالخلافة بعد النبي صلى الله عليه

---

(1) انظر التباني، المرجع نفسه، ج1، ص 230.

(2) انظر ابن إسحاق، السيرة النبوية، دار الكتب العلمية، بيروت، دون ذكر ترتيب الطبعة وسنة الطبع، ج2، ص 712.

(3) انظر التباني، المرجع نفسه، ج1، ص 231.

(4) انظر التباني، المرجع نفسه، ج1، ص 231، 232.

وسلم، وإنما لعدم حرص الصحابة- رضي الله عنهم- على أن يكون عليٌّ وقرابته أوَّلَ من يدعون للتشاور لتعيين الخليفة بعد النبي صلى الله عليه وسلم.[1] هذا إن صَحَّتْ رواية ابن جرير الطبري.

رابعا: إيراد جواب علي رضي الله عنه لأبي سفيان.

ومن الروايات المشهورة التي ساقها الشيخ التباني لنقض المطاعن التي اشتملت عليها رواية الخضري- رحمه الله تعالى-،[2] عدم موافقة علي- رضي الله عنه- لأبي سفيان لـــمَّا أشار إلى تهميش علي والعباس- رضي الله عنهما- في أمر الخلافة، بل اشتد إنكار علي -رضي الله عنه- عليه لما طلب أبو سفيان منه أن يبسط يده لمبايعته، حيث قال له علي رضي الله عنه:" والله إنك ما أردت بهذا إلا الفتنة، وإنك والله طالما بغيت للإسلام شرّاً لا حاجة لنا في نصيحتك ".[3]

خامسا: الاحتجاج بما حققه ابن كثير.

ثُم إنَّ الشيخ التباني- رحمه الله تعالى- كان دقيق الفحص لسند ومتن الرِّوايات التاريخية، فاهتدى بتوفيق الله تعالى من خلال عملية الفحص الدقيق إلى إيراد أصح الرِّوايات التاريخية الملزمة للمخالف، بالحكم على ما قرره بالبطلان،[4] لتربط على قلوب العوام، بتصحيح الاعتقاد وحفظه من الانحراف في هذا الباب، حيث ساق ما حققَّه الحافظ ابن كثير في البداية والنهاية:" بأن عليّاً- رضي الله عنه- قد بايع الصدِّيق- رضي الله عنه- في ثاني يوم السقيفة و لم يفارقه في سفر ولا حضر، وقد حضر معه قتال الأعراب المرتدين بذي حسا والأبرق وذي القصَّة ".[5]

من الروايات الصحيحة التي ساقها الشيخ لإبطال مطاعن الخضري في حق علي رضي الله عنه، تلك الرواية الدّالة على تفضيل علي رضي الله عنه لعمر على نفسه.[6] فبعدما مات

---

[1] انظر، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، تاريخ الأمم والملوك، تحقيق، أبي صهيب الكرمي، بيت الأفكار الدولية، الأردن، دون ذكر ترتيب الطبعة وسنتها، ص488.

[2] انظر التباني، المرجع نفسه، ج1، ص 232- 233.

[3] انظر الطبري، المرجع نفسه، نفس المعطيات السابقة، ص 488.

[4] انظر التباني، المرجع نفسه، ج1، ص 233.

[5] انظر أبو الفداء بن كثير، البداية والنهاية، تحقيق وتخريج وتعليق: رياض عبد الحميد مراد، محمد حسَّان عبيد، راجعه، الشيخ عبد القادر الأرناؤوط والدكتور بشار عواد معروف، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، دون ذكر ترتيب الطبعة وسنتها، ج7، ص 6.

[6] انظر التباني، المرجع نفسه، ج1، ص 234.

وهو مسجَّى قال علي رضي الله عنه لما وقف عند عمر رضي الله عنه:" ما أقلت الغبراء ولا أظلت الخضراء أحدا، أحب إلي أن ألقى الله تعالى بصحيفته من هذا المسجَّى ".[1]

كذلك إيراده لما ثبت عن علي رضي الله عنه أنه قال:" من فضلني على أبي بكر وعمر جلدته حدَّ الفرية ".[2]

وقد صادق الشيخ على هذه الروايات التي أوردها بما قرره الحافظ ابن كثير- رحمه الله تعالى- بأن تفضيل علي رضي الله عنه لأبي بكر وعمر على نفسه أمرٌ ثابت بالتواتر، والتواتر يفيد اليقين، وبهذا المسلك الذي وظفه الشيخ من فحص الرواية الطاعنة في علي- رضي الله عنه- وعرضها على الروايات الصحيحة يبطل ما نُسِب إلى علي رضي الله عنه من الطعن، ذلك أن هذه الرواية الطاعنة في علي رضي الله عنه ساقها الخضري- رحمه الله تعالى- من غير دليل واحد يثبت صحَّتها، بينما الروايات التي ساقها الشيخ التباني- رحمه الله تعالى- لنقض ما قرّره الخضري- رحمه الله تعالى- تستند إلى أدلة وبراهين، والرواية المسندة إلى دليل مقبولة، أما الرِّواية غير المستندة إلى دليل يثبت صحتها مردودة، فوقع الحق وبطل طعنه في عليّ رضي الله عنه.

---

[1] رواه البخاري في المناقب رقم (3491)، من حديث ابن عباس.

[2] رواه الآجري في كتاب "الشريعة" ورقمه :(1813)،وقد ضعَّفه الدميجي في حاشية الكتاب،إلاَّ أنَّه يتقوى بحديث آخر يؤيده في المعنى،نصَّ على صحَّة إسناده الدميجي،وهو قول علي رضي الله عنه:((إنَّ خير هذه الأمَّة بعد نبيِّها أبوبكر ثمَّ خيرهم بعد أبي بكر عمر،والثَّالث لو شئت سمَّيته.)). انظر الآجري،المرجع نفسه، رقم:(1810)، تحقيق: عبدالله بن عمر بن سليمان الدميجي، دار الوطن،الرِّياض،ط1418،1هـ،1997م،ص2324.

المطلب الرابع: بيان وجه تناقضات الطاعنين في الصحابة.

أولا: توظيف المقرر العقلي

مما يعلم بالاضطرار العقلي أن اشتمال الرِّواية المنقولة على صحيح أو فاسد عقلا، أو شرعا، أو لغة، مستلزم للطعن في الرِّواية وتجريح الذّائع بها، وذلك بقدر حشو وتركيب الصِّحة بالفساد، لذلك فإن أساطين التحقيق في صحَّة الرِّوايات التاريخية المتعلقة بالدَّرس العقدي، أَنْبَهُ من أن تزيغ أبصارهم عن درجة الانسجام بين مقدمة الرِّواية وما يترتب عنها، لذلك فقد أعمل الشيخ التَّبَّاني- رحمه الله تعالى- قانون استحالة صحَّة الرِّواية التاريخية المركبة من تقابل وتضاد، وقد تقرّر ذلك من خلال ما بينه الشيخ التباني- رحمه الله تعالى- من تناقض في كلام الشيخ الخضري- رحمه الله تعالى- حول مسألة وجود النَّصّ في الخلافة، فتارة يشير أويُلَمِّحُ على وجود النَّصِّ، وتارة أخرى ينفي وجود نَصٍّ فيها حيث قال:" وكذلك لم يرد في السُّنَّة بيان نظام خاص لانتخاب الخليفة إلا بعض النَّصائح تبعد عن الاختلاف والتفرق، كأن الشريعة أرادت أن تَكِلَ هذا الأمر للمسلمين حتى يَحُلُّوهُ بأنفسهم ...".[1] فدقيق النظر في كُنْهِ هذا الرأي يجعل الفاحص العقلي يشير إلى وجود تناقض- وفقا لما قرره الشيخ التباني -رحمه الله تعالى-، ذلك أنَّ الخضري أثبت انتفاء وجود النَّصِّ المثبت لخلافة الصِدِّيق رضي الله عنه في الشقِّ الأول من كلامه، عندما قال:« لم يرد في السنة نظام خاص لانتخاب الخليفة» ثم يناقضه بالقول:« كأن الشريعة أرادت أن تَكِلَ هذا الأمر للمسلمين حتى يَحُلُّوه بأنفسهم » فلا يعلم إن كان الشيخ الخضري –رحمه الله- يعلم أو لا يعلم أنه قد أثبت في هذا السياق من الكلام وجود نصٍّ يُعَيِّن وِفْقَهُ الخليفة، لأن المقصود بإيكال الشريعة هذا الأمر للمسلمين، إجماع الأمة على تعيين ذلك الخليفة، وما أجمعوا على تعيين ذلك الخليفة إلا لتضافر النصوص من السنَّة باستحقاق تولي أمر الأمة من كان أقرب إلى الأنموذج المثالي المصرَّح به في السنَّة، ويكون هذا القرب من حيث طهارة الدين ومهارة تسيير شؤون الرَّعيَّة والدَّولة. وبذلك ينجلي صدى الإشكال بالقول أن الإجماع كاشف عن معنى أو فهم تابع له، ليس مستقلاً عنه، ولذلك قال

---

[1] انظر الخضري، المرجع نفسه، دار القلم، بيروت، نفس المعطيات السابقة، ص 220.

الشيخ التباني- رحمه الله تعالى-:« وقد اتفق المسلمون على أنَّ أصول الشريعة أربعة: الكتاب والسنة، والإجماع، والقياس ».[1]

ولا يتصور أحد أن الإجماع يكون على مسألة يخالفها نَصٌّ من الكتاب أو السُّنَّة، إذن الإجماع متمفصل بالكتاب والسنة وليس منفصلا عنهما.

ثانيا: استحالة الجمع بين متناقضين

وإن هذا التناقض الملحوظ في كلام الشيخ الخضري- رحمه الله تعالى- موجب لتطاول كثير من الألسن على الصحابة- رضي الله عنهم- بل تطاول على صدِّيق هذه الأمة رضي الله عنه، إذ يرمونه بالوثوب على أمر ليس بأحق من غيره فيه، كأن الصحابة يميدون عن الحق إلى الهوى، حرصاً على الأطماع الدُّنيوية، فكيف يكونون أهلاً لنقل أمانة الدين موقِّعِين عن رب العالمين؟!، حيث أنَّ أداءها عوجاً، عود بالخليقة إلى ظلمات الجاهلية. ولا تحسبن الله مخلف وعده رسله، تأييداً ونصرة، فقد أظهر الله- تبارك وتعالى- الحقَّ على يد الشيخ التباني بتزييف ما ادّعَاهُ المخالف، من خلال إعماله لقانون استحالة صحة الكلام المركَّب من متناقضين، انتصاراً لمن يستوجب عقلاً إحسان الظن بهم، ذلك أن العقل الصحيح يحكم باستحالة نقل ما سوى أعدل العدول للرِّسالة الختامية.[2]

إذن فتدليل الشيخ على بطلان هذا التناقض يقتضي بطلان لازم هذا التناقض، ونتيجة ذلك: براءة الصِدِّيق والصحابة- رضي الله عنهم أجمعين- من المطاعن، وثبوت مترلتهم الرفيعة عند الله تبارك وتعالى.

---

[1] انظر التباني، المرجع نفسه، ج1، ص 249.

[2] انظر الشيخ التباني، المرجع نفسه، ج1، ص 249.

المطلب الخامس: استصحاب المقدمات العقلية الضرورية.

أولا: التمحيص العقلي للسلوك:

محاكمة الروايات التاريخية الموغلة في التشويش العقدي، ليس وَقْفاً على ما تَمَّ بيانه فيما سبق من الشواهد النَّقليَّة والعقلية، التي بـــها يُفْصَلُ الأمر في صحة الرِّواية أو ضعفها، بل تُكَمَّل بسلطان الضرورة العقلية الثابتة، التي تتناغم مع سلوك الأفراد في الأمصار والأعصار، حيث يُـــمَحَّصُ سلوك الفرد على ضوء ما يجيزه العقل وما يقضي باستحالته، فيُعَدَّل أو يُجَرَّحُ الشخص حسب ما يظهر من نتائج مُخْتَبِرِالـــمُسَلَّمِ العقلي- ضرورة- للروايات الطَّاعنة في كعب الأحبار والفاروق عمر- رضي الله عنهما-، حيث أعمل الشيخ الضرورة العقلية لإبطال الرواية الطاعنة في سفرة سيد المرسلين.[1] ويمكن أن يعرض ذلك ببيان وجهي الاستحالة العقلية كمايلي:

1- نقد القول بسذاجة عمر رضي الله عنه:

أورد الشيخ الخضري رواية تظهر سذاجة عمر مفادها: إخبار كعب لعمر باليوم الذي سيموت فيه، ثم يصدقه عمر- رضي الله عنه- دون تحري أو استقصاء.[2] فكيف إذا عرضت على شاهد الضرورة العقلية؟ ثم يتبين أنها مخالفة للعقل، تدخل في دائرة المحالات، بل يحكم العقل بشطبها، لتنسخ من شبكة الأفكار الصحيحة، ثم تُنقل إلى حيز المهملات الفكرية، حيث يشار إليها على سبيل التوقي لا على سبيل الاستحسان والقبول، أما وجه استحالتها عقلاً- وفقاً لما بينه الشيخ التباني رحمه الله تعالى- سماع عمر من كعب رضي الله عنهما أمراً وقعه شديد يتعلق بحياته ومصير الأمة، وبالنظر للظرف القصير الذي سيموت فيه وما يفضي إليه من اهتزاز مركز الخلافة الإسلامية، ومع ذلك فإنَّه لا يبدو لعمر- رضي الله عنه- ردة فِعلٌ، أو تحقيق في هذا الخبر البالغ الخطورة، كأن عقله شبه غائب، يسمع دون وعي المسموع، فلو أُخْبِرَ البُلْهُ عن الساعة التي سيموت فيها لرأيته منتفضاً لتحري حقيقة ما سمع ممن حوله، فضلاً عن

---

[1] انظر التباني، المرجع نفسه، ج1، ص 301.

[2] انظر الخضري، المرجع نفسه، دار القلم، بيروت، نفس المعطيات السابقة، ص 330.

الفطن، فكيف بمن خوله الشرع مهمة تسيير الشأن العام للمسلمين في مشارق الأرض ومغاربها [1] وهذا الوجه الأول من وجوه استحالة ذلك بالضرورة العقلية.

2- إتهام كعب بالتآمر:

أمَّا الوجه الثاني من وجوه استحالة حدوث هذه الرواية- حسب ما قرره الشيخ التباني- أنَّ إخبار كعب الأحبار بموعد رحيل الفاروق- رضي الله عنهما- من هذه الدنيا يستلزم علم كعب بمؤامرة تحاك حول عمر، أو غلبة ظنه دون تيقنه بوجود مؤامرة على عمر- رضي الله عنه- وإذا كان كعب يعلم بالمؤامرة، فإمَّا أن يخبر أمير المؤمنين بها، وإما أن لا يخبر، فإذا أخبر بها، مكَّن الفاروق رضي الله عنه من القضاء على الرأس المدبِّر، أمَّا إذا لم يخبره فيقتضي أن يكون كعباً ضالعاً في هذه المؤامرة، وهذا محال لما امتاز به من المكارم العالية، أو يكون كاذباً فيما ادعى، ذلك أن الإخبار عن موت عمر في ذلك الظَّرف وبالتحديد يستلزم علمه بالمؤامرة، ومن أين له هذا التحديد الدقيق؟ حيث قال: "بقي لك يومان" فما حدَّدَ إلا لكونه يعلم بالمؤامرة، فحاشا لهذا الصحابي الجليل الذي هو أرفع من أن يرفع على الرُّؤُوسِ خروج مباهت من لسانه يترفَّع عنها بعض العوام فضلاً عـــن الخواص".[2]كذلك فإنَّ الله سبحانه وتعالى قد أنزل القرآن نوراً وهدى للعالمين، وأظهر لعباده جهلهم بموعد رحيلهم من هذه الدار بقوله تعالى: ﴿ ÍöÄ ÉA>Ïî 6Ž ÿÏR “ Íh8? $Br #%î ÜÅÒ6 ? #Œ$B 6Ž ÿÏR “ Íh8? $Br ÍöÄ ÉA>Ïî 6Ž ÿÏR “ Íh8? $Br ﴾[3].

ولا جرم أن الصحابة- رضي الله عنهم- أقطع ممَّا سواهم علماً بأن موعد موت كل نفس من جملة الغيبيات التي لم يطلع الله تعالى عليها مَلَكاً مقرَّباً ولا نبيا مرسلا، فضلا عن

---

[1] انظر التبَّاني، المرجع نفسه،ج1،ص300.

[2] انظر التباني، المرجع نفسه، ج1، ص 301.

[3] سورة لقمان، الآية: 34.

غيرهم من خواص عباد الله تعالى، فأنى يعلمه كعب الأحبار- رضي الله عنه- من دون خير الخلق وسائر المؤمنين؟! [1]

إذن تقرَّر بطلان هذه الرِّواية من خلال استنباط وجهي الاستحالة العقلية.

ثانيا: بيان درجة المخالفة للعقل

تعدد وجوه المحالات العقلية في هذه الرِّوَاية يزيد درجة الجزم ببطلان هذه الرِّوَاية، ومن وجوه المحالات العقلية التي أوردها الشيخ علاوة على ما سبق، أن المدينة النبوية فيها من الحرَّاس ما يرصد تحركات من أرادوا قتل عمر رضي الله عنه، ثم يَغْفُلُ هؤلاء الحراس ولا يترصدن هذا القاتل رغم انتشار الخبر بينهم،[2] أليس هذا اللازم المستحيل دليلاً على استحالة صحتها عقلاً؟

يمكن القول أنه بقدر مخالفة الرِّوايات التاريخية للعقل بقدر ما تكون قريبة إلى دائرة المستحيلات العقلية، لذلك فإنَّ الشيخ أحسن تحليلها وبسط القول فيها، فمن فحصه الدقيق لهذه الرِّواية الطاعنة في عمر وكعب رضي الله عنهما، اتضح له درجة مخالفة هذه الرواية للضرورة العقلية، وإذا علم أنَّ هذه الرِّواية مخالفة لمبادئ عقلية يجزم بصحتها جميع عقلاء بني آدم، فإنه يقتضي أن يقطع بيقينية بطلانها، سواء من قِبَلِ الناقل لها ولأمثالها، أو من قِبَلِ الباحثين المنصفين.

وإذا عَلِمَ بيقينية بطلانها علم بأن ما يترتب عنها من مطاعن في حق الصحابة كالبلادة والبله والتآمر من الأمور المستحيلة في حق الصحابة رضي الله عنهم. وبذلك التوظيف الدقيق لمسالك إبطال مطاعن الطاعنين في الصحابة- رضي الله عنهم- عن قصد أو عن غير قصد، تحفظ عقائد العوام وتصان من سوء الظن بالله تعالى الذي يفضي إلى الإلحاد، إذا تعاظم في النفس و لم يُعالج بتلك الردود المؤَسَّسَة، والمزيلة لكل شبهة قد ترد في هذا الموضوع من حين إلى آخر.

---

[1] انظر التباني، المرجع نفسه، ج1، ص 302.

[2] انظر الشيخ التباني، المرجع نفسه، ج1، ص 301.

خـــاتـــمـــة البـــحـــث:

يمكن القول من خلال ما سبق عرضه بدقة أنَّ الشيخ العربي التباني- رحمه الله تعالى- قد شَغَّلَ عقله لرسم شبكة منهجية، استخدمها لحصر المجال الفكري للمخالفين في بعض مسائل درس العقيدة، حيث تتكون هذه الشبكة من مسالك رئيسة؛ ومسالك فرعية، فتوظيف المسالك الرئيسة لإبطال آراء الخصوم، أو المسالك الفرعية، أو الجمع بينهما يكون حسب متطلبات الإبطال، فقد وظف الشيخ التباني- رحمه الله تعالى- في رده على آراء المجسمة، بعض المسالك الرئيسة المتنوعة، حيث اكتفى بتوظيف هذه المسالك، و لم يوظف المسالك الفرعية المتفرعة عنها، وذلك لقطعية حجج تلك المسالك الموظفة، ولقلة وضعف حجج المجسمة، فيكتفي بما يحقق إلزام المخالف، وتأييد الموالف، حفظاً له من الزيغ والضلال، أمَّا رده على فكرة التقسيم الثلاثي للتوحيد فقد استخدم في ذلك بعض المسالك الفرعية المتفرعة عن المسالك الرئيسة التي استخدمها ابتداءً، لعدم وجود أدلة نقلية قطعية الدلالة، لإبطال التقسيم الثلاثي للتوحيد، ولتنوع حجج المخالف في إثبات ما أراد الشيخ نفيه، لذلك استخدم مسلكاً عقلياً؛ وهذا من الدقة المنهجية التي يمتاز بها الشيخ التباني- رحمه الله تعالى-.

وقد ازدادت فروع شبكة حصر المجال الفكري للمخالف في محور النبوات، لعدم وجود القواطع النقلية والعقلية، لإبطال آراء المخالفين، بخصوص كيفية أداء حقوق النبي صلى الله عليه وسلم، فيوظف مسلكاً نقلياً، ثم يُفَرِّعُ عنه مسالك لغوية، ليُفَرِّعَ عن هذه المسالك اللغوية مسالك عقلية، ببيان وجه العلاقة بين المقدمة والنتيجة، إلا أن أبرز ميزة امتاز بها مسلكه النقدي في هذا الفصل، انتقاءه المسالك التي رآها الأنسب للإبطال من الإمام تقي الدين السبكي، وذلك لتحققه أنها تمتاز عن غيرها بتحقيق غرض الإبطال، ولا دليل على أن الشيخ- رحمه الله تعالى- وظف ذلك تقليدا له.

وقد امتازت الشبكة النقدية للشيخ في الباب المتعلق بمسائل التكفير بتوظيف عدد محدود من المسالك، لأنَّه قد رد على ذلك فيما سبق بالتفصيل، موظفاً بعض الحجج النقلية مع ربطها بالواقع، فيكون العلم النظري مطابقا للمحسوس، ليكون ما قرره أدعى للقبول، موظفا آراء بعض العلماء بوجه مُلْزِمٍ للمخالف، خلافا للمنهج الذي اتبعه في إبطال آراء الطاعنين في الصحابة، فقد امتازت شبكته النقدية بفروع كثيرة، ذلك لكون المخالف جوّز

عقلاً كثيرا من المطاعن في الصحابة رضي الله عنهم دون فحص ولا تمحيص، بناءً على عدم عصمة الصحابة رضي الله عنهم من الخطأ،فتطلب ذلك توظيف فروع الفروع، أي فروع فروع المسالك الرئيسية إبطالاً للازم صحة الطعن، كون الصحابة رضي الله عنهم غير معصومين عن الخطأ، ولإيراد بعض المؤرخين لروايات تطعن في الصحابة من عدة وجوه، مما قد يفضي إلى افتتان كثير ممن قل حظه من العلم بهذه الروايات إذا علم أنها صادرة عن بعض كبار المؤرخين، فيسوء ظنه في صحابة النبي صلى الله عليه وسلم، بعدم الثقة بنقولهم، فيكون ذلك مدخلا للإلحاد- عياذاً بالله تعالى-. ولا يلزم من توظيف هذه المسالك في إبطال آراء خصومه صحة كل ما قرر بطلانه في هذا البحث، فإن هناك بعض المسائل التي تناولها تتطلب استدراكات مفصلة، منها: إدراجه بعض الآراء ضمن التجسيم، يصف من قررها من علماء المسلمين بالإلحاد وأوصاف غير لائقة.

وتجدر الإشارة إلى أن عرض مسالكه النقدية في المحور المتعلق بالصحابة لم يكن شاملا لكل صحابة النبي صلى الله عليه وسلم، وذلك لما تقتضيه طبيعة هذه الدراسة، ولما يتطلبه عنوان البحث، لذلك يمكن أن يقترح على طلبة العلم دراسة منهج الشيخ التباني- رحمه الله تعالى- في نقد بعض الحقائق المتعلقة بمعاوية والْحَسَنَيْنِ، درءاً للتشويش العقدي الذي قد يفضي إلى زيغ القلوب، وانحراف عقيدة العوام، إذ لا ينبغي فسح المجال لأعداء الإسلام لنسف الإسلام من نفوسهم، بواسطة بعض المؤرخين المسلمين الذين يوردون روايات تطعن في الصحابة، بما يستلزم سوء الظن بالله تعالى، المفضي للكفر والعياذ بالله. فإذا أردنا أن نكون على مسالك العلماء الربانيين من أمثال العربي التباني فإنه يتعين أن نوظف المال والطاقة الفكرية لـــحفظ دين الله تعالى، وهدم كل فكر يستخدم لهدم دين الإسلام، لتكون العزة لله ولرسوله وللمؤمنين؛ رغم أنوف المنافقين والكائدين لهذا الدين العظيم، وهذا وعد من الله منجز مصداقا لقوله تعالى:﴿ وَلَيَنصُرَنَّ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥٓ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِىٌّ عَزِيزٌ ﴾.

لا بد أن تخزي رؤوس العدا بحجة أهل المكارم والعلا

فطوبى لسفراء الهدى ما ذَلَّهُمْ في الحق خوف الردا.

الفهـــــــــارس

فهرس الأيات القرآنية

السورة	نص الأية	رقمها	رقم الصفحة
البقرة	﴿ ..... â¨ $Y9$$$k$Ï»ƒ ﴾	21	106
	﴿ ..... ¢(qã$$$ ﴾	23	110
	﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ..... ﴾	78	23
	﴿ ..... $$$ § $$C ﴾	177	64- 55
	﴿أَيَّامَامَّعْدُودَاتٍ...﴾	184	112
	á..... 7 9'™ #Œ)r â	186	153
	﴿ ..... þZG$$$ ... ﴾	217	93
	á ..... šc qZ$ƒ šú ï‰GA$% â	249	57
	﴿ ..... •? N9& ﴾	258	106
	﴿.....إِذَاتَدَايَنتُم.....﴾	282	38
	﴿وَإِنكُنتُمْ.....﴾	283	38
آل عمران	﴿ ..... #‰ñ™r ﴾	39	132
	﴿ ..... $$‹/ #‹»d ﴾	138	90
	á ..... N$ãa ƒ# ã$u â	159	125

آل عمران	﴿ .....âì Ü™ ß)©﴾	181	95
النساء	﴿ وَٱلَّذِينَ عَقَدَتۡ .....﴾	33	43
	﴿ ..... ©$bÎ ...﴾	58	97
	﴿ .....©$#qã‹Ûٍ...﴾	59	70
	﴿ ..... ÑÏG$R& q9r ﴾	64	124
	﴿ ..... ûïÏ%©$’ÍÎ •? Ó9% â	77	148-75
	﴿ ..... qrŠ‘ q9r ﴾	83	160
	﴿ ..... ‡rß Ú™ #Œîù .... ﴾	102	157
المائدة	﴿.... لِكُلِّ....﴾	48	18
	﴿ ..... þšîg» f ß$NÑ$ù& ﴾	50	34
	﴿ ..... ÑÏääÏ{ #sã Ÿw ﴾	89	43
	﴿... ..... Ó‹ç Ÿ‹Ï% #ŒÎr ﴾	104	63
	﴿ .....šc q•Í#q s ßA% Ñ﴾	112	106
الأنعام	﴿ قَدۡ نَعۡلَمُ ..... ﴾	33	20
	﴿..... š• Rq‹É3ãŸw ÑÏãîù ﴾	33	79

الأنعام	á ..... 0a9 äqé& w @éâ	50	125
	﴿.....äMô§ r ’Ô﴾	79	76
	﴿..... ß$îÇ¢š• Ø°‹.r﴾	105	47
	﴿ سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ .....﴾	148	21-19
الأعراف	﴿..... $JR] @è﴾	33	98
	á .....šc qãÎF ûïÏ‰ß$â	157	-148-64 120
	á.....(reäZƒ Ó9r& â	185	46
الأنفال	﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ .....﴾	2	28
التوبة	﴿ ..... Ï‰9$%r ﴾	30	96
	﴿..... (ÿä„ƒB$﴾	31	146
	﴿ فَلَا تُعْجِبْكَ .....﴾	55	115
	á.....ßÌç÷ÿÓ¢Ó$â	80	126
	á..... è@Á ê‚Ïr â	84	126
	á.....äqÍ$$`Å»9 âÇ	88	44
	﴿..... šc qàÎ»¡ 9$r ﴾	100	164
	﴿ ..... ßà2 ä!` ß)9 ﴾	128	120

يونس	á.....ßÈäl` r â	22	154
	﴿..... 7ó ¡ ðƒ bÎr﴾	107	64
يوسف	﴿ .....$Šÿ‰r﴾	25	132
	﴿ ..... ßÏs÷ã$Br﴾	106	107
الرعد	﴿..... ª! $¨(qß ðƒ﴾	39	64
إبراهيم	﴿..... ø‰ÛøJî. ..﴾	24	21
	﴿..... þJî. @VBr﴾	26	21
الحجر	﴿ ..... ßtÛ $RÎ﴾	09	35
النحل	﴿ ..... ’Îûƒ r& ..﴾	33	91
	﴿ ..... 7øÎ $ZÏ“R&r﴾	44	160
	﴿ ..... t(qçÎÏO? Ÿxù﴾	74	89
الإسراء	﴿ ..... ß# ø? Ÿwr﴾	36	98
	﴿أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ.....﴾	78	38
	﴿ عَسَىٰٓ ..... ﴾	79	92- 38
الكهف	﴿إِذۡ أَوَى.....﴾	10	38

الكهف	﴿وَٱتۡلُ.....﴾	27	38
	﴿وَٱضۡرِبۡ.....﴾	32	38
	﴿وَإِذۡ قَالَ .....﴾	60	38
مريم	á ..... b%. `B @Ûê â	75	116
طه	﴿ ..... § _ ÷'ù ﴾	67	148 -75
الحج	﴿ ..... >îãÑ â $Z9$$g•'»ƒ ﴾	83	63
المؤمنون	﴿ ..... •> § `B @Ûê ﴾	87	108
النور	﴿.....þ<Ï#“9$$﴾	02	156
	﴿ ..... bqßæ ûïÏ%©$ ﴾	04	156
	á .....8qÇ< ¢ÓÖ$#Œîùâ	62	126
النمل	á ..... $k‹Ï ÷r‰s _ r â	14	77 -46
	á ..... $kŠÍ»ƒ ÓÏ9$% â	32	52
	﴿ قُل لَّا يَعۡلَمُ.....﴾	65	20
الرُّوم	á ..... «! $N•ÖÜ â	30	76
	﴿ ..... ¡§ B #Œ)r ﴾	33	77
لقمان	﴿وَلَا تُصَعِّرۡ.....﴾	18	38

لقمان	﴿وَٱقۡصِدۡ.....﴾	19	38
	﴿ ..... " íß? $Br ﴾	34	173
الأحزاب	﴿ .....Ùèqã$$ ﴾	05	110
	﴿ ..... ûüÏZÏ$ ` Ï ﴾	23	24
	á..... ¨ $Z9$Ó ´ ßBr â	37	148 -75
	﴿ ..... mG 6 Í=Br ©$ÏÎ ﴾	56	131
فاطر	﴿..... Ïnø) ﴾	10	91 – 33
ص	﴿ وَنَفَخۡتُ.... ﴾	72	97 – 36
	á..... 7 èZB $B...â	75	101
الزمر	﴿..... Ùèß6çR $B ﴾	03	151
غافر	á.....ðÑà6 š‘ A$%r â	60	153
فصلت	﴿ ..... @Ïlå ôB ﴾	46	152
الشورى	﴿ لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ .....﴾	11	87 في حاشية الصفحة - 89
	á .....ü‘ Ï‰Ò9 7 RÎr â	52	120 – 64
الزخرف	﴿ ..... NGF9™ ûÈr ﴾	87	109

الجاثية	á .....• ¥ÆR bÎ â	32	57
الأحقاف	﴿ ..... $YBöq)»ƒ ÏŠqãƒ% ﴾	30	34
محمَّد	﴿..... Ó=æ$ ﴾	19	105
الفتح	﴿ ..... «! $#Aqß§ ÓÉL tC ﴾	29	164 - 122
ق	﴿وَجَآءَتْ.....﴾	19	38
	﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ.....﴾	37	38
	﴿..... $YJøŠz ÏÒ)9r ﴾	38	96
	﴿وَٱسْتَمِعْ.....﴾	41	38
	﴿نَّحْنُ.....﴾	45	38
النجم	á .....@Ê $B â	02	65
	﴿ ..... ßÜZƒ $Br â ﴾	03	125
	﴿ .....qè‡ Ïb Î â ﴾	04	125
	﴿ ..... bqãÎF ƒ bÎ â ﴾	28	57
الرحمن	﴿ ..... 4+ÏŠr ﴾	27	90
الحديد	﴿ٱعْلَمُوٓاْ.....﴾	20	38
الحشر	﴿ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ..... ﴾	07	160 – 37

الملك	á ..... LêÝB&ä â	16	101
القلم	﴿..... 7 ®Ïr﴾	04	120 - 64
الجن	﴿ ..... ‰Ê» ¡ J¾$b&r ﴾	18	110
	﴿عَٰلِمُ .....﴾	26	20
	﴿إِلَّا مَنِ ٱرۡتَضَىٰ .....﴾	27	20
التكوير	á ..... qè $Br â	24	57
	﴿لِمَن شَآءَ ..... ﴾	28	20
الإنشقاق	á .....£¼çR Î â	14	57
البينة	﴿ ..... ûïÝ‰$žc Î â	07	56
الإخلاص	﴿قُلۡ.....﴾	01	38

فهرس الأحاديث والآثار

	طرف الحديث	الصفحة
أ	" أتدري ما حقُّ الله..... "	66
	"ادعوهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله...."	105-67
	" إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث:....."	153
	" أفلا شققت عن قلبه.... "	66
	قول علي رضي الله عنه: " ألا أبعثك على ما بعثني عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ أن لا تدع...."	115
	" ألا كلكم راع ....."	157
	" إن أحدكم يجمع خلقه.... "	66
	" أن تؤمن بالله وملائكته .... "	66
	" أنا سيد ولد آدم "	133
	"أنا سيد ولد آدم يوم القيامة، وأول من ينشق..."	133
	" إن الله اختار أصحابي على العالمين سوى النبيين....."	161
	" أن الله ليس بأعور "	88
	قول عبد الله بن عمر رضي الله عنه: "إنهم انطلقوا إلى آيات نزلت في الكفار...."	148-149
	" إني خلقت عبادي حنفاء..."	76
	"أوحى الله تعالى إلى عيسى عليه الصَّلاة والسَّلام...."	59
	" أوصيكم بتقوى الله والسمع والطاعة،..."	161
	" أوف بنذرك، فإنه لا وفاء...."	114

أ	"إياكم والغلو فإنما أهلك....."	133
	"الأئمة من قريش، ولي عليكم حق عظيم،....."	157
ح	" الحسن والحسين سيِّدا ..."	132
خ	" الخلافة بعدي ثلاثون سنة "	161
	" خلق الله الملائكة من نور الذراعين..."	87
	" خير القرون قرني..."	164
ر	" رآه على كرسي من ذهب يحمله....."	86
	" رأيت ربي..."	99
س	" ستفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة..."	164
	" السيد الله تبارك وتعالى.... "	132
ش	"شبهت صوته.."	86
	"شر قتلى قتلوا..."	148
ف	" فإن لم تجديني فأتي أبا بكر"	162
	" فإنَّه من يعش منكم فسيرى اختلافا...."	164
	" فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله...."	128
ق	" قولوا بقولكم..."	132
ك	" كتب الله التوراة..."	86
	" كنت نهيتكم عن زيارة..."	126
ل	" لا تجتمع أمتي على ضلالة "	70
	" لا تشد الرحال..."	136
	"لا تطروني كما أطرت النصارى ابن مريم..."	133

ل	" لا تُقبِّحوا الوجه فإن..."	87
	" لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد "	140
	" ليقعد عليه فما يفضل...."	87
م	" ما أقلت الغبراء ولا أظلت الخضراء أحدا....."	169
	" ما من أحد من أمتي له سعة..."	122
	إشارة إلى قوله: "ما من مسلم يسلم عليَّ...."	126
	" مُرُوا أبا بكر فليُصلِّ بالنَّاس "	162
	"من جاءني زائراً لم تنـــزعه حاجة..."	121-67
	" من حجَّ حجة الإسلام وزار قبري...."	122
	"من حجَّ فزار قبري....."	121-67
	" من زار قبري....."	121
	" من زارني حتى ينتهي إلى قبري..."	122
	" من زارني كنت له شفيعاً..."	121
	" من زارني محتسباً إلى المدينة....."	122
	" من عمل عملا ليس عليه أمرنا..."	134
	" من فضلني على أبي بكر وعمر...."	169
	" من لم يزر قبري فقد جفاني "	122
ي	" يأبى الله والمؤمنون إلا أبا بكر "	162
	" ... يأتيه ملكان فيقعدانه..."	66
	"يفعل ما يشاء، ويتحرك إذا شاء...."	87
	" ينـــزل الرَّبُّ شطر الليل إلى السماء الدنيا...."	87

فهرس الأعلام

الترتيب الألف البائي	العلم	الصفحة
أ	إبليس	101
	ابن الأثير	92
	آدم	101- 132-133
	أسامة بن زيد	105 – 106
	ابن اسحاق	167
	الأشعري	71- 100
	الأشقر	44
	الألوسي	125
	أبو أمامة	148
	الآمدي	69 – 70
ب	ابن باديس عبد الحميد	45 -114
	الباقلاني أبو بكر	101
	البخاري	149
	ابن بريهمات	04
	بلال بن رباح	140- 142- 143
	البوطي	22 – 23

	بيان بن سمعان	90
ت	التباني	-9 – 7 – 6 -5 13- 12 -11 -10 -32 -31-30 -25 37 -36 -35 -33 -42 -41 -38- -49 -48 -47 -46 -59 -54 -51 -50 -69 -67 -64 -61 -73 -72-71 -70 -82 -80 -75 -74 -93 -90 -89 -85 – 97 -95 -94 -104 -102 -100 -111 -109 -105 -123 -116 -115 -129 -126 -124 -135 -134 -131 - 141 -138 -137 -147 -145 -142 -150 -149 -148 -158 -155 -151 -163 -162 -159 -169 -168 -167 172 -171 -170
	الترمذي	161
	ابن تيمية	- 150 -140 -69 -138 -139 -119 .146 -145
ث	الثعالبي عبد العزيز	9

ج	ابن الجوزي أبو الفرج	130
ح	ابن حجر العسقلاني	149-148
ح	الحسن رضي الله عنه	162-132
	الحسين رضي الله عنه	132
	الحصني تقي الدين	90
	الحفناوي أبو القاسم محمد	4
	الحليمي	130
	بن حمدان نجم الدين	130
خ	الخضري محمد	155- 156- 158- 159-162-166- 167-168-169- 170-172
	ابن الخطاب عمر رضي الله عنه	31-32-129- 160-173-161- 162-167-172- 169-168-174- 163
	الخوجة محمد بن مصطفى	04
د	أبو داود	161
	الدهان عبد الرحمن	10
ذ	الإمام الذهبي	150
ر	ابن راهويه أحمد بن اسحاق	94
	ابن رشد أبو الوليد	130

ز	ابن أبي زيد	130
س	ابن سبأ عبد الله	95
س	السبكي تقي الدين	121- 126-127- 138-139-140- 141-142-150.
	المغيرة ابن سعيد	90-97
	أبو سفيان رضي الله عنه	168
	سلطاني عبد اللطيف	44-45
	السمرقندي	68-69
	السيوطي جلال الدين	134
ش	الإمام الشاطبي	135
	بن الشخير عبد الله رضي الله عنه	132
	الشريف حسين	3
	ابن شعبة المغيرة	163
	الشنقيطي أحمد بن محمد خيرات	08
	الشوكاني محمد بن علي	151
ص	الصديق أبو بكر رضي الله عنه	94-129- 157- 160- 161- 162- 163-166-167- 168-169-170- 171.
ط	الطبري أبو الطيب	130-167

ع	عائشة رضي الله عنها	142-143.
	العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه	158-167-168
	عبد الله بن عباس رضي الله عنه	163
	عثمان رضي الله عنه	161-163
	العرباض بن سارية رضي الله عنه	161
	عبد الرزاق يوسف	11 - 12
	عزوز اسحاق	12
	الملك عبد العزيز	3- 5
	عمر بن عبد العزيز	140
	ابن عطاء الله	130
	علي بن أبي طالب رضي الله عنه	161-163-165- 166-167-168- 169
	عبد الله بن عمر رضي الله عنه	140- 148- 149- 157
	القاضي عياض	130
غ	أبو غالب رضي الله عنه	148
	الغزالي أبو حامد	68-69
ف	الفاسي أبو عمران	130
	فخري باشا	3
	فطاني إبراهيم	11

ق	قصاب كامل	5
ك	ابن كثير	169-168
	الكرماني أبو منصور	130
	كعب الأحبار رضي الله عنه	174-172-173
م	ابن ماجه	148
	الماوردي	130
	المحاملي	130
	محمَّد صلى الله عليه وسلم	21-24-28-29-30-34-46-47-68-71-75-86-88-89-105-118-132-145-164-146-148
	محمود عبد الله	130
	محمود محمد	9
	المديني علي	94
	المروزي أبو بكر الحنبلي	92
	معاذ بن جبل رضي الله عنه	105-67
م	موسى عليه السلام	148-142-86
ن	النجار عبد المجيد	50
	الهروي محمد الأمين	125-124

هـــ	الهندي مشتاق أحمد	10
و	الونيسي القسنطيني حمدان بن أحمد	08
	يحي عليه السلام	132
ي	ابن أبي يعلى	94-93

فهرس الفرق والطوائف

الترتيب الألف البائي	الفرقة	الصفحة
أ	الأشاعرة	143-102-101-100-61
ت	التيميون	143-110-59
ح	الحلولية	36
	الحنابلة	61
خ	الخوارج	149-148
م	المجسمة	93-92
	المشبهة	93-38-41-71-89-90- 93-95-96-97-98-99- 100
	المعتزلة	111-71-61
و	الوهابيون	149-147-133

فهرس الأماكن

الترتيب الألف البائي	المكان	الصفحة
ب	برج بوعريريج	7
ج	الجزائر	4-3-2
ح	الحجاز	129-3
خ	خرسان	129
د	دمشق	10-9-5
ر	رأس الوادي	7
س	سطيف	7
	السلخة	7
ش	الشام	142-140
م	المدينة المنورة	174-127-140-9-5-8-3
	مصر	129
	المعلاَّة	15
	مكة المكرمة	10-5
ي	اليمن	129

فهرس المصطلحات

الترتيب الألف البائي	المصطلح	الصفحة
أ	إجماع	54-68-69-149-126-71-70-156 -170-41-
	إستقراء	105
	استواء	100-60-59
	إعتقاد	28-47-114-113-154-168-104-72-78-79-58-63-27-155-115
ب	البداهة	21
	البدعة	142-138-135-134
ت	التجسيم	92-89-95-86
	التقليد	81 -152-40
	التناقض	171-170-74
	التوحيد	66-64-63-59-54-48-42-20-78-73-67-104-103-108-77-80
خ	الخلافة	170-163-161-160-158-155
د	الدرس	48-47
	الدرس العقدي	170-118 -72 -51 -50-49

د	الدليل العقلي	111
س	السببية	73
	السبر والتقسيم	32-31
ظ	الظن	27-28-57-58-60-61-88-98-115
ع	العقل	134-119-21-22-23-26-27-79-28-33-29-38-31-32-46-53-54-56-72-73-88-92-96-103-106-108-156-159-172-174
	العقيدة	78-50-47-48-49-51-55-62-63-65-76-77-64-25-27-39-41-43-44-45-46-155-114
غ	الغائية	74
	الغيبة	20
ف	الفطرة	76-77-78-106-109
ق	القانون العقلي	111-112
	القطعي	27-28-29-30-51-52-53-54-55-56-57-60-61-98-165
	القياس	41-51-80-107-108-112-126-141-149-151-171
	قياس الأولى	90
	قياس الغائب على الشاهد	111
ل	الكفر الاعتقادي	104-113

م	المنطق	4
	المنهج	16-17-18-22-23-24-25-26-27-33-34-35-39-61-82-
ن	النقد	6-17-39-40-41-51-82-85-92-97-111-141-156
	النقل	21-26-72-173
ي	اليقين	27-28-29-30-32-34-35-37-45-46-54-57-79-105-149-169-174

قائمة المصادر والمراجع

الكتب السَّماوية:

- القرآن الكريم برواية حفص.

- التوراة

مصادر البحث:

- التباني محمد العربي، براءة الأشعريين من عقائد المخالفين، منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، تلمسان،2011م.

- التباني محمَّد العربي، تحذير العبقري من محاضرات الخضري، منشورات وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف، تلمسان، ط1، 2011م.

- التباني محمَّد العربي محادثة أهل الأدب وأنساب جاهلية العرب، مطبعة حجازي، القاهرة، 1951م .

كتب التفسير:

- ا لألوسي أبو الفضل شهاب الدين محمود البغدادي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، دار الفكر.

- الثعالبي عبد الرحمان، الجواهر الحسان، تحقيق: عمار طالبي، المؤسسة الوطنية للكتاب.

- أبو حيان الغرناطي محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، بيروت، دون ذكر ترتيب الطبعة، 1992م.

- الشوكاني محمد بن علي، فتح القدير، راجعه: يوسف الغوش، دار المعرفة، بيروت، ط2، 1416هـ، 1996م.

- ابن كثير الحافظ عماد الدين، تفسير القرآن العظيم، صححها لجنة من الأساتذة، مأخوذة من مخطوطة دار الكتب المصرية، دار الثقافة، بئر مراد رايس، الجزائر، لم يذكر ترتيب الطبعة وسنتها.

- الهروي محمد الأمين ابن عبد الله الشافعي، تفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن، إشراف ومراجعة: هاشم بن حسين مهدي، دار المنهاج، دار طوق النجاة، بيروت.

كتب السنة:

- الآجري محمد بن الحسين أبو بكر، الشريعة، تحقيق: عبد الله الدميجي، دار الوطن، الرياض، ط1، 1418هـ، 1997م.

- الألباني محمد ناصر الدين، صحيح الترغيب والترهيب، مكتبة المعارف، الرياض، ط1، 2000م

- الألباني محمد ناصر الدين، صحيح الجامع وزيادته، أشرف على طبعه: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، دمشق، ط3، 1408هـ،1988م.

- الألباني محمد ناصر الدين، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيء على الأمَّة، مكتبة المعارف، الرياض، ط1، 1412هـ، 1992م.

- الألباني محمد ناصر الدين، صحيح سنن الترمذي، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض،ط1، 1420هـ، 2000م.

- الألباني محمد ناصر الدين، صحيح سنن النسائي، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض،ط1، 1419هـ، 1998م.

- الألباني محمد ناصر الدين، صحيح الأدب المفرد، مكتبة الدليل، الجبيل، السعودية، ط4، 1418هـ، 1997م.

- ابن باز عبد الله، شرح كتاب التوحيد، تعليق: محمد العلاوي، دار الإمام مالك، البليدة، الجزائر، ط1، 2002م.

- البخاري محمد بن اسماعيل، صحيح البخاري، دار الهدى، عين مليلة (الجزائر)، 1992م.

- الترمذي أبو عيسى محمد بن عيسى، سنن الترمذي، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1996م.

- ابن حجر أحمد بن علي العسقلاني، فتح الباري لشرح صحيح البخاري، تحقيق: عبد العزيز بن باز، محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية، بيروت.

- ابن حنبل عبد الله بن أحمد، السنَّة، تحقيق: أبو مالك الرَّياشي، دار ابن الجوزي، القاهرة، 2008م.

- أبو داود سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني، سنن أبي داود، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، محمد كامل قروبللي، دار الرسالة العالمية، فرع بيروت، ط1، 2009م، 1430هـ.

- ابن دقيق العيد، الرياض الندية في شرح الأربعين نووية، تحقيق: أبو مالك محمد بن عبد الوهاب، شركة مكتبة جرير، الرياض، ط1، 2003م.

- السيوطي جلال الدين، مختصر الجامع الصحيح، تخريج: الألباني، إعداد: أحمد نصر الله صبري، شركة ألفا، ط1، 1429هـ، 2008م.

- ابن عاصم بن بكر عمر، ظلال الجنة في تخريج السنة، تخريج: الألباني، المكتب الإسلامي بيروت، ط1، 1400هـ، 1980م.

- مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، صحيح مسلم مع ملخص شرح الإمام النووي، مع زيادات عن أئمة اللغة، اعتنى به: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت، 1403هـ، 1983م.

- النسائي أحمد بن شعيب، عمل اليوم والليلة، تحقيق: فاروق حـــمَّادة،مؤسسة الرسالة.

- النووي محي الدين يحي بن شرف، شرح صحيح مسلم، تحقيق: محمد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت، 1983م.

- النووي محي الدين يحي بن شرف، ملخص شرح صحيح مسلم، تعليق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر العربي، بيروت، 1983م.

كتب العقيدة:

- الأشعري علي بن اسماعيل، رسالة إلى أهل الثغر، تحقيق: عبد الله الجندي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط2، 2002م.

- الأشقر عمر سليمان، العقيدة في الله، دار النفائس، عمَّان، ط11، 1418هـ، 1998م.

- ابن باديس عبد الحميد ، العقائد الإسلامية من الأيات القرآنية والأحاديث النبوية، تعليق وتحقيق: محمد الحسن فضلاء، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة، ط1، 1406هـ/1985م.

- الباقلاني أبو بكر محمد الطيب، تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل، تحقيق: عماد الدين أحمد، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط3، 1993م.

- البوطي محمد سعيد رمضان، كبرى اليقينيات الكونية، دار الفكر المعاصر، بيروت، دمشق، تصوير عن الطبعة الثامنة، 1982 م، بتاريخ 1422هـ الموافق لـ 2001م.

- ابن تومرت محمد ، أعز ما يُطلب، تحقيق: د. عمار طالبي، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، رغاية (الجزائر)، 2011م.

- ابن تيمية تقي الدين، الجواب الباهر في زوار المقابر، تحقيق، سليمان الصنيع، بمشاركة عبد الرحمن اليماني، مطبوعات الرئاسة العامة لإدارة البحوث العلمية والدعوة والإرشاد دون ذكر ترتيب الطبعة، 1984م.

- الجزائري أبو بكر جابر، عقيدة المؤمن، دار النور للكتاب، بالاتفاق مع مكتبة العلوم والحكم، بالمدينة المنورة، ط1، 2011م.

- الجويني عبد الملك، الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، تعليق: زكرياء عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1995م.

- حبنكة عبد الرحمن حسن، العقيدة الإسلامية وأسسها، دار القلم، دمشق، ط3، 1983م.

- السبكي تقي الدين، شفاء السقام في زيارة قبر خير الأنام، مطبعة دائرة المعارف النظامية، حيدر أباد، 1315هـ.

- السبكي تقي الدين، شفاء السقام في زيارة قبر خير الأنام، دار الكتب العلمية، بيروت، 2008م.

- السبكي تقي الدين أبو الحسن، الدرة المضيئة في الرد على ابن تيمية، مطبعة الترقي، دمشق، 1347هـ.

- سلطاني عبد اللطيف، في سبيل العقيدة الإسلامية، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة، ط1، 1402هـ، 1982م.

- ابن السيد السيد علوي، مصباح الأنام وجلاء الظلام، رد شبه البدعي النجدي الذي أضل العوام، المطبعة العامرة، 1325هـ.

- صبري مصطفى، موقف العقل والعلم من رب العالمين وعباده المرسلين، دار الآفاق العربية، القاهرة، ط1، 2006م.

- ابن عبد الوهاب محمد، كشف الشبهات، تعليق: طلعت مرزوق، مراجعة: ياسر برهامي، دار الإيمان، الإسكندرية.

- العثيمين محمد بن صالح، شرح الأصول الثلاثة، إعداد: فهد السليمان، دار الثريا للنشر، الرياض، ط4، 1998م.

- الفوزان صالح بن فوزان، شرح العقيدة الواسطية، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، ط7، 1419هـ، 1999م.

- ابن القيم شمس الدين الجوزية، هداية الحيارى في الرَّد على أجوبة اليهود والنصارى، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 2014م.

- المعتزلي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، تعليق: الإمام محمد حسين بن هاشم، تحقيق: عبد الكريم عثمان، مكتبة الأسرة، القاهرة، 2009م.

- النجار عبد المجيد عمر، الإيمان بالله وأثره في الحياة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1997م.

كتب علوم القرآن:

- الزرقاني محمَّد عبد العظيم، مناهل العرفان في علوم القرآن ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط4.

- النمر عبد المنعم ، علوم القرآن الكريم ، دار الكتاب المصري ، القاهرة ، دار الكتاب اللبناني، بيروت ، ط1 ، 1979م.

كتب اللغة:

- الفيروز أبادي مجد الدين محمَّد بن يعقوب، القاموس المحيط، تحقيق: مركز الرِّسالة للدراسات وتحقيق التراث، إشراف محمَّد نعيم العرقوسي، ومعه قواعد العدد وعلامات الترقيم، التعبير ومقدمة في فن الصرف.

- ابن منظور أبو الفضل ، لسان العرب ، دار بيروت للطباعة و النَّشر.

- الهوَّاري صلاح الدِّين ، المعجم الوسيط المدرسي ، دار البحار ، بيروت.

كتب التَّاريخ الإسلامي و السير:

- ابن الأثير عز الدين، الكامل في التاريخ، دار صادر، بيروت، ط6، 1982م.

- ابن اسحاق، السيرة النبوية، دار الكتب العلمية، بيروت.

- ابن الجوزي أبو الفرج عبد الرَّحمن، مناقب الإمام أحمد، تحقيق : عبد الله تركي دار هجر، مصر.

- الخضري محمَّد ، محاضرات في تاريخ الأمم الإسلامية ، الدولة الأموية ، تحقيق: عبده علي كوشك ، دار الفيحاء ، دار المنهل ، دمشق ، ط1 ، 2008م.

- الخضري محمَّد محاضرات في تاريخ الأمم الإسلامية، الدولة الأموية، تحقيق: محَّد العثماني، دار القلم ، بيروت، ط1، 1986م.

- الذهبي شمس الدين ، سير أعلام النبلاء ، تحقيق : محمَّد نعيم العرقسوسي، مأمون صاغرجي، إشراف: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرِّسالة، بيروت، ط1.

- الطبري أبو جعفر محمَّد بن جرير، تاريخ الأمم و الملوك، تحقيق : صهيب الكرمي، بيت الأفكار الدولية، الأردن.

- القونوي أبو الفضل، أضواء على الرِّسالة المنسوبة إلى الحافظ الذهبي و تحقيق في ضوابطها، دار المأمون للتراث، بيروت، ط1، 2002م.

- ابن كثير عماد الدين، البداية و النِّهاية، تحقيق و تخريج و تعليق: رياض عبد الحميد، محمَّد حسَّان عبيد، مراجعة: الشيخ عبد القادر الأرنؤوط و الدكتور بشَّار عواد معروف، دار ابن كثير ، دمشق ، بيروت .

- أبو يعلى أبو الحسين محمَّد ، طبقات الحنابلة ، دار المعرفة ، بيروت.

كتب القواعد الفقهية:

- الولاتي محمَّد يحي، قواعد المذهب المالكي، مكتبة الولاتي، نواكشط، 2006م.

كتب أصول الفقه:

- الآمدي علي بن محمَّد، الإحكام من أصول الأحكام، تعليق: عبد الرزاق عفيفي، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض، ط2، 1433هـ، 2012م.

- ابن جزي ، تقريب الوصول إلى علم الأصول، تحقيق: الدكتور فركوس، دار التراث، حيدرة، الجزائر، ط1، 1990م.

- الخن معاد مصطفى سعيد ، القطعي والظنّي في الثبوت والدلالة عند الأصوليين، قدم له: مصطفى سعيد الخن، دار الكلم الطيب، دمشق، بيروت، ط، 1428هـ، 2007م.

- الرَّازي فخر الدين بن محمَّد، المحصول في أصول الفقه تحقيق : طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط3 ، 1418هـ ، 1997م.

- السمرقندي علاء الدين، ميزان الأصول في نتائج العقول، تحقيق : محمَّد عبد البر، مكتبة التراث، القاهرة، ط2، مصورة عن الأولى، 1997م.

- الشاطبي ابراهيم بن موسى ، الموافقات في أصول الشريعة، تعليق: محمَّد الخضر حسين، محمَّد مخلوف العدوي المالكي، عبدالله دراز، تحقيق: أحمد مصطفى الطهطاوي، و الدكتور زكريا سيد الصباغ، دار الفضيلة للنشر و التوزيع ، القاهرة، ط1، 2010م.

- الشاطبي ابراهيم بن موسى، الموافقات في أصول الشريعة، ضبطه: أبو عبيدة آل سليمان، مكتبة التوحيد، المنامة، ط1، 2000م.

- الغزالي أبوحامد، المستصفى في أصول الفقه، تحقيق: حمزة بن زهير حافظ، شركة المدينة المنورة للطباعة، 2008م.

- المروزي أبوالمظفرالسمعاني، القواطع في أصول الفقه، تحقيق: صالح سهيل علي حمودة، دار الفاروق، عمَّان، ط1، 1432هـ، 2011م.

كتب الفقه:

- ابن طاهر الجيب، الفقه المالكي و أدلَّته ، دار ابن حزم ، بيروت ، ط1 ، 1998م.

كتب علوم الحديث:

- البيقوني عمر بن محمَّد، البيقونية في مصطلح الحديث، شرح: الشيخ العثيمين، تحقيق وتعليق : أبو عبد الله الحليمي، دار الإمام مالك، البليدة ، الجزائر، 2002م.

- التبريزي أبو حسن علي، الكافي في علوم الحديث، توثيق: أبوعبيدة آل سليمان، الدار الأثرية، عمَّان، ط1 ،2008م.

- الجزائري طاهـــر الدمشقي، توجيه النَّظر إلى أصول الأثر، اعتنى به : عبد الفتَّاح أبو غدَّة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب.

- ابن الصلاح أبوعمرو، علوم الحديث، تعليق: اسماعيل زرمان، مؤسسة الرسالة، بيروت ط1، 1425هـــ، 2004م.

كتب التراجم:

- الزركلي خير الدين ، الأعلام ، دار الملايين ، بيروت ،ط7، 1986م.

كتب الفرق:

- الأشعري أبوالحسن، مقالات الإسلاميين واختلاف المصلِّين، تحقيق: محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 1995م.

- ابن القيم شمس الدين، الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطِّلة ، دار ابن الجوزي، القاهرة، ط1، 2012م.

كتب علم الكلام:

- الأشعري أبو الحسن علي بن اسماعيل، كتاب اللمع في الرَّد على أهل الزيغ و البدع، ويليه لمع الأدلة للجويني، تقديم وتحقيق: عبد العزيز عز الدين السيروان، دار لبنان للطباعة والنَّشر، ط1، 1408هـــ، 1987م.

- الإيجي عضد الدين ، المواقف في علم الكلام ، دار عالم الكتب ، بيروت.

- الحصني تقي الدين ، دفع شبهة من شبَّه و تمرَّد ، المكتبة الأثرية، القاهرة.

- الدَّارمي أبوسعيد، النقض على المريسي، تحقيق: رشيد الألمعي، مكتبة الرُّشد، الرِّياض،ط1، 1998م.

كتب الزُّهد و الأخلاق:

- الغزالي أبو حامد، إحياء علوم الدين، دار القلم، بيروت، ط3.

- ابن القيم شمس الدين، الرُّوح، تحقيق: محمَّد أيوب الإصلاحي، دار عالم الفوائد، مطبوعات مجمَّع الفقه الإسلامي، جدَّة.

كتب مصطلحات الفنون:

- التَّهانوي محمَّد علي بن علي، كشاف اصطلاحات الفنون، دار الكتب العلمية، بيروت،ط1، 1998م.

- الجرجاني محمَّد بن علي، التَّعريفات، تحقيق: إبراهيم الأنباري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3، 1417هـ، 1996م.

كتب الفلسفة والمعاجم الفلسفية:

- خضير ادريس، دعائم الفلسفة، الشركة الوطنية للنَّشر و التوزيع، 1978م.

- صليبا جميل، المعجم الفلسفي بالألفاظ العربية و الفرنسية و الانجليزية و اللاتنية، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط1، 1971.

كتب التَّاريخ العام:

- ابن بشر عثمان، المجد في تاريخ نجد، تحقيق: عارف عبد الغني و زياد فيَّاض، كنان للطباعة و النَّشر، دمشق.

- الجيلالي عبد الرَّحمان بن محمَّد، تاريخ الجزائر العام، دار الثقافة ،بيروت ، ط6، 1403هـ، 1983م.

كتب الفتاوى:

- ابن تيمية تقي الدين، مجموع الفتاوى، مكتبة المعارف، الرِّباط.

كتب علم الإجتماع:

- عبد الباقي زيدان، علم الاجتماع الديني، مكتبة غريب، الفجالة.

- الخشَّاب سامية، دراسات في علم الاجتماع الديني، دار المعارف، القاهرة، ط1،1998م.

- الخوال مصطفى، تهذيب الأخلاق و تطهير الأعراق، دار غريب ، 2000م.

كتب الفكر الإسلامي:

- تركي رابح، الشيخ ابن باديس رائد الإصلاح والتربية في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، ط4،1981.

- حسن عثمان بن علي، منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد عند أهل السنَّة و الجماعة، مكتبة الرُّشد للنشر والتوزيع، الرِّياض، ط4، 1418هـ، 1998م.

- الدسوقي محمَّد، منهج البحث في العلوم الإسلامية، دار الأوزاعي ، ط1، 1404هـ، 1984م.

- العجم رفيق، موسوعة الفكر العربي الإسلامي الحديث و المعاصر، مكتبة لبنان، ط1، 2002م.

- النشَّار علي سامي، نشأة التَّفكير الفلسفي في الإسلام، دار السَّلام للطباعة والتوزيع والترجمة، القاهرة، ط1، 1429هـ، 2008م.

- مجموعة من الأساتذة، الشيخ محمَّد العربي التباني، حياته وآثاره، وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، سطيف، 2013م.

الرَّسائل الجامعية:

- طيبـــي عبد الرَّحمان، منهج عرض الدَّرس العقدي عند الغزالي، رسالة ماجستير، إشراف الدكتور: عمَّار جيدل، جامعة يوسف بن خدَّة الجزائر، كلية العلوم الإسلامية، 2004م، 2005م.

المواقع الإلكترونية:

- تفسيرات شيخ الإسلام ابن تيمية، مكتبة تحميل قراءة الكتب الإسلامية، تاريخ الدُّخول إلى الموقع: 2016/10/13م.

- السيوطي جلال الدِّين، حسن المقصد في عمل المولد، موقع المسلم، تاريخ الدخول إلى الموقع:2016/1/31م.

- عبَّاس فضل حسين، رابطة العلماء السُّوريين، تاريخ الدخول إلى الموقع:2016/7/2م.

- مدوَّنة عبد النُّور التَّاريخية، أعلام وشخصيات الجزائر، تاريخ الدخول إلى الموقع:2016/6/29م.
- معجم البابطين للشعراء، تاريخ الدخول إلى الموقع، 2016/7/2م.
- شبكة الألوكة، جوانب من الحياة العلمية في الحجاز، تاريخ الدُّخول إلى الموقع: 2016/10/13م.

فهرس الموضوعات

شكر وتقدير

المقدِّمة

الفصل الأول: مقدمات أساسية في البحث.....

المبحث الأول: التعريف بالشيخ عصره..... 1

المطلب الأول: الحالة السياسية والثقافية في الجزائر والحجاز خلال القرن التاسع عشر ميلادي.....2

أولاً: الحالة السياسية 2

1-الحالة السياسية في الجزائر .....2.

2-الحالة السياسية في الحجاز. 3

ثانيا: الحالة الثقافية .....3.

1- الحالة الثقافية في الجزائر 3

2- الحالة الثقافية في الحجاز 5

المطلب الثاني: نشأة الشيخ وتحصيله العلمي 7

أولا: ميلاده.....7

ثانيا: حياته العلمية.....7

ثالثا: تحصيله العلمي 8

المطلب الثالث: مكانته العلمية.....11

أولا: ثناء العلماء على مواهبه 11

ثانيا: إسهاماته العلمية.....13

ثالثا: وفاته 15

المبحث الثاني: المنهج والنقد .....

المطلب الأول: المنهج لغة واصطلاحا.....17

أولا: المنهج لغة 17

ثانيا: المنهج اصطلاحا.....18

المطلب الثاني: أهمية المنهج.....26

أولا: الأهمية العامة.....26

ثانيا: الأهمية الخاصة بدرس العقائد 26

1- إثبات مصادر أصول الاعتقاد.....26

أ- القرآن وثبوته 26

ب- السنة وثبوتها 27

2- يقينية أصول الاعتقاد 27

3- قطعية التعبد بالظن في الاعتقادات..... 27

4- رسوخ المقدمات وقطعيتها 28

5- التحليل الدقيق للعرض والنقد.....30

6- إقناع العقول.....32

المطلب الثالث: مقاصد المنهج.....34

أولا: حفظ الدين.....34

ثانيا: إزالة الفكر الضرار.....36

ثالثا: الأمن من الإضطراب الداخلي 37

رابعا: حفظ المقاصد الضرورية 38

المطلب الرابع: النقد في اللغة والاصطلاح.....39

أولا: النقد لغة 39

ثانيا: النقد اصطلاحا.....40

الفصل الثاني: الدرس العقدي ومصادر الاعتقاد

المبحث الأول: العقيدة والدرس 43

المطلب الأول: العقيدة في اللغة والاصطلاح 43

أولا: العقيدة لغة.....43.

ثانيا: العقيدة اصطلاحا.....44

ثالثا: الفرق بين العقيدة والاعتقاد 47

المطلب الثاني: الدرس العقدي 47

أولا: الدرس لغة 47

ثانيا: الدرس اصطلاحا 48

ثالثا: مفهوم الدرس العقدي 49

المبحث الثاني: طبيعة نص العقيدة 51

المطلب الأول: نصوص قطعية 51

أولا: القطعي لغة 51

ثانيا: القطعي اصطلاحا 52

ثالثا: حكم النصوص القطعية الدلالة.....54

رابعا: مآلات معرفة القطعي من النصوص.....55

1- على المستوى النظري 55

2- على المستوى العملي.....56

المطلب الثاني: نصوص ظنية 57

أولا: الظني لغة 57

ثانيا: الظني اصطلاحا 58

ثالثا: حكم النصوص الظنية.....60

رابعا: مآلات معرفة الظني من النصوص.....61

1- المستوى النظري.....61

2- المستوى العملي 61

المبحث الثالث: مصادر العقيدة والاعتقاد 63

المطلب الأول: مصادر العقيدة.....63

أولا: القرآن الكريم 63

1- مضامين مسائل الاعتقاد في القرآن الكريم 63

ثانيا: السنة.....65

1- إثبات السنة للعقيدة..... 65

ثالثا:- الإجماع..... 68

1- الإجماع لغة 68

2- الإجماع اصطلاحا 68

3- دليله 70

4- إثباته للعقيدة 70

رابعا: العقل.....72

1- الإثبات العقلي لوحدانية الله 72

أ- السببية.....73

ب- الغائية 74

جـــ- عدم التناقض.....74

خامسا: الفطرة.....76

1- الفطرة لغة 76

2- الفطرة اصطلاحا 76

3- إثبات الفطرة للعقيدة 77

المطلب الثاني: مصادر الاعتقاد.....78

أولا: عمل القلب.....78

1- القلب لغة.....78

2- القلب اصطلاحا.....79

3- التصديق القلبي 79

4- العقد القلبي 79

ثانيا: المجتمع.....80

1- المجتمع لغة 80

2- المجتمع اصطلاحا 80

3- العناصر المنتمية للمجتمع 81

أ- العادات والتقاليد 81

ب- الثقافة الدينية 81

ج- التقليد 81

الفصل الثالث: منهج نقد المخالف في محور الإلهيات.....83

المبحث الأول: بيان مسالك الرد على المخالف في باب الأسماء والصفات ...84

المبحث الأول: بيان مسالك الرَّد على المخالف في باب الأسماء والصفات.85

المطلب الأول: عرض مقالات المخالف ثم الإبطال.....85

أولا: الأسماء والصفات عند الشيخ التباني 85

ثانيا: مذاهب الناس في مسألة الأسماء والصفات.....85

ثالثا: أدلة الفريق المنتقد.....86

رابعا: الإبطال الإجمالي 88

خامسا: مسالك النقد الإجمالي 90

1- قياس الأولى.....90

2- آراء أئمة الخصوم 90

3- الإنطلاق من المتفق عليه 91

المطلب الثاني: بيان مآلات قول المخالف ونقد الرواية 92

أولا:بيان مآلات قول المخالف 92

1- سفك الدماء 92

2- الموازنة بين المصالح والمفاسد 92

ثانيا: إعمال آلية فحص الرواية التاريخية 93

1- بيان الخلل المنهجي في النقل.....93

2- مسالك إثبات الخلل المنهجي 94

المطلب الثالث: إيراد أصل انحراف المخالف 95

أولا: الأخذ عن اليهود 95

ثانيا: الحركات السرية.....95

ثالثا: عدم الفهم الصحيح.....96

رابعا: حمل النصوص على ظاهرها.....97

خامسا: الاعتماد على أحاديث ضعيفة.....99

سادسا: قياس الخالق على المخلوق.....99

المبحث الثاني: مسالكه في الرد على المخالف في باب التوحيد.....103

المطلب الأول: التنويع في ضروب الإستدلال 103

أولا: ضبط مفهوم العبادة.....103

ثانيا: التلازم بين توحيد الربوبية وتوحيد الألوهية 104

ثالثا: الرد من النقول 105

رابعا: دليل الفطرة 106

خامسا: دليل العقل 106

سادسا: إثبات فساد قياس المخالف 107

سابعا: إبطال أصل التقسيم الثلاثي 109

ثامنا: المحاكمة إلى الدلالة الإصطلاحية 109

المطلب الثاني: استصحاب بعض المقررات العقلية..... 111

أولا: الفرق بين الدليل العقلي والقانون العقلي..... 111

ثانيا: قاعدة ((استواء الفعلين ...)) وتوظيفها..... 112

الفصل الرابع: منهج نقد المخالف في محور النبوات..... 117

المبحث الأول: الطرق النقلية في الرد على المخالف..... 118

المطلب الأول: المسلك اللغوي..... 119

أولا: ضبط الدلالة اللغوية 119

ثانيا: الأدلة المبطلة للرأي المخالف 121

ثالثا: تقوية الظني بالقطعي 123

المطلب الثاني: المسلك النقلي..... 124

أولا: تأييد الأحاديث بالأيات القرآنية 124

ثانيا: توظيف مسلك الإمام السبكي 127

ثالثا: الاحتجاج بعمل السلف..... 127

رابعا: توظيف قاعدة مشهورة..... 128

خامسا: الإكثار من النُّقول عن السلف 129

سادسا: توظيف النقول الملزمة 130

المطلب الثالث: مسائل مندرجة ضمن حقوق النبي – صلى الله عليه وسلم- 131

أولا: تسويد النبي –صلى الله عليه وسلم- 131

ثانيا: المولد النبوي..... 133

المبحث الثاني: الاحتجاج باللغة وأقوال الموافقين 135

المطلب الأول: إيراد واستصحاب القواعد اللغوية 135

أولا: تخصيص العموم 135

ثانيا: توظيف بعض الوجوه اللغوية 136

ثالثا: تخصيص العام بأحد حاليْه 136

رابعا: التمييز بين البقعة والقبر..... 137

المطلب الثاني: انتخاب بعض أقوال الموافقين 138

أولا: مراعاة مبدأ التفوق في الحجج..... 138

ثانيا: إيراد فتوى ابن تيمية 138

ثالثا: إيراد أدلة ابن تيمية على المسألة 138

رابعا: عرض وجوه الابطال للإمام السبكي..... 139

الفصل الخامس: منهجه في نقد المخالف في مسائل التكفير والمحور المتعلق بالصحابة 144

المبحث الأول: مسالكه النقدية للمخالفين في مسائل التكفير 145

المطلب الأول: إيراد مواضع الرمي بالتكفير 145

أولا: النقل الدقيق لمسائل التكفير 145

ثانيا: نقل كلام ابن تيمية 146

ثالثا: تعليقه على كلام المكفِّرين 147

رابعا: بيان اللوازم الفاسدة 147

خامسا: بيان منهج الْـمُكَفِّرِين 148

المطلب الثاني: الاعتضاد بردود الموالفين 149

أولا: الآراء المجمع عليها 150

ثانيا: الاحتجاج بـمذهب المخالف 150

ثالثا: إضافة انتقادات علماء آخرين 150

المبحث الثاني: مسالكه النقدية للطاعنين في الصحابة 155

المطلب الأول: بيان كلام الطاعنين 155

أولا: النقل المجزأ 155

ثانيا: أدلة الخلافة 156

ثالثا: أدلة المخالف ومناقشتها 158

المطلب الثاني: عرض كلام الطاعنين على نصوص الكتاب والسنة.....159

أولا: توظيف الحجج اليقينية 159

ثانيا: بيان وجوه الدلالة 159

ثالثا: الأدلة من السنة.....161

رابعا: تأييد الأدلة من السنة بأدلة من السنة.....162

خامسا: إبطال وجوه التحامل على علي – رضي الله عنه.....163

المطلب الثالث: المحاكمة إلى الموثوق من الأخبار والروايات التاريخية.....166

أولا: مسالك الترجيح بين الروايات 166

ثانيا: النقل الدقيق لكلام علي في مسألة الخلافة 167

ثالثا: إبطال شبهة امتناع علي عن البيعة.....167

رابعا: إيراد جواب علي –رضي الله عنه- لأبي سفيان.....168

خامسا: الاحتجاج بما حققه ابن كثير.....168

المطلب الرابع: بيان وجه تناقضات الطاعنين في الصحابة 170

أولا: توظيف المقرر العقلي 170

ثانيا: استحالة الجمع بين متناقضين.....171

المطلب الخامس: استصحاب المقدمات العقلية الضرورية 172

أولا: التمحيص العقلي للسلوك 172

1: نقد القول بسذاجة عمر رضي الله عنه 172

2: إتهام كعب بالتآمر 173

ثانيا: بيان درجة المخالفة للعقل 174

خاتمة البحث 175

الفهارس 177

- فهرس الآيات القرآنية 178

- فهرس الأحاديث و الآثار 187

- فهرس الأعلام 189

- فهرس الفرق والطوائف 196

- فهرس الأماكن 197

- فهرس المصطلحات 198

- قائمة المصادر و المراجع 201

- فهرس الموضوعات 212

ملخص البحث باللغة العربية:

يندرج بحثي المعروض في إطار دراسة الصناعة المنهجية للشيخ العربي التباني- رحمه الله تعالى- فيما يتعلق بالشق النقدي في بعض توابع أصول درس العقيدة الإسلامية، تتمثل في: مسألة الصفات والتقسيم الثلاثي للتوحيد، كيفية أداء حقوق النبي صلى الله عليه وسلم، ثممسألة التكفير ومنـــزلة الصحابة رضي الله عنهم، ولما كان إعداد المسلك المنهجي سابق في الذهن على الحكم النهائي ببطلان آراء المخالف، اعتمد العمل النقدي الذي زاوله الشيخ على مسلك منهجي، سلكه فينقده للدرس العقدي الذي عاصره، حيث يرتسم الفكر المنهجي في المحور الرئيس للمحاور الفرعية لدرس العقيدة، فقد جمع الشيخ التباني- رحمه الله تعالى- بين شواهد الوحي المعصوم، المؤيد بشواهد الواقع المحسوس، مع ما تقرر وتأكد بالمعقول، لتوقيع بطلان ما يبرأ منه النقل والعقل من زور تشبيه المبطلين الله تعالى بخلقه ليًّا بألسنتهم وطعنا في الدين، حتى إن ماردهم ادعى الألوهية، وكفى بشهادة ماردهم على نفسه بالكفر دليلا على بطلان آرائهم القبيحة.

ثم انتقل لإبطال فكرة التقسيم الثلاثي للتوحيد وإثبات التلازم بين توحيد الربوبية والألوهية والأسماء والصفات بإيراد عدة ضروب برهانية، لِيَخْلُصَ إلى عدم وجود أي مسوغ لهذا التقسيم، من خلال شمولية النظرة الفاحصة. وقد ارتبطت مسألة حقوق النبي صلى الله عليه وسلم على أمته بمسألة التقسيم الثلاثي للتوحيد، لذلك فقد أبدع الشيخ مسالك غير متداولة بين أهل الصناعة المنهجية لدحض بعض الآراء، التي لم تف بحقوق النبي صلى الله عليه وسلم إيفاء كاملا، فأثبت من خلال رده المؤسس إبطالالآراء المنكرين لها حذر الشرك، حيث بنوا فكرة التقسيم الثنائي للتوحيد على اعتبار أن الشعائر التي رآها الشيخ التباني أنها من حقوق النبي صلى الله عليه وسلم تخل بتوحيد المسلمين، لذلك وظف الشيخ عدة مسالك لإثبات أن الشعائر التي أنكرها الوهابيون تندرج ضمن حقوق الرسول عليه السلام، ليخلص إلى بطلان الأصل الذي يبنى عليه التقسيم الثلاثي للتوحيد، بناءً على إثبات أن هذه الشعائر من حقوق النبي صلى الله عليه وسلم على أمته. ولما كان تجاسر المخالف على حرمات المسلمين، بناءا على ما قرر من أن بعض الشعائر التي أدرجها الشيخ التباني ضمن

حقوق النبي صلى الله عليه وسلم مخلة بالإيمان إخلالا مفض للخروج من ملة الإسلام، اقتضى ذلك عرض بعض المسالك الموظفة من قبل الشيخ، إبطالا لآراء المنتهكين لحرمات المسلمين، تبرئة لهم مما رموا به من غير بَيِّنَة – حسب ما يراه الشيخ-، فأبدع مسالك ملزمة بدرجة كبيرة تبرئة للمسلمين من حكم الكفر الذي أصدره الوهابيون وأسلافهم، ضمانا للحفظ العملي لعقائد المسلمين.هذا ولا تبرأ ذمة المؤدين لحقوق الله ورسوله إذا طعنوا في أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وانتقصوهم، لذلك كان من لوازم التحصين العقدي الكامل توظيف عدة تفريعات للمسالك الرئيسة لإبطال الرِّوايات الثالبة لأصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، التي روجت تهافت بعض الصحابة على الخلافة مع تقريرهم – من خلال سياق كلامهم- عدم ثبوت ما يبرر استحقاق بعضهم للخلافة، فلو لم يكن من قبح هذا الرأي إلا عدم الثقة في شهادة الله ورسوله لكان حرياً بكل منتقص أن يدين عقله بعقله وأمره إلى الله. ينتقش في عقل الباحثين في الدراسات الإسلامية بروز ما غاب عن عقل كثير من الباحثين، من اندراج الشيخ التباني في خانة العلماء الموهوبين، ذلك لقدرته على الإتيان بأدمغ الحجج الموقِّعة في عقول العالمين شهود وحدانية ربِّ العالمين، ليكون مبدأ بل أصلا لإدارة حياة البشرية قاطبة.

ملخص البحث باللغة الفرنسية:

Notre recherche ici exposée intervient dans le cadre de l'étude de la structure méthodologique du Cheikh Larbi Tabani – Que Dieu ait pitié de son âme- concernant la partie critique dans certaines suites des origines de l'étude de la croyance et de la foi musulmane, consistant en : la question des caractéristiques et de la tri division du monothéisme, la modalité d'honorer les droits du prophète Que le salut soit sur lui, puis la question de l'accusation d'incroyance et du statut des Compagnons « Que dieu soit satisfait d'eux ».

Puisque l'établissement de la trajectoire méthodologique est antérieur dans l'esprit au jugement final de l'abrogation des avis opposants, le travail critique qu'a pratiqué le Cheikh s'est basé sur la trajectoire méthodologique qu'il a adopté dans sa critique de l'étude de la croyance dans l'époque où il a vécu, car la pensée méthodologique se dessine dans l'axe principale des sous axes de l'étude de la croyance, vu que le Cheikh Tabani -Que Dieu ait pitié de son âme-, a joint entre les évidences de la révélation infaillible, appuyées des évidences de la réalité concrète, avec ce qu'elles affirment et admettent par la raison, pour établir ainsi la fausseté et la nullité de ce que la raison et les écrits renient, de la parjure de la comparaison des mécréants de Dieu Tout Puissant à sa création à tort de parole et aspersion en la religion, même leur géant a prétendu être un Dieu, et l'attestation de leur géant de sa propre incroyance est une preuve suffisante de la nullité de leur vilaines opinions

Puis il est passé à la nullité de l'idée de la tri division du monothéisme et de la preuve de l'indissociation entre le monothéisme de la divinité et de la déité et les noms et les caractéristiques, en donnant plusieurs preuves, pour arriver à la conclusion de l'existence d'aucune justification à cette division, à travers une vision globale et minutieuse.

La question des droits du prophète -Que le salut soit sur lui- sur sa nation est liée à la question de la tri division du monothéisme, c'est pour cela que le Cheikh a emprunté des trajectoires qui ne sont pas connues parmi les experts de la structure méthodologique, en vue de réfuter certains avis qui n'ont pas donné les justes droits au prophète -Que le salut soit sur lui-.

Il a donc prouvé à travers sa réponse fondée, la nullité des avis de ceux qui l'ont désavouée et reniée par peur de tomber dans l'incroyance, car ils ont construit l'idée de la tri division du monothéisme sur la considération que les pratiques religieuses que le Cheikh Tabani a jugées faisant partie des droits du prophète -Que le salut soit sur lui-, troublent le monothéisme des musulmans, c'est pour cela que le Cheikh a employé plusieurs trajectoires pour prouver que les pratiques religieuses que les Wahabites ont reniées, font partie des droits du prophète -Que le salut soit sur lui-, pour arriver à la conclusion de la nullité de l'origine sur laquelle se base la tri division du monothéisme, partant de la preuve que ces pratiques religieuses font partie des droits du prophète -Que le salut soit sur lui-, a sur sa nation.

Et vu l'irrévérence des opposants sur les saintetés des musulmans, sur la base de ce qui a été établi que certaines pratiques religieuses que le Cheikh Tabani a intégrées parmi les droits du prophète -Que le salut soit sur lui-, affectant la croyance de telle sorte à déboucher à l'abandon de la religion musulmane, ce qui a nécessité d'exposer certaines trajectoires employées par le Cheikh, en guise de preuve de la caducité des opinons de ceux qui ont profané les saintetés des musulmans, en les innocentant de ce qu'ils ont avancé sans aucune preuve- selon l'avis du Cheikh- il a ainsi emprunté des trajectoires engageant en grande partie l'absolution des musulmans du jugement de la mécréance que les Wahabites ont rendu avec leur ancêtres, pour la garantie de la préservation pratique des croyances des musulmans. Ceci dit, les pro des droits de Dieu et de son prophète ne sont pas acquittés s'ils remettent en question les Compagnons du prophète -Que le salut soit sur lui- et qu'ils les minimisent, c'est pour cela que l'une des nécessités du renforcement total de la croyance est d'employer plusieurs divisions des trajectoires principales pour l'abrogation des versions qui remettent en question les Compagnons du prophète -Que le salut soit sur lui-, qui ont fait propagande de la concurrence entre les Compagnons pour arriver à la Khilafa avec leur admission – d'après le contexte de leurs dires- qu'aucune preuve n'est établie que certains d'entre eux méritent la khilafa .

Cette opinion hideuse porte en elle un manque de confiance dans l'attestation de Dieu et de son prophète, alors chaque dépréciant devrait indigner sa pensée par son propre esprit et laisser ce qu'il en est de sa vie entre les mains de Dieu.

Il apparait dans l'esprit des chercheurs dans les études islamiques l'émergence de ce que l'esprit de beaucoup de chercheurs a omis, que le Cheikh Tabani se classe dans la case des Hommes de sciences talentueux, de par sa capacité à présenter des preuves irréfutables affirmant dans les esprits de tous, l'existence d'un seul et unique Dieu, pour qu'il soit le principe voire l'origine de l'administration de la vie de toute l'humanité.

République Algérienne Démocratique et Populaire

Ministère de l'Enseignement et de la Recherche Scientifique

Université d'Alger 1

Faculté des Sciences Islamiques

Département des : Croyances et Religions

Méthode du Cheikh Larbi Tabani dans la critique de l'étude de la croyance

Mémoire présenté pour l'obtention de diplôme de Magister en Sciences Islamiques

Spécialité : Croyance

Elaboré par l'étudiant : EL KOURD AHMED

Année universitaire: 1437- 1438/ 2016-2017